آقا میرباقری
۱۶/۱۲/۸۶

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب: وافیه در شرح کافیه

مؤلف: رکن الدین استرآبادی

مترجم

شمارهٔ ثبت کتاب: ۲۰۹۹۱۹

شمارهٔ قفسه: ۱۸۷۵۴

خطی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۱۸۷۵۴

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۲۰۹۹۱۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب: وافیه = شرح کافیه

مؤلف: رکن الدین استرآبادی

مترجم:

شمارهٔ قفسه: ۱۸۷۵۴

خطی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۱۸۷۵۴

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب: وافیه = شرح کافیه

مؤلف: رکن الدین استرآبادی

مترجم:

شمارهٔ قفسه: ۱۸۷۵۴

شمارهٔ ثبت کتاب: ۲۰۹۹۱۹

خطی	کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۸۷۵۴	

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد يغرين بمطالعة جماله واشكره [...]
نواله شكر معتقد لمعاده ومآله وامجده باشرف امجاده و[...]
صفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله و[...]
اصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان [...] وحلاله و[...]
لادراك مطالب [...] وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب
الكافية في النحو ولامع ايرادات [...] واجوبة وابحاث كثيرة [...]
شرحته ثانيا مقتصرا على حل الالفاظ وشرح معانيه والاشارة
الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثر احكامه جعلته
رسم خدمة [...] الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة
الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة و
والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى بن المخدوم المغفور
ملك الملوك [...] والوزراء صاحب السيف والقلم

وافيا بحل الالفاظ وشرح معانيه وموصلا للطالبين الى مقاصده
ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش
العظيم قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان هذا
الحد موقوف على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ
ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا قلت
حروفه او كثرت والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من
المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا
عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده
كالفصل قوله لفظ احتراز عن الخطوط والعقود والاشارات
والنصب قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهي الالفاظ
الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احترز به عن المركبات
نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا تشكل الحد بالكلمات التي
مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل و

ويظهر منه انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردا ومركبا باعتبارين

يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان
لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو ويمكن
ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر والجملة موضوعة
لمثل قولنا زيد قايم بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد
قايم وهو مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب و
هذا المفهوم ليس بمركب وفي هذا الجواب بعينه جواب
عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا
لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه و
هو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزءه على جزء معناه ولا يمتنع
ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد
عليه النقض بمثل قايم فان قايما فيها يدل على جزء معنى قايم
وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على التانيث
... يمكن ان يجاب عنه

افرانها ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه
ايضا النقض بمضارب المشترك بين الحال والاستقبال
لان عدم افترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض
لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من
وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع
الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق
المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم
ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى
في نفسه الخ لكن حذف ... الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فانه
كل واحد من ... بين ...
انه كما ...

ان يقول لا يخ من ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه
كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان ينتقض به حد الاسم
والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون
الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به
واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد
معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا و
جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف
وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد
منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقائل
ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين
او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي يقترن به الزمان المعين
لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين يصدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا منافات بين واحد منها
... المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد
... من قبل وقد علم

لانه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال
فقط وهي اسم وفعل وحرف وانما انحصرت الكلمة
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على
معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف فان دلت
فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال
والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم
تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على
معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد
له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء ومتعلقه وهو البصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من
ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل
ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط
في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل
ذو لانه غير مشروط فيها ذلك الا ...

حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه [illegible] الكلمة
التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد
منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد بمعرفة الحد هي معرفة
الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد اه قوله ما تضمن كلمتين
شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد
خرج عنه مثل غلام زيد لان غلام زيد وان كان
متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد
نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تصح
السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امرا للمخاطب ولمثل
اكرم ولمثل كلام مركب من اكثر كلمتين كثلثة واحدة
مثلا ولهذا قال يتضمن كلمتين ولم يقل تركب لانه لو قال
... الحد ولا اشكل بمثل

ذلك اه اى ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين
نحو زيد قائم او من فعل [illegible] قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين
القسمين لان المركب [illegible] من [illegible] الفعل والحرف لا
يزيد على ستة [illegible] من فعلين والمركب
من اسمين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب
من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن
الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من
اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد
على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه
لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجود
ب
تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند
والمسند اليه وهما موجودان في المركب من اسمين لجواز
وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل
واسم لجواز وقوع الفعل مسندا [illegible]
غير موجودين في البواقي ...

من الاسم والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه
لان الاسم الواحد لايكون الا احدهما واما في المركب من الفعل
والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا
والحرف لايقع مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله ما دل على معنى
متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه
ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم
وامس وما مدلوله الزمان معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح
والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض
باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين
بخصوصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال الآن
دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت
... السكوت للمقترن بالاستقبال ومتى
... عدم الاقتران

بالالتزام قوله ومن خواصه اه اعلم ان الخواص جمع خاصة و
هي ما تختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب
بالفعل بالنسبة الى الانسان واعلم ايضا ان معرفة الاسم
تكون بالحد وتكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان
الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة
صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق
المحدود صدق الحد يعني ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق
عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما ... وجد خاصة الشيء وجد
ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم
وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه
فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها و
انما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة ...
خاصة له ...

واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والآخر معنوي فا
للفظي دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف
على الفعل لعدم احتياجه اليه لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة
لبعده المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل على الفعل
بناء على ان اصل الفاعل الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعرا
لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء في الفعل وانما
قال دخول الجر ولم يقل حرف الجر لان حرف الجر قد يدخل على
الفعل على سبيل الحكاية كما تقال زيد مرفوع بقام في قولنا
قام زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا اللفظ فيكون اسما فالاولى
ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل حرف الجر ليشمل
المضاف اليه والثالث التنوين والمراد من التنوين ما عدا
تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل على
الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين
العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما
تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها
الاسم فلا يدخل هذا التنوين الفعل

النكرة نحو سيبويه وسيبويه بلا تنوين معرفة ومع التنوين
نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت
سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق
بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه
كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف
المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل
لما لم يضف الى شيء ليحذف المضاف اليه حتى يعوض
التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا من المضاف اليه واما
تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل و
عوض عن النون الذي في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم
يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم مخصوصا
بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات
المعنوية فاثنتان احدهما الاسناد اي كونه مسندا اليه
وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند
الى شيء دائما ولو وقع مسندا اليه ...

اما للتعريف او للتخصيص للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف
والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما
على الكل والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونها كما
ذكرناه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي
بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين
ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقوله
بغير حرف الجر لئلا ينتقض بنحو مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا **قوله** ومعرب
ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان
اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله**
المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب
احترازيه من الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد
...... نحو هو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء وفي قام

الى ذلك ولذلك كان مناسبا لم يوجد النقض المذكور على التعريف
اصلا **قوله** وحكمه ان يختلف آخره اي وحكم المعرب وخاصيته ان
يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى اصله
فتي قلبت الياء الفا في احوال الثلثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
فتى في الاحوال الثلثة وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان
الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف
الراء في امرء والنون في ابنم نحو جاءني امرؤ وابنم ورايت
امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في آخر
المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ من الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ
من المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا به من اختلاف
الآخر لا لاختلاف العامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف
آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في
شرح هذا الكتاب انما اعرف المعرب باخره سائر النحاة ولا تركه

اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون
بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم
تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب
عنه للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان
يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستقراء المعرب
بل الغرض من تعريف المعرب ان نعرف ان المعرب على اي نوع من
انواع الاسماء مطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره
باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف
العوامل باستقراء المعرب قوله والاعراب ما اختلف آخره
به اي الاعراب هو الذي يحصل به اختلاف آخر المعرب اي
الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة
والكسرة وما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف
والياء كما في الاسماء الستة اعلم ان المراد بالتركيب هنا هو
التركيب الغريب فمن قام اما تقييده بالغريب فلئلا يدخل فيه
العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف
ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد

يكون معربا بشرطين على ما يجيء فتوضيح له بقوله المركب والثاني
عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتوضيح
له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض
بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه
مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان
يقال قام الدليل على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدل
على انه ليس بمبني الاصل او اي هو لان تقدير الكلام الاسم
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال
الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب
المركب تسامحا لان المركب من حيث هو مركب قد
يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي
يركب مع غيره والمراد بالتركيب تركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد وبعلبك والمراد بالمشابهة
في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا

كل واحد منهما على الكاف لان بين المشابهة غير موجودة فان قيل
المعرف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك
كاف ضمير في طرفيته وهو ليس بمبني الاصل على تقدير كونه مبني الاصل يلزم
ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نم انه ليس بمشابه لمبني الاصل
فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي
هو في ذلك واياك فيكون مشابها لان المشابه للمشابه لذلك الشيء
فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لذلك الشيء
وهذا الكاف حرف لا يقال لا نم ان المشابه للمشابه للشيء
مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا
تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في
الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف
يشبه الكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب
وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها
والذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر
... علامة

... فكان له وجه لان الاختلاف يحصل كل واحد منهما بناء على
... ان الاسم ... بموجب ... العامل لحصول كل واحد
منها ... موجب لاختلاف اخر الكلمة قوله
ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف في قوله اختلف
... وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي
... في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
... ليتميز ... المعاني بعضها عن بعض
... ما احسن زيدا فان معنى
... زيد واحسن
...
نحو ما احسن ...
الاول نفي احسن زيد او ...
ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد
زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة
... قوله ... رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب
رفع ونصب وجر ... لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب
... لانه من احوال الاسم والجزم ليس من احوال الاسم
... علم الفاعلية آه انما قال علم الفاعلية ولم يقل علم
الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدا
والخبر واسمي كان وما وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول

وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونها علما للاضافة ولا يوجد في غيرها
بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله الجر علم الاضافة انه علم
للمضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي آه اي العامل
ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب يعني ان العامل موجب
مقتضي الاعراب فالعامل شي والمقتضي للاعراب شي آخر
نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب [illegible]
وهي انما حصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه [illegible]
الفعل لان عامله ليس [illegible]
هذه عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف آه اعلم انا نذكر مقدمة
قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان
يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان كان بالحروف
فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة
ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة
واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان
كان بخلاف ذلك فلعلة فاذا عرفت ذلك فنقول لما
كانت انواع الاعراب مختلفة بان يكون بعضها بالحركات

وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف
مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل
قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و
الكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة
لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال وانما جاءا على الاصل وانما قيد المفرد والجمع
المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة
وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه
ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه
بالفتحة وللقائل ان يقول في عبارته نظر والعبارة الصحيحة ان
يقول رفعه بالضمة او اعرابه الضمة رفعا وللقائل ان يقول ذكر
المفرد هنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما
مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء
الستة المضافة الى غيرها والمثنى المكبرة مفردة بهذا الوجه مع
ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل

غلام زيد غير ... وبعد النوع ان اعرابها كذلك فان
قيل المراد هو الاول لكنه خرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها
بعد قلنا الاحتياج الى ذكر غير المنصرف لذكر احكام غير المنصرف
بعد فاذا عرفت ذلك فالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء
الستة بالاصل ان يقال **وجمع** المؤنث السالم بالضمة
والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة
ونصبه غير جار على الاصل لان الجمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر
السالم ونصب جمع المذكر تابع لجره كما يجيء فجعل ههنا كذلك
لئلا يلزم مزية للفرع على الاصل **وغير** المنصرف بالضمة والفتحة
اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء تعليله
فيشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه
بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار
حالة الجر فانه ليس جره بالفتحة لفظا ولا تقديرا الا ان يكون
منقوصا تخفيفا الفتحة **وقد** اخوك وابوك وحموك الخ انما قيد هذه الاسماء
بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة اعرابها بالحركات
تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم

هذا النوع غير جار على الاصل من حيث ان جره بالفتحة وانما كان جره بالفتحة لان غير المنصرف مشابه للفعل كما هو محمل على النصب

كانت جنسية او موجبة اعرابها تقديريا تقول جاءني ابي ورايت
ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر
وهو انها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا
النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف ولما ثبت
انما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حرف يصلح
ان يكون اعرابا من غير الحركات بان يجعل نقل حركته الى ما قبله
حال الرفع نحو جاءني ابوك اذ ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب
حركته وبان يجعل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت
اباك اذ ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت
اباك وبان يجعل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركة الباء وقلبه
ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو
الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار مررت بابيك **والمثنى** وكلا مضافا الى مضمر اه اي
ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر وثنان اعرابها بالالف حالة الرفع
بالياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان
ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين

وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن
اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر
كلا واثنان لانهما ليسا داخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم
مزيد الحق باخره الف او ياء ونون مكسورة فظاهر ان كلا و
اثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم اولو وعشرون واخواتها
اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة
الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون و
اولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت
بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها
بالذكر لانهما ليسا داخلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بالجمع
المذكر السالم اسم مزيد الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة فظاهر
ان اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك
لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يكون عشرون جمع عشرة والدليل
يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرون
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة فصاعدا من الواحد لكنه ليس
كذلك وتوجيهه ان يقال عشرون بجمع العين والشين

وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين
فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جاء
على خلاف الاصل من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما
بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو
ونصبه بالالف ونصب المجموع ليس بالالف فالعلة في
مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان
على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعرب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو
لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل ولانه
يجاوز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية
والجمع فيصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما
بالحروف لان الحروف بمنزلة الحركة اخف من الحروف مع الحركة
واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف
الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف و
حالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الاضافة
الا ترى انك لو قلت رايت زيدي لم يعلم انه مثنى او مجموع

ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب
فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى
حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان
وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير
المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال
الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون
في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب
فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان
كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من
اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان
الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل
الياء مع النون وحدها علامة التثنية والواو والياء في الجمع
للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون
وحدها علامة الجموع فان النون في حالة الاضافة بمنزلة التنوين
وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة كان هذه الحروف
عنده نفس الاعراب **قوله** التقديري فيما تعذر اه اعلم ان الاعراب

تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما
ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة
وهي اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا ودنيا تقول
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب فيها لفظا
لكون الالف في اخرها وامتناع قبول الالف الحركة لانها لو حركت
لانقلبت الهمزة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب
حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر
نحو جاءني فتاه وجاءني الفتى واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم يجر
الاعراب عليه قبله والثاني الاسم المضاف والجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني و
مسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا فيها لوجوب حركة
ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وح يمتنع اعرابه لفظا
اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بكسرتين
متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان تكون هذه الكسرة كسرة
الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة

ولانا نقول يعني الكسرة لا لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير النظر
الى الاعراب وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو سبب الاعراب وهو الالة
مقدم عليها بالطبع فتمنع الكسرة غير كسرة الاعراب

قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة
عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب ثم ان الاعراب مطلقا
للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري في
حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجوب الكسرة في حالة
الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا
وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديريا لان اعرابه
جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب
تقديريا لان نصبه بالكسرة لفظا غاية ما في الباب ان جر الاول
ونصب الثاني على خلاف الاصل واما المستثقل ففي موضعين
احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في آخرها ياء قبلها كسرة فان
اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاضي
اصله قاضي ومررت بقاضي اصله بقاضي استثقلت الضمة و
الكسرة على الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون
التنوين لكون التنوين للعلامة وهي الياء بخلاف الياء فصار
جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رايت
قاضيا بفتح الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى
ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر

تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء و
سبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وجعلت وابدلت الضمة ما قبل الواو كسرة للياء
فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب
ان يكونا بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة فاعلم انه لفظي لا يقال قوله واللفظي فيما
سواه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف الخ لانا نقول قوله فالمفرد الخ يتناول
اللفظي والتقديري لان اعرابها بالضمة والفتحة والكسرة قد يكون
لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة منها التسع
تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال
هذا القول تقريبا لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها
سبعة وقال بعضهم انها اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم
انها احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث و
... حالات الاصل في نحو احمر بعد الاعلام فقال القول بانها

او يكون المراد بقوله وهذا
القول تقريب ان القول
بان كل واحد من العلل
التسع علة ...

تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد به انما
ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى فهم المبتدي وزيادة
في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا تمنع الاسم

... لكن ... بانه نحو ... مبتدأ وهي النون لان ...
... الالف والنون زائدتان ليس سبب منع الصرف ولا بان يكون
التنوين لكونها نكرة والنون حرف القلم الان بحكم زيادة ...
فلما ذكر بعض الاسباب في البيتين
... من هذه العلل التسع فرع الشيء العدل
... فرع الموصوف والتانيث فرع
... نقول قائم ثم نقول قائمة والتعريف فرع التنكير
... رجل ثم نقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل
... النسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع
... فرع الافراد واما الالف والنون الزائدتان
... فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهة الفي
... تانيث فرع المثنى وقال الكوفيون انه انما يمنع
... لمشابهة ... يكون فرعا على ما زيد عليه ... الفعل

فكأ فرع لوزن الاسم لان الاسم اصل والفعل فرع كذلك ووزن
الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف من ذكر
العلل ... ذكر امثلتها على ترتيب ... وذكر العلل بقوله نحو ...
... عمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن
الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي
والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية لكثرة ومعد
يكرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد
لوزن الفعل والعلمية ... وحكم ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم
غير المنصرف ان لا يدخله كسرة ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر
منصوصا في الاسم ... او كان منع ... لكيلا يوجب ازالة
... كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية
... حالها منصرفة حال النصب وانما لم يمنع الكسرة لانه ليس علامة
جر ... لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة
لا تحذف من غير المنصرف واما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف
يجعل جره كنصبه كما يجعل في سائر المواضع لكونه ... حالة الجر واما
حذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوين ... الا تنوين
التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس

للتمكن بل للمقابلة فلا منع وانما دخل غير المنصرف التنوين والكسر
لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر
والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين
كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة منها فرع لشيء كما ذكرنا
وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة
الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب
مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف
في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل بالافادة
واعلم ان المراد من التنوين في قوله حكمه ان لا كسر ولا تنوين تنوين
التمكن قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب اي ويجوز صرف غير
المنصرف لاجل شيئين احدهما الضرورة والثاني ان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها والاصل في غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثال الضرورة ذكر في
الثاني ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام
كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف لانه جمع منتهى الجموع
لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف
ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم قوله وما
يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اي يقوم مقام العلتين الجمع و

والف التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء
وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج هنا الى بيان العلة
التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان
احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة
علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير
صيغة جمع السالم فتسع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان
فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا
اخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم
ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة مانعة من
التصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثاني الف التانيث
وانما قام الف التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة
علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة
علة اخرى فكان فيه علتين قوله فالعدل خروجه عن
صيغته الاصلية اي العدل خروج الاسم عن صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي و
الاخرى تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى

الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان
اصله شيء اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد
وثنى ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومربع
ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله
شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة
واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد وثنى ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة
ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد
العدد المكرر وهي غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي
اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس
وسداس ومسدس الى عشار ومعشر مثل [illegible] ففيه
خلاف والاصح انه قال لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل
في اخر فلان الاسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام
التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من [illegible]
وههنا آخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فقياسه ان
يجب ان يكون صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن
آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمعاء وجمعاء

فعلاء [illegible] وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالي او فعلاوات
كما جمع صحراء على صحاري وصحراوات فقياس جمعاء ان يجمع
على جماعي او على جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعي ولا جمعاوات
علم انه معدول عن جماعي او جمعاوات قوله او تقديرا كعمر
اي المراد بالعدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد فيه
قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف
ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان
الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر
فانه اذا نظر اليه لم يوجد فيه قياس يدل على ان اصله شيء
آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه الا العلمية فقدر العدل
فيه لامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام
ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية
والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي
يمكن ان يقال في توجيهه ان وزن فعال مبني عند اهل
الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو معرب
غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار وبوار [illegible]
[illegible] السببان وهما العلمية والتانيث [illegible]

لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء
فلما قدر العدل فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف
هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت
نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم تكن فيها لفظ قطام
فسألت عن بيانها فقال هذه زيادة عند قراءة بعض المشتغلين
عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في
الاصل اه اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا يؤثر الوصفية
العارضة ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون
وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه
اجتمع فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا
من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك
فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان شرط
وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان
لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في
اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث
ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود

وارقم للحية وادهم للقيد بناء على ان اسود صفة في الاصل ثم
جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك
ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود
وارقم وادهم صفات في الاصل واسماء بسبب العارض فلو
كان تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مفردة في تاثير الوصفية
الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفة لكنها غير منصرفة فلم
تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى للحية
واجدل للصقر واخيل للطائر اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر
واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الوصف في
افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل
فتمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن
ثابت رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري
فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها
صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف
منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط
التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث

المعنوي هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة
مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد
التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى
... فان العلمية ليست شرطا فيه قوله والمعنوي كذلك
اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون
علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتانيث الذي هو اللازم ولهذا انصرف جريح
في قولنا مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي
من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي
ووزن الفعل فيه من غير العلمية قوله شرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فسقر نحو ...
ومتى وماه وجور ممتنع اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زائدا على الثلثة
او يكون وسطه متحركا او العجمة لانه لو انتفى هذه
الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير
العجمة فيكون في غاية الخفة فخفة اللفظ تقاوم احد السببين
اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد

لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفها لوجود التانيث
والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفها وزينب وجب منع صرفها
لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة
وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع
الصرف وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود
العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما خص
المعنوي بهذا الشرط دون اللفظي لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا
يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع
ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانها
متحرك الوسط تقديرا لانه يلزم من هذا الجواب ان يكون
المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد الامور شرط تحتم التاثير تحرك
الاوسط لفظا وتقديرا ويلزم منه انه اي حتى مثل شاة وذات
وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية
ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتانيث
والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء
اذ اصل شاة شاهة فهي ليست بالتانيث ثم حذف الهاء وعوض ...

انثا معنا وان كانت انثا في اصلها للتانيث **قوله** فان سمي به مذكر
فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اي فان
سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون
زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه
تانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث
المعنى فلكونه اسما للمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن
علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث لانك تقول
قدما بقديمة وعقرب بالتعريب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو
لا ان الحرف الرابع منزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء
في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر
انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف
وعقرب ونحوه من غير ثلثي اذا سمي به مذكر لم ينصرف
لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفها ولهذا كان ذراع غير
منصرف مع كونه اسما للرجل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع
صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه مؤنثا معنويا مثل عقرب
قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة
قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ام

ان تكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها [illegible] وما سوى العلمية
منها غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر
والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على مذهبين فبالاولى ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف واذا ابطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع
من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التاكيد اما اذا
اعتبر فشرطها التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف
التاكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف
بعض التواكيد وقيل تعريف التواكيد تعريف العلمية لان الفاظ
التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط
الامرين **قوله** العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط
او الزيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع اي شرط
العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجمية لانها لو لم تكن
علما في العجم لتصرف العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة
او التنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه علم

منع الصرف وانما سمي رجل بجمال لم يمنع الصرف لانتفاء شرط
وهو كونه على اقصى الجمع والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك
الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة
تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف
واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط
الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف
وابرهيم اذا سمي بها امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا
قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع اي شرط تأثير
الجمع المانع من الصرف ان تكون صيغته على صيغة منتهى
الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة تغير
صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير واما قلنا جمع التكسير
لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات وله اي الجمع علامات
احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد
والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب
والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح
واما قال بغير هاء لانه لو كان بها نحو صياقلة تشابه المفرد لفظا
ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد واما تشابهه

كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا و
وقوع المصدر على كثير من واعلم ان المراد بالهاء تاء التأنيث
لئلا ينتقض بمثل فرازنة جمع فارزة ولو قال بغير هاء ويا النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه صيغة منتهى الجموع
بغير هاء ويا النسبة لكان اصوب مع انه منصرف ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع هو صيغة منتهى الجموع
بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه
على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان بهذا الجواب يستغنى
عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزمه احد الامرين وهو اما الاحتراز
عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
فرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه
مع الهاء قوله حضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما
يمنع الصرف للجمع مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في
حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية
فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة

جمعا لانه منقول عن الجمع لانه جمع جحجحة والجحجحة هو عظيم البطن فان
قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم ينصرف الجمعية
لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا بالجمعية اذا لم يكن فيه علتان
الا اذا كانتا فيه فيمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية فلا بد من علتين
كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث سماعي
فقلنا لا نم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم الجنس فهو حكم
الصفة المشتركة من المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا
كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا نسلم
انه يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة
ولهذا لو نكر كان غير منصرف وللقائل ان يقول ... يلزم منه ان يقول
بشرط ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل
اذا لم ينصرف وهو الاكثر الخ هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر
وهو ان يقال هذا الوزن لا يمنع الصرف الا اذا كان جمعا او منقولا
عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم ينصرف فيه وجهان
احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على
وزنه في العربي ولما كانت الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرفة
منع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف علم من فائدة

الوجه ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان
جمعا فجعل كانه جمع سروالة تقديرا فقط قاعدة العرب اعلم
ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون تحققه
بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي
وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما فان صيغتها
واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن
انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله
ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا
وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني
جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث
التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم
ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف
وسطها ساكن نحو مفاتيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان
لو لم تحذف فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال
سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان
فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول

جاءني جوارٍ بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان
جاريا على الراء فنقول جاءني جوارٍ بالرفع واذا كانت الياء
مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون
كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء
لان اصله جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت
فصار جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة
في اللفظ نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء
في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة فجيء
بعوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين عند سيبويه
ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين
التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف فنقول رايت
جواري بالفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له
وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء قوله فلو كان
عنده اسم هو لي بجونة ولكن عنده انه هو لي نحو الياء قوله التركيب
شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك اي شرط
التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان

يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما
والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة
ولا باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فلا يجوز
ان لا يجعل الجزء المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا
وشاب قرناها وذري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن
له مدخل في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات و
اعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا
لحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل
سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قلت
لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات فلا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي
لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك
الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل
سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من
الاسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لكونه مركبا من الاسم

والتنوين قوله الالف والنون ان كانا في اسم اه اعلم
ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة
بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان الالف والنون في
اسم فشرطهما في منع الصرف ان تكون على التحقيق مشابهة لالفي التانيث
لانه لو لم يكن علما يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان
للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو [illegible] وخلاف [illegible]
وسبحان وان كان في صفة فشرطهما في منع الصرف انتفاء
فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء
التانيث وقيل شرطهما في منع الصرف وجود فعلى لكونه
مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو
سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس
شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط
بالذات ومن ثم اختلف في رحمن اه ومن اجل انه اختلف
في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في
رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع

صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء
فعلانة ومن [illegible] ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف
رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى
من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما
انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم
يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء ندمانة [illegible]
ولعدم مجيء فعلى منصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان
يختص بالفعل اه اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا
[illegible] الى العلمية كشمر [illegible] من الفعل الى الاسم [illegible] ضرب
[illegible] رجل [illegible] مستفعل ومنفعل وافتعل
[illegible] ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل [illegible]
غير قابل للتاء لكونه مشابهته الفعل في وزنه افعل وتفعل ونفعل
ويفعل وافعل اذا لم يكن [illegible] ولا [illegible] نحو [illegible] رجل
[illegible] لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون
في اوله لعدم [illegible] نحو [illegible] اذا سمي به لانه
اذا لحق [illegible] زيادة النون لانا نقول ان الثانية [illegible]

الاسم الثقيل الى ... في زيادة ... من حروفه او اصالتها
للفظ العربي واذا قالوا الكون في نرجس زايدة للاوزان واوليه
اذ لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ... رجلا فيشبل
فانه منصرف لان في الاسماء ... من مثل جعفر فلم يكن نون زايدة
ولا يشكل بقبول التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل
للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود واسماء الحية الافعى واجاب
عنه بعضهم بان قبول التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه ان
المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل ...
وكان اسود غير منصرف للوصف ووزن الفعل مع انه لا يتوقع
الاشكال بنرجس علما ولا باسود واسماء الحية ومن ثم امتنع
احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل الخ
من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون
الامر الثاني موجودا فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل
غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه
غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل
لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا
للتاء اذ التانيث يقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة [illegible]

فانه غير منصرف
للوصف ووزن الفعل
مع كونه قابلا
للتاء كعفوانهم
... فافهم

... كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء ... وكذا احمر ... قوله وما فيه
علمية مؤثرة اي ... غير منصرف ... منصرف ... علمية مؤثرة ان
العلمية ... الصرف فانه اذا ... منصرف لانه ... من
قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط في تاثيرها
... الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن الفعل
... شرط في العدل ووزن الفعل ... انه ... ان العلمية
المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلل ان كانت ...
... لا تجامعه ... التضاد وان كانت التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف
والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية
لا تجامعها مؤثرة لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث
بالالف فانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف
بدون العلمية واما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن
الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن
الفعل واما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل
ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع
ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله

وهما متضادان اه اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة
الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم يكن
العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كل منهما
العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل
العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق
كل ما فيه علتان مؤثرتان او اكثر صرف وجوابه ان يقال ان العدل
ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان بالاشتراك فاذا
لا يكون مع العلمية الا احدهما فصادق السؤال المقدر [illegible] لانه
لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة الموضوعة
غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة والاقرب
[illegible] مثل مساجد علما كذلك لان
[illegible] من غير النظر الى التكثير [illegible]
العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك
او اقوى [illegible] فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه
العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا
نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط
فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف لبقائه على سبب

[illegible] واحد لانه يزال [illegible] العلمية ولم يبق الا سبب واحد اعلم انه انما قيد العلمية
بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية
اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به ففيه علمية
وليس بمؤثرة [illegible] اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان منع الصرف
انما هو بالجمعية الاقصى والتأنيث قوله وخالف سيبويه الاخفش
في مثل احمر علما اه اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل
واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما اذا نكر بعد
التسمية به فبالاشتراك اتفاق بخلاف بين سيبويه والاخفش
فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية
وقال الاخفش انه منصرف لانه اذا نكر لم يعتبر فيه الوصفية فلم
يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان
نقول سلمنا انه اذا نكر لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر
بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار
الوصفية لتنافي العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال
ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران
واتفقا في مثل احمر وباب [illegible] من هذا الحكم لانه
اذا سمي به لم يبق فيه العدل [illegible] فيه الا العلمية قوله ولا

ومنه باب حاتم اي ولا الكرم سيبويه باب حاتم اذا سمي به
هذا جواب عن سؤال مقدر وجهان يقال لو كانت الصفة
الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا
سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير
منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت
معتبرة بعد العلمية في احمر لكان معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه
وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم لزم اعتبار المتضادين
في حكم واحد هو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على
كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك
احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم
من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين
وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
كقوله اتاني وعبد الله من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا اعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف ووجهه على
احاوص واعتبر الوصفية من جهة جمعه على الاحاوص واعلم ان قوله
وكل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا على رأي

الاخفش لا على رأي سيبويه قوله وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا
ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر با
لكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر
عليه من حيثية انه منصرف او لا من الحيثية فقال قوم انه منصرف
لانه قد دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة
اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم
انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر
لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال دخول اللام والاضافة
لم يوجد التنوين ليحذف فيتبعه الكسر وقال قوم ان بقي العلتان
كان غير منصرف كاحمد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة كلا العلتين
وان لم يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد
وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **المرفوعات** هو ما
اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية و
هو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء
بما هو مثله في المعرفة والجهالة او اخفى لان كل من لم يعرف المرفوع
لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب

المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التوصيف انما
هو للماهية لا الافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف بل يرجع
الى المرفوع قوله منه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله
وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال ما اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه
فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند
الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت
زيدا فان ضربت مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم
وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه اليه ليدخل فيه فاعل اسم
الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء
الافعال والظروف والجار والمجرور لا اسم المفعول لان
مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني
قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل احترز به عم
من نحو زيد قام فان زيدا في مثل قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا
لكنه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه
على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه

مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه و
قدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التأثير لا يكون
قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم
يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو
علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد و
مات زيد ولم يعلم زيد فالفاعل عنده وانما يكون فاعلا بثلثة
شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان
يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما
به ولم ينتقض الحد بمثل قولنا ان قام زيد قمت لان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد
ولا ينتقض بما قام زيد مع انه لم يسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد
هو الاسناد في الايجاب والسلب ولقائل ان يقول لا
يمكن ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل
الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر لانه اياما كان فقيه
اشكال اما ان اريد بالفعل الاصطلاحي فلانه غير قائم بالفاعل
كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الحقيقي فلانه لا حاجة
الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد قولهول

الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث والضمير في قبله يعود
الى ما جزئ لقول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي لجواز عود
الضمير الى بعض مدلول المذكور [illegible] لا بكل الحد وفيه نظر
والفاعل ان يجوز والنقض عليه ببعض التوابع نحو يعجبني زيد حسنه
فان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به مع انه ليس
بفاعل ويمكن دفعه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه الفعل
اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي والاصل الفاعل ان يلي الفعل
ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من
قرب سائر الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد
بدون سائر الاشياء ولكونه عمدة للفعل غالبا بخلاف سائر
الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد اي ولاجل
ان الاصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا مؤخر عن غلامه مقدم رتبة
على غلامه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا
جاز ان يقول [illegible] الزيدان منطلقين ولاجل ان الاصل الفاعل
ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه
يلزم منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الثاني

اي غلامه وهو والى زيد وهو مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه
فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل متقدم على المفعول رتبة
فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في مثل [illegible] وضربت [illegible]
وهم يجوزه الكوفيون في [illegible] مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا
المفسر [illegible] وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع
الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني فهي مفقودة هنا
[illegible] تقدم المفعول على الفاعل واما ان المفعول الاول من باب اعطيت
[illegible] بمنزلة الفاعل في مثل [illegible] بمنزلة المفعول في مثل [illegible]
[illegible] جواز [illegible] صاحب [illegible] اعطيت
[illegible] من [illegible] العصا
واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع
مفعول بعد الا او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى الاعراب
في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى و
ضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على
المفعول دفعا للالتباس واما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب
لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى
الكمثرى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول

وضرب موسى العاقل عيسى الجاهل وضربت موسى حبلى لم يجب
الالتباس تأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وفيه نقض
لو متصل هذا خلف واما لم يجز ان يكون الفاعل المتصل مؤخرا
عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة وانما قال ضميرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه
على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان ضميرا منفصلا لم يجب
تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره فيشكل بقولنا
زيدا ضربت فان فاعله ضمير متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع
تقديم المفعول عليه فقط وههنا لم يتقدم المفعول على الفاعل واذا وقع
مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا لانه لو لا انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر
واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر
ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاحد سواه لانه انما لزم انقلاب المعنى
ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا واما اذا قدم عليه مع الا

فلا يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد وكذلك
اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا كان معناه
ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا
واذا اتصل ضمير المفعول به اي بالفاعل او اتصل بالفاعل ضمير يعود الى
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول
لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا و
معنى وانه ممتنع كلام اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب
اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تأخير الاول نحو اعطى الدرهم
صاحبه [illegible] لان حق المفعول الاول ان يقدم على الثاني
وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تأخير الفاعل عن المفعول نحو
ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيدا جاز ان يكون
ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا
جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير
عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل في
الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه في
معنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في

الا مع بورود شيء اخر وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل

والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم

لزم من انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف واما اذا كان

الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول

وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرناه قوله وقد

يحذف الفعل لقيام قرينة اه اعلم ان الفعل الرافع للفاعل

يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة

على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقولك الفاعل زيد في

جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام و

حذفه ومثل قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

فكأن قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع

فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الذليل والمختبط

السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة وهي المهلكة على

خلاف القياس وقياسه ان يجمع على مطايح ومثل قوله تعالى يسبح

له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر

فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكأن قائلا قال من يسبحه

فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا

على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين

في البيوت بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب

ففي كل موضع فسر بمفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي استجارك احد واستجارك الثاني

مفسر له لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر و

المفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه مرفوع

بفعل محذوف ولم نقل انه مبتدأ وما بعده خبره لان ان حرف الشرط

وحرف الشرط يطلب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد

يحذفان معا اه اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب

من قال اقام زيد فقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز

حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر ابطال الجملة لا لانه

وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع

الفعلان اه اي واذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما

سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو

انا ضارب ومكرم زيدا يعني ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل

في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما

يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او فانظر فيما م الفاعل نحو ضربني

واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا وقد يكون في المفعولية اي كل واحد
منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا
او غير صريح [illegible] في الكلام وقد يكون في
الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو
على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو
اكرمني وضربت زيدا واكرمني وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول
المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب
زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين
في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال من
الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع
الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي
الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه [illegible] لو كان كذلك لوجب
تأنيثه ويمكن ان يقال انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم
من يتوهم انه مثل ضربت وضربت زيدا من
هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تأكيد للاول
المراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما ومعناهما حتى لا

ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول [illegible] ما لم يسم فاعله
والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في
ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون اعمال الفعل الاول
اي في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاخير اولى ولكل واحد
من المذهبين حجج ومناقشات كثيرة لا تليق بالكتاب
ذكرنا وانما قال ظاهرا بعدهما لانه لو اتى مضمرا بعدهما لم
يكن الكلام مثل ما ذكره بل [illegible] الفعلان في الاضمار اياه او اشتراكا
فاعلا مضمرا [illegible] ضربني واكرمني [illegible] مضمرا مخاطبا او
متكلما نحو ضربت واكرمت فلا يقع [illegible] وكذا في غيره [illegible]
[illegible] ضرب واكرم الا انا [illegible] وما ضربت واكرمت
الا اياك وزيد ضربك وانا [illegible] ضرب وانا [illegible] ولا يجاب [illegible]
بانا نقول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين
والمقال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما
لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم
المذكور عليه لانه ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني
زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيدا ضربني

واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية
نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم
الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور وعليه تتعين نبيق
المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه
بعده من غير رده عامل آخر عليه وتتعين زيد في المثالين الاخيرين
لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا بدفع لزوم الامر الثاني نظره
فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل اه اي ان اعملت الفعل
الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي
المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول
موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول
ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين و
ضربنني واكرمت الهندات ولا تحذف فاعل الفعل الاول خلافا
للكسائي فانه يجوز حذف الفاعل تحرزا من الاضمار قبل الذكر

وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت
الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد من الفاعل في
قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل
فيه ضرب وضربت زيدا ولتعلم ان المراد ذلك من قبل في
الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز فصل عند الكسائي
وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب
واعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا
للفراء ويحكم فيه انه لو اقتضى العاملان الرفع او النصب نحو ضربني
واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيد في الاول فاعل
وفي الثاني مفعول لها او الاول النصب والثاني الرفع واعمل
الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب
واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيد جاز عند
الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز فصلها لزم احد الامرين
وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل

جبوا احدهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر
وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
فان جرى واستشعرت تنازعا في لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت
دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول اي ان اعملت
الفعل الثاني كما هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول
حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذكر
المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره حذرا من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يجز حذفه في الفاعل لوجوب ذكر
الفاعل دون المفعول فانه جوزوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر
مع تفسيره للضرورة ولم يجوزوه في المفعول لعدم الضرورة فيه
وان لم يستغن عن ذكر المفعول اظهرت ذلك المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لانه حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز

اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا
منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول اي وان اعملت
الفعل الاول كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل
او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
على وفق الظاهر نحو ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني
الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله
اضمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل
ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت
ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس
المفعول بما هو فضلة وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة
الدالة عليه مثال المفعول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما
الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني و
اكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون
الا اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا
منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما
وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول حذف

غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت
غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع
ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان
المفعول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني
كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى
الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود
الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا
الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه
ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه وجه
ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر
الى كونه مفردا ومثنى والافراد والتثنية لازم من حيث انه اعمل
الاول فلو اعمل الثاني لزم التثنية وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب احتج استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل
الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس
فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب متنازعا

في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني
ولو لم يلزم حذف ثم على تقدير اعمال الفعل الثاني فلو لا ان اعمال
الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرئ القيس
مع لزوم الحذف لانه قبيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح و
اجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى انه ليس هذا
البيت مما تنازع الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعا لفسد المعنى
لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على مقدمتين
احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت
لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي
مثبتا والثاني ان حكم المعطوف على جواب لو هو حكم جواب لو
واذا عرفت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب
[illegible] من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله
انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم
يكن سعيا لادنى معيشة واذا لم يكن ساعيا لادنى معيشة لم يكن
طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في
حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذن

يلزم ان يكون طالبا لتقليل من المال وان لا يكون طالبا من المال
وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم الطلب محذوف وتقديره
لم الطلب للكسب والمجد ودل عليه البيت الثاني لهذا البيت و
هو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي اللازم انما ذكر المفعول الذي لم
يسم فاعله لانه لما ذكر نوعا من الفاعل لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم
فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم
فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه نحو ضرب زيد و
شرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله
فعلا اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط
فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول هذه المذكورين
قوله ولا يقع المفعول من باب علمت اي الثاني ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا فاضلا مقام الفاعل لان
المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول واذا كانا
مبتدأ وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه بحالة
واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب
اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا موقع الفاعل لان المفعول

الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول
له نحو ضربت زيدا تأديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب
هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر
بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع
موقع الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو
نحو استوي والخشبة او لا مع الواو نحو استوي الخشبة
لا سبيل الى الاول لانه يلزم العطف بدون المعطوف عليه
لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل
الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال
والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله
كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين قوله واذا
وجد المفعول به اي واذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان
والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم
مقام الفاعل لان مشابهته الفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيضم زيدا مقام الفاعل
ووجب ما سواه على ما كان واما تقييد المصدر بالصفة لانه

لم تقع موقع الفاعل لا بعد بعيد ويا مو زايدة على مدلول الفعل
من صفة او غيرها تفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل قوله
فان لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اي
ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيام
مقام الفاعل كانت تجتري وابسه زيد يوم الجمعة امام الامير ذكرا
شديدا اي اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فان واحد منها اقيم
مقام الفاعل جاز سواء قوله والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب
اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني
لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني
لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ
الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل والمراد بباب
اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي الثاني مفعولية
ما قوله ومنها المبتدأ والخبر اي من المرفوعات المبتدأ والخبر
قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد اه فقوله الاسم هو المقصود لانه لا
يكون الا اسما او ما في معنى الاسم نحو تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي [illegible]

وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا
تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسم ان واسم ما ولا و
المفعول الاول [illegible] والثاني من باب اعلمت
وقوله مسندا اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية
التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وعن الاسماء الغير المركبة
مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن
العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا قوله او
الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل
اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدأ مع انه ليس مسندا اليه وزيد
فاعل له سادّ مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ
والخبر تحصل منها فلو لم يقل او الصفة يخرج من تعريف المبتدأ هذا
النوع مع انه من المبتدأ او انه غير جائز لانه لو قال بعد حرف
الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قائم زيد قوله
رافعة لظاهر احتراز به عن الصفة التي رفعت بعد الف الاستفهام وحرف
النفي لا ظاهرا نحو اقائمان الزيدان فان قائمان لم يكن مبتدأ بل خبر مبتدأ
والزيدان مبتدأ ولا يجوز ان يكون مبتدأ والزيدان فاعل لها
سادّا مسد الخبر لم يثن لان الفعل [illegible] اذا اسند الى الظاهر

لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم تقل رافعة لظاهر
لكان مبتدا وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب
ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج منه مثل اقايمان الزيدان و
يدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي
وح لم يرد به النقض بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتدا وقايما خبره
وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا ولا يلزم
ان اقايم مبتدا اي جملة والجملة خبر زيد فلم ان هذا الحد غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله
مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا
الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال
الثاني للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر و
المثال الثالث للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام
قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة للظاهر
مفردا واقعا بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد جاز الامران اي جاز
ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر ويكون داخلة

في تعريف المبتدا او لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها
مبتدا وهي خبره وح لم يكن داخلة في المبتدا لكونها رافعة
لمضمر لان في الصفة ضميرا مستترا وانما قال مفردا لانها لو
طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما قوله والخبر هو
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احتراز
به عن خبر ان وكان وخبر ما ولا وانما قال المجرد ولم يقل الاسم
لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم نحو زيد يضرب وقوله المسند به
احتراز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه وقوله المغاير للصفة
المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق
عليه انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس
خبر المبتدا وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم انتم لكونه مجردا
مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن
ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا
وعن الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا
او مضمرا قوله واصل المبتدا التقديم اي واصل المبتدا ان
يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون

مقدما عليه

مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقال
في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره لفظا
فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار
لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير الذي
في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما
تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتدا وحقه
ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت
بوجه ما اقول اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم
يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة
بوجه من الوجوه لانه يقرب من المعرفة والمخصصات
على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتدا ومؤمن صفته
وخير من مشرك خبره فالمبتدا ههنا نكرة تخصصت بالصفة والصفة
كالصفة نحو رجل عالم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم
بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا

سر کم بہ شہری رسیدم ... ولیکن مثل تو دلبر ندیدم

نكرة وخبره في الدار وامراة عطف على الرجل والمبتدا النكرة
تخصصت ههنا بحصول احدهما في الدار لانه ثبت عند المتكلم
لانه انما يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن
لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك
فاحد مبتدا وهو نكرة وخير منك خبره والمبتدا النكرة تخصص
بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخلة عليها لما ثبت في كلامهم
ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم
لم يكن كلاما لجواز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك
في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من [illegible] ونحو [illegible]
وما منكم وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى
او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة
واهر فعل ماض فاعله ضمير عائد الى شر وذا ناب منصوب
بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا النكرة والمبتدا
تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب
او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقديم الحكم
عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير
لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون الخبر

ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ نكرة وفي الدار
خبره وتخصص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع
في الظروف ولهذا لم يجز ان يقال قائم رجل والتاسع
تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له والدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام
مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وتخصص
المبتدأ النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله
كما حذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب
الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو
سلمت او اسلم فان الاول يدل على الماضي وان كان كان م
الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر
بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي
والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام
مختصا بالمتكلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المتكلم
بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله
لانه للدعاء المطلق فلا يكون مختصا وجوابه ظاهر قال والخبر
قد يكون جملة اه اعلم ان خبر المبتدأ يكون مفردا نحو زيد عالم
والمراد بالمفرد هنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة

وبالجزئين ما يتوقف بالاصالة من مثل اعني الفاعل والمفعول المشتق
الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد ضارب غلامه وزيد
مضروب غلامه وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
والا فيشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تأويل زيد
مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مع ذو هو مقول وما بعده
مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد
ابوه قائم او نحو قام زيد فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدأ
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول واما فعلية وهي التي
يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل
وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدأ ولم يذكر المص
غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك
والظرفية نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة
بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة
وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت
جملة فعلية قال فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدأ
من ضمير يعود الى المبتدأ او قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد

وهو في جملة زيد ابوه قائم فإنه لو لم يكن ثمة عائد من الخبر يعود الى المبتدأ او قائم مقامه لتحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقال لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ لئلا ينتقض بالجملة من ضمير الشان نحو هو زيد قائم فإنه لا يحتاج هذا الخبر الى العائد لكونه بمنزلة المفرد لكون المبتدأ عبارة عنه في المعنى **قوله** وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدأ اذا وجدت قرينة دالة عليه نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتدأ والكر مبتدأ ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر علم ان الكر الذي يشترى بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه درهما وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الجملة ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه

لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة لمنوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدأ نكرة **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدأ اذا وقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فذهب بعضهم الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثر الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف والاصل في العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا **قوله** واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه لكنه قد يجب

لو اشتباه فوجب تقدمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير
عنه فمنها ان يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك
فمن مبتدأ وابوك خبره ومن الخبر فيه اكرمه وما احسن زيدا
ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لانه
الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي
نوع من انواع الكلام ولانه مخبر والمخبر قبل الخبر واما نحو قوله
خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا
فخالي مبتدأ وانت خبره الا انه دخل اللام الى الخبر ضرورة
ومنها ان يكون المبتدأ والخبر معرفتين معا نحو زيد
ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدأ ههنا على الخبر لانا
لو قلنا المتأخر هو المبتدأ والمتقدم هو الخبر كان [illegible]
والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس باحدهما
ان يكون المبتدأ والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك
افضل مني فان المبتدأ والخبر افعل التفضيل مع من واذا
كان كذلك وجب تقديم المبتدأ ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون
الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه

لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل
ام مبتدأ وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ لم
يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس
بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
وإذا تضمن الخبر المفرد ما له اعلم ان هذا الكلام اشارة الى
اشياء توجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله
التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا
نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين خبره ووجب تقديمه لاقتضاء الاستفهام
صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر
الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على
المبتدأ نحو زيد من ابوه فان زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه
خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول و
هذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام مع انها لم يجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ويقابل ان يقول الخبر في نحو
اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نم

ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد وقال
انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة فى قوله الخبر الجملة اذا تضمن ما له
صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة وانما جملة ههنا
غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا
مصححا لوقوع المبتدا النكرة نحو فى الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون
لمتعلق الخبر ضمير فى المبتدا اى يكون فى المبتدا ضمير يعود الى متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذى فى مثلها
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل وحصل
كما ذكر مقدر وعلى التمرة متعلق بحاصل وحصل وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا و
معنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على التمرة زبدا مثلها
فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير فى المبتدا او كان الخبر ظرفا
كالمثال الذى ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور وارادوا بالمتعلق المجرور وفيه
الاشكال ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندى انك قائم
فان ان مع الاسم والخبر فى محل الرفع بانه مبتدا وعندى مقدم
عليه خبره تقديره عندى ثباتك حاصل عندى وانما وجب

تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى
الكتابة لانه لو قيل انك قائم عندى احتمل انها ان
المكسورة وعندى ظرف قائم واحتمل انها ان المفتوحة وهى بما بعدها
مبتدا وعندى خبرها قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اى و
خبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز
الحكم على شىء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شىء واحد باخبار
كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
فهو مبتدا والبواقى اخباره قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
اى قد يشتمل المبتدا على معنى الشرط ويجوز دخول الفاء فى خبره
كما يصح دخول الفاء فى جزاء الشرط لكونه مشابها بالشرط من حيث
انه اريد به سببية الخبر للاول من حيث الابهام ومن حيث انه ذكر
مبهما مع دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدا اسم
موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذى يأتينى او الذى فى الدار فله درهم
او نكرة وصفها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم
وانما شرط ان يكون صلته او صفته فعلا ليتأكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفته ظرفا لان
الظرف مؤول يحتاج الى العامل وذلك العامل هو الفعل دون

ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لابد لصحة دخول الفاء
في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه فرع عليه
وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان فيما الذي بان
له درهم ولم يكن فعلا وصفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له
درهم لان الشرط قد اخذ نصيبه من الجواب فلم يحتج الى جواب
اخر قوله وليت ولعل ممنوعان باتفاق النحاة من دخول
الفاء على خبرها اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او
نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا تقال ليت او لعل الذي
في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت
ولعل وبين الشرط والجزاء وذلك لان الشرط والجزاء
يحتملان الصدق والكذب لكونهما جزء الكلام الذي فيه ليت
او لعل لا تحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم
انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ
الابتداء كابواب كان وعلمت واعطيت وما ولا وان المفتوحة
مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بهما اي والحق بعض النحاة
ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبره ونقل
الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل

منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه كما
لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه و
حجة المجوز ان ان لم تغير معنى الجملة بل توكده فكما جاز
دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول
ان وكل واحد من الدليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز
كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس
بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول المراد بالدليل
على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو الموصوف
بالموصول المذكور بعد دخول ان فهو دال على جواز دخوله على
خبر الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل
الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها
صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته
فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن
بليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على
خبرهما واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل

وح يكون في قوله وليث واتق يا نعمان بأنفاق نحو قوله
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة كقول المستهل الهلال والله
اي وقد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة
تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هو الهلال والله و
كقوله فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره
فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا
اي وقد يحذف خبر المبتدأ جوازا او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او حاضر او نحوه
مما يدل عليه اذا التي للمفاجأة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف
الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر
والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر
الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدأ والخبر
ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا موجود فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو
موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان
لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان
جواب لولا التزم في موضع الخبر ونظر لان خبر المبتدأ

بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا عليه كقول الشافعي
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
وثانيها ضرب زيد قائما والثاني هو كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى
الفاعل والمفعول او اليهما مذكور بعده حال او افعل التفضيل
مضافا الى المصدر المذكور بعده حال مثال الاول اذا كان منسوبا
الى الفاعل وهو راجلا ضربي زيدا قائما ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو
ضربي زيدا قائما قائمين وانما لم يمثل هنا بما بدل منسوب الى الفاعل
لانه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس يضاف اليهما الا مثوية
اليهما فضربي في التقدير الرفع بانه مبتدأ وهو اضيف الى الفاعل
وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدأ محذوف تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال و
العامل فيه كان تامة ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن
ولانه على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف واذا
الحال العين الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ
وهو حاصل كما حذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا
كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان

وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان ما يدل
على اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر
لدلالة الظرف على متعلق العام فقط يا يدل على الخبر لان الدال على الدال
على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر الشرم موصعه وهو جاء او
مثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما جعل الخطو
خطب مبالغة او خطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون
اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل
مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف
الى المصدر والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى
مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدا ورجل مضاف اليه
وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب
حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع
فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته
الشرم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا وههنا
وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدا مقسم

مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف
تقديره قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لعمرك
لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمه قسما وان غير الخبر وهو جواب
القسم الشرم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا بجواز الكلم
نعم في جواب من قال ازيد قايم خبر ان واخواتها هو المسند
اعلم انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا بالحقيقة وذكر نحوه من
بستقل لانه مخالف المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر
المبتدا عليه وعدم جواز عدم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن
حيث وقول ان ههنا وعدم وقول ان مع فيه ويمكن انه هو المسند
بعد دخول هذه الحروف اي واحدة من هذه الحروف هو المسند
مثل نحو خبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي
بمعنى ليس ذكر غير ما يتناول بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه
الاشياء عنه والتعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند
بعد ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر
هو الجملة التي يقوم مع فاعله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسم ان او ضميره او شبهه فاللام للعهد اعلم ان هذا الاشكال ايهم

وارد على خبر كان وخبرها ولا وجوابها ذكرناه قوله واخره كان
خبر المبتدا اى وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان
يكون مفردا وجملة والجملة قد يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية
ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان
والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا فى شيء واحد وهو ان
خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديم الخبر على
الاسم كقوله ان لدينا انكالا وكقوله ان علينا حسابهم ونحو ذلك
وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع فى الظروف
بانهم يتسعوا فى غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو فى الزمان او المكان
الابعاد واذا كان كذلك جوزوا فى الظرف ما لم يجوزوا فى غيره قوله
خبر لا التى لنفى الجنس اه اعلم ان لا التى لنفى الجنس تعمل عمل
ان لمشابهتها ان اما لا فلان ان للاثبات ولا للنفى
النفى فحمل لا على ان حمل النقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير
اما لا فلان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفى فحمل لا على
ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق ونحوها قوله
هو المسند بعد دخول لا التى لنفى الجنس فقوله المسند شامل
لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين

خبرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء والمطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد
دخول لا التى لنفى الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال
المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة
رجل قوله ويحذف كثيرا اى ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان
الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك [illegible] لا اله الا الله
ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اى وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اى لا الخبر [illegible]
اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك [illegible]
افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود ونحوه واما
[illegible] اذا كان عاما انه اذا كان خبرا خاصا لم يجز حذفه لكونه
الخبر مخصوصا بالظرف ونحن ان نقول ان [illegible] انه لا يجوز
الخبر اصلا ونحو [illegible] ان قولك لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول
فى الدار لاستلزام نفى العام نفى الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس اه اى اسم ما ولا العاملتين [illegible] فان الاسم
الفعل [illegible] على الفعلين لا يعمل [illegible] على لغة اهل الحجاز [illegible]
وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا او ما هن امهاتهم وانما عملت

فمشابهتها بليس من حيث انها للنفي والدخول على المبتدا والخبر
ومشابهته بليس من حيث كونها للنفي ولنفي الحال والدخول
على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرها
كان ليس كذلك واذا شابه ليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس
في رفع الاسم ونصب الخبر نحو ... المسند الى المبتدا واسم كان
وان واسم لا التي لنفي الجنس وقوله بعده خبر لا ... ماعداه مثال
... ما زيد ... المسجد وقوله ... فان مشابهة لا بليس اقل
من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس انما في النفي والدخول على
المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في
خبرها كان عمل لا قليلا والاجل هذا ... وهو في لا شاذ اي العمل في لا
شاذ وقد جاء في الشعر ... فانا ابن قيس لا براح اي
لا براح لي اي ليس لي براح والله اعلم
ما المشتمل على علم المفعول اي ما اشتمل على النصب وانما عدل ...
لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة وانما قال هو بلفظ
التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف
انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عن ما هو مذكر ...
... المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه

لانه هو فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت
ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا فان فعلك
هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا لان المفعول ... غير مقيد
بحرف من الحروف كالمفعول به وله وفيه ومعه ... وهو اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل ...
بمعناه ... فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم ...
... ضرب الثاني في قولك ضربت الضرب ضربة زيد فان ضرب الثاني
يصدق عليه انه فعل فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول
مطلق لانه ليس باسم ... ان يقول ان المراد ... الثاني
لفظا ... الذي هو الضرب ... فلا حاجة الى ...
... ان المراد ... فلانه لم يفعله فاعل الفعل ... فانه فعل
الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد ...
الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يجوز ... ويمكن ان يجاب ...
بان المراد ... هو فعل الفاعل باصطلاح القوم ...
... في الجواب ... ان زيدا في المثال المذكور
ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني ...
واما ان ... فلانه لا يطلق في الاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله ...

أي المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح الا انه فعله لانه انما فعل المتكلم
بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلول الذي هو الضرب
وهو فعل الضارب لانه مفعول مطلق فعلا لا اثر انه مفعول مطلق وانما يكون
كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بلفظ الفعل
فلا فقوله بما فعل فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل مثل ضرب زيد فانه
ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام
فان القيام اسم بما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه بما فعله فاعل
فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان
يكون فعلا فاعلا للنفس وقوله بمعناه احتراز عن اسم بما فعله فاعل
فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان
صدق عليه انه اسم بما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل
المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة
وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتعريف المذكور
لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق
حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان
يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه نحو وبله ويشمل
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او مقدرا ليدخل فيه مثل

سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته
ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية
للآلة والشبه باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية الشيء باسم مشبهه اعلم انه
لو زاد عليه قيدا لم نحو وكرهت لم ينتقض بمثل ضربت
ويكون للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع
لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو ضربت
ضربا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان والا على هيئة
صدور الفعل فهو للنوع والبيان نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهي
اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه
بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا او اي ضرب وضربت الضرب
الذي تعرفه واما بالاضافة اليه نحو ضربت ضرب الامير او
بلام العهد نحو ضربت الضرب او اذا كان معهودا بينك وبين
مخاطبك وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد و
مرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم فالاول لا يثنى و
لا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لاقتضاء التثنية والجمع الزيادة وانتفاء الكثرة لانه للحقيقة المشتركة بالنوع
والكثرة فيقابل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعها

اذا كان للعدد والنوع لا اختلاف فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا
اجتمع لكان الحكم تثنية واذا اجتمع الثلاث الحكم جمعا واذا كان للنوع
فاذا اجتمع النوعان حصل الوجه للتثنية واذا اجتمع الانواع
حصل الوجه للجمع نحو ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير
لفظه اي قد يكون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرط ان
يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في نحو قعدت جلوسا
قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
على سبيل الجواز ووقع على سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على
سبيل الجواز فهو لك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم
ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثاني وهو الحذف
على سبيل الوجوب فهو على قسمين احدهما سماعي والمقصور على
السماع والثاني قياسي واما في هذا اجماعا لا يمكن ان يذكر ضابطة
عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل خلاف الاول فانه سماعي
لا يمكن ان يذكر ضابطة عند وجودها يجب حذف الفعل لكن وجوب
حذف الفعل من الصور مثل كثرة الاستعمال ووجود القرينة
الدالة فكل مثال الاول اي الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا
عنده شكرا له او سقاك الله سقيا ورعيك رعيا اي كان [illegible]

هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدته حمدا وشكرته
شكرا انه شيئا والجواب ان قوله ان الحذف انه واجب الحذف
عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له واما اذا لم يستعمل
الخلف عنه او قوله انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار
عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسي في مواضع منها
ما وقع مثبتا اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا في مواضع منها موضع يقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي
او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم
ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله كما وقع مثبتا احترز
عما اذا لم يقع مثبتا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا
احترز عن [illegible] مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا
فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما
انت سيرا فان سيرا اثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان
تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احترازا عن ان يقع
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا
انما سرت سيرا فان سيرا اثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل

فانه ليس من هذا الباب لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا
عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا عن
مع معنا متعدد واخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت متعدد واخل على اسم
لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا الباب وقوله او وقع
مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عنه لعدم صحة حمله نحو زيد سيرا سيرا عدد
سيرا سيرا وانما مثال موضع خبر من اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه
لئلا ينتقض بمثل قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقوله ما انت
الا سيرا مثبت متعدد وهو داخل على اسم وهو انت وهو
ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد متعدد
ما انت تسير الا سيرا وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد
مثالين ليعلم ان الاسم الواقع بعد الا موقعه ان لم يكن خبر المبتدا
لفظا من احد جانبيه فعل المبتدا كالمثال الاول والثاني ان
فعل شبيه به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا سيرا مثبت في
معنى متعدد داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت وقوله
زيد سيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد

خبر المبتدا قوله ومنها ما وقع تفصيلا اي ومن المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان يقع المفعول
المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قوله تفصيلا احترازا عن ان
يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو مشدود الوثاق في تقتلون
قتلا فانه ليس من هذا الباب لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون
جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيلا لمعمول
او تفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد تبا في سفر اقربا او
بعيدا ومثال الثاني زيد تبا في سفره القريب او سفره البعيد وانما
قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل
الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي
فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المترتب عليه القتل
او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون
فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع
المفعول المطلق ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وعلى صاحبه وذلك الاسم مفعول للتشبيه احترازا به عن

ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو له صوت صوت حسن قوله علاجا احتراز عن ... فانه وقع للتشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس
من هذا القبيل لعدم كونه علاجا ... وان وجب حذف الفعل و
والعلاج في اللغة ... ضرب الملوك والعلاج
العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم ونحوها
وغير العلاج بالاحتياج اليه كالعلم والفهم وقوله بعد جملة احتراز
عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت
صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت بزيد فاذا
هو يضرب صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وقوله وصاحبه
احتراز عن ان يقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت بزيد فاذا
في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل
وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل
الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد
فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على

اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم
وهو الهاء في له ومثل مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار
وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى ومثل
مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى ومنها
ما وقع مضمون جملة اه اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق
وقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا
ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها
احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي يأتي بعده وهو
مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف
فقدر اعترف اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه
يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف ومنها ما
وقع مضمون جملة اه اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون

جملة احترازية عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لما

لا يحتمل غيره احتراز عن ان لا يكون لما احتمال غيره كالقسم الذي

قبله فمثاله زيد قائم حقا فقد وقع مضمون جملة وهي زيد قائم

لان زيد قائم احتمال غير الحق لا احتمال ان يكون حق او لا زيد قائم حقا

وغير حق وقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تسامحا

لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس

عبارة عنه فلفظه منها ما وقع تأكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها

احتمال غيره ويسمى هذا القسم تأكيدا لغيره لان يؤكد مضمون

الجملة وهو غيره وهو لفظه ان يقول ان مسافرة في قولنا

زيد مسافر مسافرة وقع مضمون الجملة حيث انه ان يحتمل

غيره او لا يحتمل فان احتمل اشكل ضابطة القسم الثاني وان

لم يحتمل اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد

بالقسم الاول ما وقع تأكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تأكيدا لمضمون جملة لها يحتمل غيره وقوله

على ما يسمى الاول تأكيدا لنفسه والثاني تأكيدا لغيره

ومسافرة في قولك زيد مسافر مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد مسافر

لا تأكيد مضمون الجملة فلم يدخل في الضابطين لا حالا مسافرة من المثال

الثاني في المذكور

المذكور تأكيد لمضمون الجملة وحق لا يكون الجواب جوابا عن

الاشكال المذكور لانا نقول لا نم انه للتأكيد بل للنوع

كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال لو كان

للنوع كان مع معنى التأكيد فكان تأكيد المضمون جملة لانا

نقول المراد بالتأكيد في قولنا ما وقع تأكيد المضمون جملة ما هو الذي

دل على التأكيد فقط ومسافرة ليست كذلك او المراد ما

للتأكيد ما ذكر لغرض التأكيد ومسافرة لم تذكر لغرض التأكيد

بل لغرض النوع لكنه لزمه التأكيد فان قيل علام قال و

منها ما وقع تأكيد المضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين

قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي

احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم فهو التأكيد لنفسه وتأكيد

لغيره ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي من

المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك

فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل مدبرا اي اقامة بعد

اقامة واطيعك اطاعة بعد اطاعة واتى ثمة للتكثير احترازا

عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى

الكثرة بل بالنظر الى المثل فانه لا يحذف الفعل نحو ضربت
ضربتين وقسم المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت
زيدا والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ لا يعقل الا بعد تعقل
ذلك الشئ ولا يرد عليه المفعول معه لان تعقل الفعل ليس
بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان و
المكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل
على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان
فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر
ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام
بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان
الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه
ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشئ الذي تعلق
غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول ان
التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه
يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه
مبتدا ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى

الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او
متعلقه وقد يتقدم على الفعل اى وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لان الفعل اقوى في العمل نحو زيدا ضربت وانما
قال وقد يتقدم بلفظة قد المفيدة الحكم لان المفعول به قد
يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم
عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم
المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب و
قد يحذف الفعل لقيام قرينة اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
به جوازا ووجوبا على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب
اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من
اضرب اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت اى
حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب
الباب الاول سماعي اى مقصور على السماع ولا يتجاوز عن
السماع وهو مثل قولهم امرا ونفسه اى اترك امرا ونفسه
وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء
عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اى اتيت

يا هولا اي مقويا او اتيت مكانا سهلا دون حزن

الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله اي الباب الثاني
من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب
اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو لفظا خرج مثل
اطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قايم مقام
ادعو لفظا لان اصله يا زيدا او ادعو زيدا واما حذف الفعل فيه
فلانه يدل على الانشاء و… وقوله تقديرا مثل يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فيا نائب مناب ادعو
تقديرا وانما وجب حذف الفعل هنا لان حرف النداء قايم مقام
الفعل وما ثبت مناب فعل لم يجز الجمع بين النائب والمنوب وهذا
اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز اظهار ذكر الفعل فيه حذف
حرف النداء لئلا يلتبس الانشاء بالاخبار … ويبنى على ما
يرفع به اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع
به … ان كان هو قبل النداء سواء كان اعرابه
لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم

لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان
كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو
نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا شبيها به ولا
جملة لا حال … على ما يرفع به … يا كان عليه من
حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا او يا هولاء
… المراد من قوله يبنى … المنادى … حرف النداء ويدل عليه قوله
… على ما يرفع به … مثل يا هذا و يا هولاء كذلك وانما
… ويا زيدون … لان الاول معرفة قبل النداء
وان كان نكرة قبل النداء … حال النداء وانما بني هذا القسم
… ان يكون منصوبا لانه مفعول … لكونه مشابها لكاف
الخطاب … الافراد والتعريف والخطاب
… وانما بني على الحركة … ما كان … لا …
… وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لا
لتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم … الياء اكتفاء
بالكسرة من الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى
المضاف … المحذوف الالف اكتفاء … الالقاب نحو يا غلاما
ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد واما خفض المنادى اذ …

عليه لام الاستغاثة [illegible] بانه المستغاث لانه [illegible] موجب لعدم [illegible]
مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه مركب لانعقاده
مع حرف الجر [illegible] ويجوز الحاق الفها الا انه [illegible] ويحتمل المنادى
المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة [illegible] لا تكون اللام
معها لا يحتاج لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تختص
المستغاث والالف [illegible] فلو جمع بينهما لزم ان تكون [illegible]
موجودا وانه محال [illegible] الحاق [illegible] للوقف [illegible]
قوله [illegible] اي [illegible] المنادى المفرد [illegible]
وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان [illegible] دخول حرف
النداء وما سوى المضاف [illegible] والمشابه للمضاف نحو [illegible]
يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا [illegible]
[illegible] الاسماء الثلاثة لكونها [illegible] لا بناء لها [illegible]
واما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث
الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث
ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعده متمم ومخصص له
واما [illegible] فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد ولما
الثالث [illegible] اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان تكون
ولا فارق [illegible]

[illegible] المنادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لا
[illegible] لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى و
[illegible] من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجب [illegible]
قوله وتوابع المنادى المبني المفردة اي وتوابع المنادى
المبني [illegible] مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه
ترفع حملا على لفظه [illegible] المنادى
[illegible] الظرف [illegible] لان [illegible] الاعلى [illegible]
[illegible] المفردة [illegible] التوابع المضافة [illegible] التوابع
[illegible] الا البدل [illegible] المنادى او [illegible]
[illegible] الا البدل [illegible] المنادى او [illegible]
لم يخرج الا البدل [illegible] وتلك التوابع التاكيد والصفة
وعطف البيان والمعطوف [illegible] اي موقوف للام
التعريف [illegible] قال المص [illegible] لانه لو جاز دخول [illegible]
[illegible] كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون
[illegible] ومثال الصفة يا زيد [illegible] العاقل ومثال عطف البيان
ومثال عطف البيان يا [illegible] ومثال المعطوف المبني
[illegible] يا زيد والحارث [illegible]

والظرف والظرف ـ ومع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني ونصبا
حملا على محله فان قلت لم جاز الرفع حملا على لفظ المبني من التوابع
ان لا تكون تابعا لتوابع المبني وتوابع المبني توابع محلية لا غير
فتعين نصب الوابع الوالد لا رفعه وكذلك لا يقال
جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل ... قلنا الاجار
لمشابهة حركة المنادى المبني حركة المعرب من حيث العروض
... حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب
عارضة وانما لم يجز هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته
غير عارضة ومن هذا اعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله
وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب حرف
النداء لو قال ويرفع حملا على لفظه او تقديره او محله ونصب
حملا على محله لكان احسن ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي
العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى
في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم
تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين
فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل
بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان

المراد من مضموم المحل هو انه لو وقع موقعه معرب
في الاصل لفظا كان مضموما فجاز ان يكون مضموم المحل
منصوب المحل باعتبارين كما في قولنا من ضرب هذا
الرجل زيدا فان هذا في محل النصب باعتبار كونه مفعولا له والرفع باعتبار
كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع
والجر وكذلك المنادى هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه
موقع المنادى المعرب لفظا في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به
المعطوف و ... والخليل في ... المعرف باللام اعلم ان الخليل بن
احمد اختار في المعطوف المعرف باللام الرفع تنبيها على انه
منادى ثان ... نظرا الى ... النصب لانه تابع
المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله ... وابو العباس ان
كان كالحسن اي اذا كان المعطوف المعرف باللام ... فكالخليل
فكالحسن اي من الاسماء المعرفة باللام التي يصح
... انتزاع الالف واللام عنها اختار ابو العباس الرفع
كالخليل لانه لا يمكن انتزاع الالف واللام عنه وتقديره
حرف النداء عليه فيكون وجود اللام عنه كعدمه فيعرب
بالاعراب ... على انه منادى ثان وان كان المعطوف المعرف

ودخول يا عليه فالمختار انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم و
الصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف
واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء دخيه وكان ما يجانسه
اولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول
اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان جزءا
منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف
النداء فيها فالرفع ح اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا
امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يقدر حرف النداء
فيه ح فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس
بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا
يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر بجواز يا الله ويا التي
حيث تكلمت بالوصل مني ودل عليه جواز يا زيد ويا هذا
وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم
والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما نزع اللام
عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات
والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه لوجود مانع دخول حرف
النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس

ان كان المعطوف معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع
اولى وان لم يكن نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى
والفرق بينهما ان النضر ونحوه علم وليس الالف واللام
فيه للتعريف بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة
ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
في هذا هو مراد الاضافة النصب هذا عبارته وهذا النقل
مخالف لما ذكرناه اولا من الحكاية والمغايرة
انه عطف على قوله المفردة اي وتوابع المنادى اذا كانت
مضافة اضافة حقيقية لم يكن فيها الا النصب لان المنادى
اذا وقع مضافا لم يكن فيه الا النصب فتوابع المنادى
اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب
لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب البناء فاما
الاضافة بالحقيقية ليخرج منه قولنا يا زيد الحسن الوجه فانه يجوز
فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه
من الاضافة غير الحقيقية فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يكن
فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه
صح لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف

والبدل والمعطوف غيرهما ذكر حكم المستقل مطلقا اي حكم
البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يصح دخول يا عليه
حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كان بدلا او معطوفا على
المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فانك
تحكم مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان
كانا مفردين معرفين لم تحركهما الا الضم وان كانا مضافين
لم تحركهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد بشر
عمرو ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف
يا عبد الله اخا عمرو ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف
والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول
في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا
عمرو وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل
لان البدل في حكم تكرير العامل [illegible] اي يا فيكون حرف
النداء مقدرا معه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف
قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا
الى علم اخر [illegible] اعلم ان المنادى المبني اذا وصف بابن
والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو [illegible] المنادى

الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه منادى
مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضاف فيكون
منصوبا وعلى هذا يلزم [illegible] واما جواز الثاني فلانه
لما كثر استعمال [illegible] الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار
[illegible] [struck through]
كونه مع [illegible] المنادى [illegible] الاول المركب [illegible]
واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه
للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما
والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول [illegible]
الصحيح جواز فتحه لما ذكرناه وان كان احد الباقية
لم يحرك الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام
الباقية ما ذكرناه من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال
في الاول دونها وانما [illegible] مضموما على الحال من ان الالف
للابن معرفة لان المراد به اللفظ [illegible] قوله واذا نودي المعرف
باللام قيل يا ايها الرجل اي اذا اريد [illegible] الاسم المعرف بلام التعريف نحو
الرجل مثلا توصل في ندائه بالاسم المبهم فقال في ندائه يا ايها
الرجل يا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان [illegible] في يا ايها

الرجل هو الذي في يا ايها الرجل لاي هذا زيد لما انه لم
يسمع يا ايها الرجل ثم نقابل بان جعله للافادة في اسباب اسم
الاشارة بعدا في لاحتياج الى الجر بصفة لام لا الى
مبهم ولانه حصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منها فلا
حاجة الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالكلمات في
نداء لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة
لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف
فلو اجمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وتعريفها بان توصلوا
بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف
تابعا له اصلاحا للفظ **قوله** والتزموا رفع الرجل اي التزموا
رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة
للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة
للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه لتكون تنبيها على انه هو
المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت
او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها
الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون تابع المعرب تابعا لمحله

فاية اعراب محله اعراب لفظه لو ما زيد تعالى ويا عبدا لكيف
ولذا قال الاولى ان يقال لوجوب رفع منسوبه غير تابع ويعرف
اي المال على ان جعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذا المال وعلم ذلك من قوله وتوابعه اي توابع الرجل
وكذا الكلام في يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال
تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته
تابعا لهذا بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف
تابعا للرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع
وان جعلته تابعا لاي جاز الرفع والنصب واعلم انه قيل ان
قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي
وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في
الرجل النصب ايضا **قوله** وقالوا يا الله خاصة اشارة الى
جواب سؤال مقدر وسوال تعالى انتم قلتم اذا نودي المعرف
باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان
يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه
ان يقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان
اللام الذي في الله ليس للتعريف بل عوض عن الالف

الذي في آله

واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة
على الله تعالى قوله وتلك في مثل يا تيم تيم عدي اه اي تلك
في المنادى المكرر المضاف لفظا حالا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول ويتعين
النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد
معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما
منادى حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول والنصب
الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور
ثم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي ثم حذف
الاول لدلالة الثاني عليه واما قال الضم والنصب ولم يقل
الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرناه
قوله والمضاف الى ياء المتكلم اه اي المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو
الاصل لان الياء بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي
باثبات الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والا
كتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله و

بالهاء وقفا اي يجوز الحاق الهاء في الكل فيقول يا غلاميه
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه تحرزا من الوصل في الوقف
قوله وقالوا يا ابي ويا امي اه يعني اذا كان المنادى
المضاف الى ياء المتكلم ابا وامّا يجوز فيه ما جاز في سائر
المضاف الى ياء المتكلم ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابت ويا امت
بكسر التاء على ان التاء بدل عن الياء لمناسبة الكسرة للياء ويا ابت
ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة
ويا ابتا ويا امتا بالجمع بين الالف والتاء عوض الياء ولم
يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو جمعا لزم
اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام
ويا ابن عم خاصة اه اي اذا كان المنادى ابنا مضافا
الى الام او الى العم المضافين الى ياء المتكلم نحو يا ابن امي جاز في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي وجوه اربعة
وهي اثبات الياء وسكونها ويا ابن عمي ويا ابن امي وحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن ام وقلب
الياء الفا ونحو ذلك وجه آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه

ثم انه لم يرخم المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة
لانه انتقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم كزيادة التركيب
وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم في غيرها سواء كان المضاف غير الاب نحو يا غلام اخي
او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي
او كان هو المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا
غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما
عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز اي
ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم
في غير المنادى جائز للضرورة كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية قوله وهو حذف
في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا
لعلة اخرى قوله وشرطه ان لا يكون مضافا اي وشرطه
الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم
آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن
الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه من تتمة الاول
معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى

لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون
مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة رفع الصوت والتطويل
والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما كان معلوما اذا حذف
منه شيء واما كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف
في بعض الكلمة بحذف الحرف واما اذا كان بتاء التانيث فلا
يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف
لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من
نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف
من نفس الكلمة فلا يلزم الاجحاف في بعض الكلمة
هذا واعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من جعل الباقي
اسما برأسه ان يكون على الكلمة بلا تاء فيه فلا يقال
في ترخيم ثبة اذا كان منه يا ثب الا
لئلا يلتبس بجواز يا ثب على المذكر في العلم اذا اريد
واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر بجوازه
والتكسير في العلم بناء على المعنى قوله فان كان في آخره
زيادتان في حكم واحد كاسماء ومروان او حرف صحيح

قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف منه حرفان اعلم
ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف
له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف
واحد اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في آخر
الاسم حرفان زائدان زيدا معا في حكم الزيادة الواحدة
وذلك كالهمزة الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف
والنون المزيدتان نحو سلمان ومروان او ياء النسبة
نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدان وزيدون
فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد
لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل
يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان
في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من
اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان
اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم
واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائد
اولى بالحذف انه لا يلزم الاجحاف في كلمة بحذفها لانها
يبقى على ثلثة احرف بعد حذفها وانما قال وهو اكثر من اربعة

حرف احترازا به عن ان يكون على اربعة احرف نحو ثمود
وسعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة
للترخيم الذي هو المطلق الحذف وعليه بيت الكتاب شعر
اتحرز ثم يا سعيد ... وسعيد التصابي والشباب المكرم
ان يا ابلس يحذف السين وبقي باء الاصل والمراد بالمدة
حرف زائدة من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا
حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم
يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات
الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف
غير زائدة بل بدلا من ياء متحركة في الاصل اذ اصله
مختير ومختير وكذلك مستقيل ومستقال والله اعلم انه
لو قال اوقبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل عنه مثل مرتي فانه يحذف منه
حرفان ايضا للعلة المذكورة واعلم ان اسماء على وزن
فعلاء عند سيبويه جمع الوسم قلبت الواو همزة او على
افعال عند ... جمع الاسم من السمو اصله اسماو
قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف فان

آخره زاء ونان وعلى الثاني فما في آخره حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو
بعلبك وحضرموت جاز حذف الاسم الاخير لان الاسم
الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث
للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له قوله وان كان
غير ذلك فحرف واحد اي ان كان المنادى غير ما ذكر
اي غير ما ذكرنا من حرفان او الاسم الاخير حذف له حرف
واحد فقط بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف
واحد والزيادة بسبب عارض والعارض مختلف هنا
قوله وهو في حكم الثابت الخ اي المحذوف في المنادى
المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين
وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث
لفظا ومعنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف
في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان
عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
اي حارث اي ثمود اي كروان

قوله وقد يجعل اسما برأسه الخ اي وقد يجعل الباقي من
المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه صار
مفردا معرفة ووجب بناء المنادى المفرد المعرفة على
الضم فيقال يا حار لان اصله يا حارث فلما حذف منه الثاء
وجعل الباقي اسما برأسه كان في اخره واو قبلها ضمة قلبت
الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو
قلب الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم كروان
بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف
والنون بقي يا كرو فوقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها
مفتوح فوجب قلبها الفا في كلامهم هذه القاعدة قوله
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب الخ اعلم ان العرب
استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا في المندوب
مع ان الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو
المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا و
المندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فلما صيغة النداء استعمل
في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث
التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن

المندوب أخص فيكون نصبا على الندبة — وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة بني
على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فنصب
فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا
مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا
او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان
حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه
في ضعيف فكذلك اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء
قوله ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة
في آخر المندوب ادما حذوم مقامه في آخر المندوب لان
المقصود مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا
او موصوفا اتى بآخره المضاف اليه او الصفة **قوله**
فان خفت اللبس قلت وا غلامكيه اي وان خفت الالتباس
بزيادة الالف لم تزد الالف بل زدت حرفا مجانسا
لحركة آخره او مجانسا له نحو غلامكِ مخاطبة فتقول في غلامكِ
مخاطبة وا غلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الالف وقيل

وا غلاماه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به اللفظ
المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة او غلامكِ جماعة
مذكر فانك لو الحقت في آخره الفا وقلت وا غلامكاه
التبس المخاطبين فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة
لجمع [illegible] وا غلامكموه **قوله** ولك الهاء في الوقف اي
ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والواو والياء
فيقول وا زيداه وا غلامكيه وا غلامكموه لان المطلوب فيه
مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان
الحروف **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه
[illegible] فلم يندب النكرة لان المراد من الندبة [illegible]
[illegible] الاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا ان المطلوبان لا يحصلان
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وا رجلاه وانما
قولهم وا من حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة [illegible]
المطلب لانه من المعلوم ان حفر بئر زمزم هو عبد المطلب
وكونه معرفة كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس
بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم تجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل

الا العلم قوله وامتنع وازيداه الطويلاه خلافا ليونس
اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة
بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل
على مذهبه بانه لو جاز وازيداه الطويلاه لجاز وا زيداه الظريفاه
لان كل واحد منهما صفة المندوب لكنه متعلق المندوب
والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم
من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان تستدل على
مذهب الخليل بان المندوب فقدم والصفة ليست من
جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به
علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة
بالمضاف اليه والصلة لان المضاف مع المضاف اليه
بمنزلة كلمة واحدة وكذلك الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز
السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة
قوله ويجوز حذف حرف النداء الا اعلم انه يجوز حذف حرف
النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف اعرض والمضاف نحو عبد الله افعل كذا
اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل

لا جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم
مشهور وهو كثير الاستعمال نداء فلو حذف منه حرف النداء
لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف
واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان
كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي ولم
لم يجز حذف حرف النداء من اسم الجنس والمراد
صحة دخول اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه
صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك من الاشارة
نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا الرجل ولم يجز
حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء
مناف لها قوله وشذ اصبح ليل اه هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس
مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق في افتد مخنوق
وكذلك [illegible] مع انهم حذفوا حرف النداء
منه وانتم حكمتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس
جوابه انه شاذ والشاذ لا يعول ولا يقاس عليه واعلم

ان في الحرق كرسي شذوذ بين احدهما حذف حرف النداء و
الثاني في الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى
اه اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه في
الاصل مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه مثاله
قوله الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الباب الثالث من
المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان
يكون العامل مضمرا بين يجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر و
المفسر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه اه فقوله كل اسم الاسم لابد وان يكون اسما
لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز به عن مثل قولنا زيد
فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا
ازيدا محبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل
لكن بعده شبهه وهو محبوس لان الاسم المفعول به شبه
الفعل كما بين في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل
زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل
فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده

قوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه
فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل
بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج
عنه وهو حسن قوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح
تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي
يقع بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف
الاستفهام وما النافية مثل قولنا هل ضربته فان زيدا اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عليه
لفظا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله واحترازا ايضا عن
الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لظهور ان عبارته عن
الاحتراز عن غايره وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد ان يقال بدل
الاحتراز عن وهو ان يقال لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
من غير مانع لفظا او معنى بحيث يصح تسليط الفعل او مناسبه
عليه لنصبه ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضارب
ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد
على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد فتركه او

مناسبه اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا
مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن نصبا
وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثال ما ذكره
من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به
وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه فعدمه الاول
زيدا وعدمه الثاني جاوزت زيدا وعدمه الثالث اهنت
زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته لا [illegible]
وعدمه الرابع لابست زيدا او لازمت زيدا الاستلزام
كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته والحاصل انه ان امكن
الكن بتقدير نفس الفعل المذكور فقدر وان لم يمكن فان امكن
فعل بمعنى الفعل المذكور فقدره وان لم يمكن فقدر لازم
معنى الفعل المذكور ولقائل ان يقول يدخل في [illegible]
المذكور ما اضمر عامله جزاكان لان زيدا في قولنا زيد [illegible]
[illegible] يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون
منصوبا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المنصوب به مع ان
خبر كان ليس بمنصوب به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم

انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من ان يكون
مفعولا به مع انه قسم من اقسامه بل انه كون الشيء اعم من الآخر
من وجه [illegible] وبالاسم في قوله كل اسم بعده فعل
سوى المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل [illegible]
[illegible] احالة على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي
[illegible] ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها
مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء
اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم [illegible] خلاف الرفع
[illegible] اي عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا
للرفع او مختارا او واجبا كزيد ضربته فان الرفع [illegible]
[illegible] لكن الرفع اولى من النصب لان النصب
يقتضي الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار
الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة
الرفع اقوى من [illegible] النصب المختار [illegible] الطلب نحو
[illegible] اما زيد واما عمرو فاضربه فانه لولا اما لكان النصب
[illegible] النصب كان عطف الجملة الفعلية [illegible]

والاول اولى للتناسب لكن مع وجوه وانما كان الرفع هو المختار لان
مع عدم ما يقتضي الفعل بعدها الا ان ذا الرفع اولى من النصب واذا
كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر
للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون
الرفع وانما قال مع غير الطلب لانه لو كان مع الطلب
لكان النصب هو المختار نحو زيدا فاضربه واما زيدا فاضربه
لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدأ وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب
وتقدير الفعل بعد اما وكلا مما اكثر من وقوع الطلب خبر
المبتدأ ولذلك الرفع مختار بعد اذا المفاجأة نحو جاءني زيد
واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية تعارضها تقدير وقوع الفعل بعد اذا المفاجأة فيرجح
الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل قوله ويختار النصب
بالعطف على جملة آه اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد
جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته
لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية

وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول
اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي آه اي و
يختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز
الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير
النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل والانسب
في دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن
الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما
[illegible] الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا
عن اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه و
بعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب
مختارا دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى
الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى
الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها للمشابهة

ابابها ولانه يستعمل ايضا للشرط وانما قيدوا بالشرطية احترازا
عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها ونحو
وفي الامر والنهي اي ويختار النصب اذا كان
بعده الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على
تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو
بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتمل
الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال
ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وفي تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد ونحو
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي و
يكون الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر
بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا
يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى
هو مقصود كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا
كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل
شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل
شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة

من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل
الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل
ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء و
بقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يكون
يفيد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو
مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء
مخلوقا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني وهو الاول كما
ذكرنا ... المفسر بالصفة هذا الاحتمال
او اولى من النصب مقصود ... هو المطلوب من الاية
والرفع غير منصوص فيه بل يكون محتملا ولهذا كان النصب
اولى بالضرورة ونحو ويستوي الامران في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على
جملة ذات وجهين ... مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا
والخبر والجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو
قام مع فاعله فبرفع عمرو وعلى تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة
الاسمية وهي الكبرى وبنصبه وعلى تقدير عطف الجملة الفعلية

على الاولى المعلمه و هي العسوني فان رفع النصب يوجب المعطوف
عليه رفع الرفع بعدم حذف العامل لتعارضهما لكن هذا المبالغه
مستقيم لا امتناع عليه في داره و بعده او غير ذلك توجب
ان يحمل المعطوف ما يجب و يمتنع للمعطوف عليه قوله و بحرف كما
اي وقت الخ اي حرف الشرط فان زيدا ضربته
ضربك و بعد حرف التحضيض لانهما الدخول على الفعل لفظا
او تقديرا كما مر و هنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر
الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر و هو الذي
بعد الاسم و ذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان
المراد حرف الشرط الخ و لو دون اما قوله و ليس مثل
ازيد ذهب به الخ ليس قول ازيد ذهب به من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل
او مناسبه عليه لنصبه و هنا ليس كذلك لان ذهب
لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب
به اذهب و هو لم ينصب فالرفع لازم على الابتداء
والجملة التي بعده خبره قوله و كذلك كل شيء فعلوه في الزبر
اي و كذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من

من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان مثله ظاهرا
لانه لا يصح تسلط الفعل عليه لانه [illegible] لكان تقديره
فعلوا كل شيء في الزبر و هو باطل و ذلك لان الجار والمجرور
و هو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا و كل واحد منهما باطل
اما الاول فلانه ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر الا وامر
و اما الثاني فكذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم فكل
شيء مبتدا و فعلوه اي الفعل والفاعل والمفعول في محل
الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور اعني في الزبر في محل الرفع
بانه خبر المبتدا و معناه و كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله
و نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا الباب
لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء
اجمعوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب
المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه قوله
فاجلدوا خبر المبتدا و انما دخل الفاء على خبر المبتدا لان
الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي
فمعناه التي زنت والذي زنى و يشبه من قبل ان المبتدا

من اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء
على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك ووقع
الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما
ح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما
قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على حذف
المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا
كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى ح لم يكن من هذا
الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث
العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب
اى وان لم يكن المراد من الكلام كما ذكره المبرد وسيبويه كان
المختار النصب كما في الزوائد الشاذة لانه من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى فرجح النصب المختار لكونه
وهو الطلب اعنى الامر كما مر قوله الرابع التحذير
اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي فيها
حذف العامل للمفعول به وجوبا التحذير والتحذير معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا

فقوله معمول يتناول لغير التحذير نحو زيدا اى جواب من
يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان
زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول
بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما
بعده احتراز عن مثل زيدا اى جواب من يقول من اتقى
فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس
من هذا الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه
مكررا اى بعد ما فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم
يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير
اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل
ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذرا تحذيرا
مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول
مفعول مطلق وعلى تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف
الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ العامل وهو والقرينة
الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اى اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لانه
فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة اجتماع

بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل من الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك
اياك وان تحذف اى اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف
ان تتعرض من نفسك ان الحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك
فيه عبارة اخرى وهى اياك من الاسد واياك من ان تحذف
ولك فيه عبارة اخرى وهى اياك ان تحذف اى من ان تحذف
لجواز حذف من وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة
لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان
اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جايز لامتناع حذف حرف العطف والثانى كذلك غير جايز
لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا فى المواضع
التى حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد
درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول اخترت من
الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا كقوله تعالى واختار موسى
قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما اشبه ذلك فيه ليس
مما حذفته العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل
فيه مذكور اى المفعول فيه اسم فعل فيه فعل مذكور لفظا او

فعل

او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل جنس والمشروط لنا يوم الجمعة
طيب فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج
عنه مثل لان وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور
لعدم الفعل ههنا لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان
اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان هو اليوم والليلة
واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله
وشرط نصبه تقدير فى اى وشرط نصب المفعول فيه ان
لا يكون فى ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه ولا يلزم
كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا فى حالة واحدة وان يكون
فى مقدرة لانها لم يكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن
مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اى و
ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل النصب بتقدير
فى لدلالة الفعل عليهما لا لتقدم المصدر وكل ينصب المصدر
معرفة او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا
قوله وظرف المكان ان كان مبهما اى ان كان ظرف المكان
مبهما قبل النصب بتقدير فى نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن
مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير فى لعدم دلالة الفعل

عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين و
لم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على
المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان
كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف
المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم
بالجهات الست اه اي لما كان ظروف المكان المبهم قابلا للنصب
بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره
وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله
وحمل عليه عند ولدى اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى و
شبههما نحو دون وسوى وجه كونهما مشابهة للجهات الست
من حيث الابهام الا يرى انك اذا قلت جلست خلف
المسجد فانه مبهم تبينا وان كان خلف المسجد عند الانقطاع الى
فكذلك اذا قلت جلست عندك تبينا في جميع الامكنة التي حواليك
قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ
مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله
او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة

الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال
في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته بسبب امر غير داخل
في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب
كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان
له اسم تسميته بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته
بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماه
وما بعد دخلت اي وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة
ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة
الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم
انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح
وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من
المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو
خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك فيما سال عليهما
وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم
الجمعة لمن قال متى الصوم اي صم يوم الجمعة وعلى شريطة التفسير
اي ينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به تبعا لسيبويه
يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع

ويختار النصب نحو يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه او لا تقصه
وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم
الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه
فصمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم
السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو يوم الجمعة اصامه
زيد صمت واما يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل
لاجله فعل مذكور نحو ... فعل لاجله فعل منسا والعيز ونحو اعجبني
التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب
والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يجعل لاجله
فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا لان التاديب فعل لاجله فعل مذكور
وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله
فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو
المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا
فالمفعول له هو علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل
والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له
وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا
للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج

للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين
مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا
ضربته تاديبا مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا
او ادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه علة الضرب
العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط
نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان
مجرورا فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه
العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اي
اي وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين
احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا
لفاعل فعل علل به المعلل كما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم وكذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله
يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول
لا نم انه مفعول له بل انه حال نحو مفعول يريكم ... او مفعول
له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم

او يكون الخوف بمعنى الاخافة و الطمع بمعنى الاطماع و الثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود و ذلك بان يكون التاديب
مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثال
لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن
فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي
او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس
او لم يكن فعل الفاعل الفعل المعلل و لم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرامك امس لم يجز حذف اللام و انما شرط
في جواز حذف اللام عند حصول الشرطين المذكورين لمشابهته
المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا
بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدى الى المصدر و لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه
علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام و يعلم من قوله انما
اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام و يعلم من قوله تجوز انه
يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف و قيل غير جائز لانه ح يشبه
الحال و التمييز لما فيه من البيان و كونه نكرة كالحال و التمييز و تعليل

و يجوز ان يقول ان الامر الثاني ليس بشرط فان الجبن في
المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه لا اختيار فيه و جوابه اما لا نم ذلك لان الجبن فعل و اثر
نفس و مزاجه و لا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان
لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري و طبيعي فان الثاني
متحقق ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو و آه قوله مذكور
بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الفاء و غيره نحو زيد
فعمرو و قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون معمول فعل
نحو زيد و عمرو اخوك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة
نحو جاءني زيد و عمرو قبله او بعده و لا ينتقض الحد بمثل قولنا
جاءني زيد و عمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد
بالمصاحبة اي المصاحبة الحاصلة من الواو و يدل عليه تقييده
الواو بالمصاحبة و ههنا ليست الواو للمصاحبة و الا لكان
ذكر معه تكرارا و ان كان معناه جاءني زيد مع عمرو معه قوله لفظا
او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه فان كان الفعل
لفظا آه اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخ من ان يكون فعلا لفظا
او فعلا تقديرا و المراد بالفعل لفظا الفعل و اسما الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل
تقديرا غير ما ذكرناه مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان
الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
جاز الوجهان العطف على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيدا
وزيد بالرفع والنصب انما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا
فانه جاز العطف مع انه لم يجز ولا يقال يريد بالجواز جواز
العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول نفي الجواز اعم
من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا
معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق لفظ الجواز على العطف
مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من
جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب لان الواو
للمصاحبة وهو متوهم وجواب الاخير ان التقدير وجاز في العامل المذكور
بعد الواو التي للمصاحبة وح لا اشكال انه يجوز فيه الوجهان فان
قيل انما جيء المفعول معه لينصب فاعلم كيف جاز فيه غير النصب
والجواب الذي ذكرناه ههنا في المفعول المطلق والمفعول به و
والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما جيء لكل واحد منها بعد ان علم

على ان قسما منها الرفع وهو الذي تقام مقام الفاعل قلنا انما
جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد
فلو لا بيانه ههنا لتوهم ان جميع اقسامه منصوب لكنه يلزم مما
ذكرنه ومن تردده في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد و
عمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكنه جواز اطلاق على الاسم
عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه
نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه
وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او
لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد
وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب لعدم ودة نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير
المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع
العطف ههنا تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان
التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل
موجود مع حذف الاستفهام والجار والمجرور ومع ذكرهما
والاسم قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به الخ

اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءنى زيد راكبا او هيئة المفعول به
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به
معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان
مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل
او المفعول به النعت نحو جاءنى زيد الراكب ورايت زيدا
الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا
او مفعولا به ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانه لا يبين هيئة الفاعل
ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا
لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بنحو
جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ح والحال هو مفعول معه
لان مجئ الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما
قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا تكون
اسما قوله لفظا او معنى اى الفاعل الذى يكون الحال عنه
فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون الحال عنه
مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا والمفعول لفظا نحو
ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء فى ضربت
وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا

لفظا ومثال الفاعل معنى زيد فى الدار قائما فان قائما حال من زيد
وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل
او حاصل الذى هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله
هذا زيد قائما فقائما حال من زيد وهو مفعول به معنى تقديره انبه
عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تع وهذا بعلى شيخا فشيخا حال
من بعلى وهو مفعول به معنى وتقديره انبه على بعلى او اشير الى بعلى
شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود
لان زيد ليس بذى الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال وذيها
جميعا لان العامل فى زيد هو الابتداء وفى الحال معنى الفعل الذى
هو فى الدار فى المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة فى المثال
الثانى وهو غير جائز فى كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال
فى المثال الاول الضمير المستكن فى الظرف وفى المثال الثانى الضمير
الذى فى اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق
ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العائد اليه لكونه
اطلق ذى الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه
لكونه اياه فى المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه
اى وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه الفعل

وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو
زيد ضارب عمرا قائما واما معنى الفعل وهو الذي يستنبط منه
معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمني
والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما
وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم
الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال
ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب
الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده
وكلمته فاه الى في هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال
مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول
لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى
تاويل وتاويله ان العراك مصدر في الحال وهو محذوف وفي تقديره
ارسل الابل معتركة العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك وحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم

العامل او نقول ان العراك مصدر واقع موقع الحال النكرة
اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان صاحبها نكرة
وجب تقديمها اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم
الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال
على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل
قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فتقدم في سائر المواضع وان
لم تلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال
زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي ويجوز تقديم الظرف
على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا
ولك الجار والمجرور في محل الرفع لانه خبره وكل يوم منصوب
على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل هو لك وانما جاز تقديم الظرف
على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع
في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل
المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال
على الزمان كالظرف وكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في
هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعلي او شبهه

لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع اما اذا كان مانع فلا تقدم
عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان اما المصدريتان واما شبهه
فبان كان مصدرا او اسم الفاعل والمفعول المعرفين باللام الموصول
او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها
عليها و لضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير
الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فلا كان او
غيره لمراعاة لتابة الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه
قوله ولا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب
الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مررت راكبا بزيد على
تقدير ان يكون راكبا حالا من بزيد ولا مررت راكبة بهند لان
الحال تابع لصاحبها والتابع لا يتقدم الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال
على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور
قوله وكل ما دل على هيئة اه اي وكل ما دل على هيئة وصفة
جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا
فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين

على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق
وفي بسرا خلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة
او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع
تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب
هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم ثمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر عن
ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك
بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان
الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه
الجملة رابط يربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو
فالاسمية بالواو اه اي الجملة التي تقع حالا اما ان يكون اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى
اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك و
الشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها

حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى في ما
فتقول فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل
نحو جاءني زيد يركب غير مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو
مستتر في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض
مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني
زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما طلع
الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني
زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وما ركب قوله ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي ولا بد في الماضي المثبت
من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك
وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال مثال قد الظاهرة نحو جاءني
زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد لا
ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي
استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف المثبت

فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومقتض ما امتنع دخول قد عليه
لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب
النفي قوله ويجوز حذف العامل اي ويجوز حذف عامل الحال اذا
دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء ومثاله قولك
للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب
في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة
هي التي لا تنتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة
بخلاف ذلك ومثالها زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل
عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذفه لان الاب
يشعر بالعطف واثبات العطف له فاستغني به عن التصريح بالعامل
الذي هو اثبته او احقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم
يستعمل فهذه الحال حالا عن المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها
ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان يكون
تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا
ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن عاملها واجب الحذف لكنه يجب
حذفه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر الخ اعلم ان التمييز
هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة

او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عن ما لم يرفع الابهام
فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز عما يرفع الابهام الغير
المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام
عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم
توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب
وقوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة
نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر
عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في
صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا
بد وعليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب
كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدار
غالبا اه اي التمييز الذي ترفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
وهو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام
عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو [illegible]
مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار
وهو الغالب اما في عدد نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وياتي
تمييز العدد في باب الاعداد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح

واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اي
يفرد التمييز حال التثنية والجمع الا ان كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق
اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والتمر والماء وغير ذلك فنقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه
الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على الكثير والقليل الا ان يقصد الانواع
المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم الدلالة عليها ح فنقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع
ان كان المراد بالتمييز جمعا فنقول عنده قنطار اثوابا وعندي
بيت كتبا قوله ثم ان كان بتنوين اه اي ان كان الاسم المفرد
الذي تم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك
الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت و
رطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا بالاضافة وبترك الاضافة
وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة
وذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة
نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف
مع حذف النون لم يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو من نفس

الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان جزء النون
شبيه بنون الجمع ولاتفاق الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت
ما هو شبيه به فاذا لا يضاف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي
التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه
جايز بالاجماع نحو عشرو زيد وعشرو رمضان فالصواب ان يقال
في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رأيت فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان
العدد وهو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه
وانما لم يجز اضافتها مثلها الى ذي بذا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته
مرة اخرى قوله او عن غير مقدار اي التمييز الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد
غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار
خاتم حديدا او فضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر
مع الافصح واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن
نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او ما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو

نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا
فالنفس في طاب زيد نفسا ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة
لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام حتى في ذاته اسند
اليه الطيب نحو اذ ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا
الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه
فذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي
ما شابه الجملة في ضاهاها ما بعد ما من المضاف اليه وهي اسماء به والمراد
للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا
وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه تعلق المنتسبين
والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك
بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان
كان اسما الخ اي ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب
عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد
ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا
ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد

وابوة من ولده وان لم يكن هنا لك نفس ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه كو طاب زيد علما ودارا
فالعلم والدار لا يصلح الا جهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه
هذا ما فهمته من شرح المفصل في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون
الشرط والجزاء شيئا واحدا وهو غير جائز ولانه لا يلزم من انتفاء
صحة الجمع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون
لما انتصب عنه لقولنا طاب زيد نفسا ولان النفس غير مناسب
لهذا الشرح وان حملناه على متعلق النفس اشكل بمثل طاب زيد
نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام هنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما الا
يطابق التمييز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب
عنه ما قصد اي ان قصد مفردا افرد التمييز وان قصد مثنى ثني
التمييز وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين فنقول اذا كان
التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين و
الزيدون آباء وكذلك نقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا
اردت اباه وجده اذا ابا واما وطاب زيد آباء اذا اردت

اذا اردت اباه واجداده قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق
التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق
ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا تطابق
وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا
الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ يثنى ان كان المراد مثنى
ويجمع ان كان جمعا كما في طاب زيد علمين ان كان المراد انه
طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد
انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب
نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما
ما قصد والمستثنى والثاني مستثنى من المستثنى والاول فيكون
معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا
فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق
ما قصد وفساده ظاهر لان المستثنى الاول يقتضي عدم مطابقة
التمييز لما قصد في الجنس والمستثنى الثاني يقتضي مطابقة
التمييز لما قصد في الجنس وهو ايضا لا يتم مستحالة فان الاول
يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا
لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة لما قصد من

التثنية والجمع في الجنس اذ اقصد الانواع المختلفة فان قيل لا يكون
قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم
المحذور قلنا لا نم ذلك لكثرة آحاد نوع من جنس واحد فيجوز
ان يقصد الاثنان او ثلثة من آحاد ذلك النوع مع انه لا يثنى
ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل كما لم يطابق التمييز
ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد
من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة
والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع
الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع
واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس
مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق
قوله وان كان صفة اى وان كان التمييز صفة كان التمييز على
ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد
فارسا طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس
وكذلك لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس
واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال
المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاء مطلق سوا

سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا
دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا
وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن النسبة
الى الضمير لا عن نفس الدار وان الزبد يرفع الابهام
عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل
قوله ولا يتقدم التمييز اى ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا
سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان
ضعيف العمل فلا يكون له قوة تعمل معها مؤخرا وان كان فعلا فلان
التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو
عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان الاصل في قولنا طاب زيد نفسا
طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه
عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد
والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد
والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه طردا
للباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اى التمييز لا يتقدم
على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا فالاصح
ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما

اجاز تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها • وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان
نفسي بالفراق تطيب قوله والمستثنى متصل ومنقطع اه اي المستثنى
على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى
المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها فيه تعدد
وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد
لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا
فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد
كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان
المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه
ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم
الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يقال
معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا
زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا او
اخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء
فان الجهال خرجت عنهم والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس

حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان
دخلوا الدار و بالغاية ليلا يرد عليه الحد المخرج بغير الا واخواتها
فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وسوى وخلا وعدا وما عدا وما خلا
وليس ولا يكون وسوى قوله والمنقطع المذكور بعد الا غير مخرج
اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها
ولم يخرج منها نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا
غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب
اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان
المستثنى ان المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي اي
موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدا بالصورة
الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون
المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب
ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا
وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب
بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي للصفة اي آلهة غير الله
فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان

في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيد فزيد
مستثنى يجوز رفعه على البدل من القوم و نصبه على الاستثناء
و انما يجب النصب ههنا لامتناع البدل و امتناع حمل الا على الصفة
اما الاول فلا اقتضاء البدل فسادا في المعنى لان المبدل منه في حكم
الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد
و يلزم منه مجيء جميع العالم الا زيدا و هو ظاهر الفساد و اما الثاني
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء و ههنا لم يمتنع
ذلك و الثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة
وما لي الا مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى مقدم على المستثنى
منه و هو شيعة انما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى
منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا و لا صفة لامتناع تقدم البدل على
المبدل منه و تقدم الصفة على الموصوف و اشار الى هذا القسم
بقوله او مقدما على المستثنى منه و الثالث من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو
ما جاءني القوم الا حمارا و انما وجب نصبه لانه امتنع البدل
لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول

الاول فظاهر و اما امتناع بدل الغلط فلعدم وروده عن قصد و
ارادة و عدم كون بدل الغلط كذلك و لامتناع كونه صفة لعدم
المغايرة في الصفة ههنا و لانه لا يجوز الصفة الا عند تعذر الا
و لم يتعذر ههنا و انما قال عند الاكثرين لجواز البدل عند بعضهم
كقوله و بلدة ليس بها انيس الا اليعافير و الا العيس
فاليعافير و العيس مستثنى منقطع بعد الاسم رفعه في البدل و لجواز
عند هذا الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس به و يلازم
المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير و العيس بدل البعض عن الانيس
بدل البعض عن الكل و الرابع من المواضع التي وجب نصب
المستثنى ان يكون بعد خلا و عدا عند الاكثرين نحو جاءني
القوم عدا زيدا و خلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا و خلا
بعضهم زيدا و انما وجب النصب لانه مفعول به و يجب نصب
المفعول به و انما قال الاكثرين لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون
ما بعدهما مخفوضا و الخامس من المواضع التي وجب نصب المستثنى
ان يكون المستثنى بعد ما خلا و ما عدا و ليس و لا يكون و انما وجب
نصبه بعد ما خلا و ما عدا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل
فوجب ان يكون عدا و خلا بعد ما فعلين فاعلهما مضمر و المستثنى

بعدهما مفعولا به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم
زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا واما
وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان
اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما
فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه
النصب ويختار البدل الخ اي ويجوز نصب المستثنى ويختار
ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط
ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد و
زيد ابدل منه وبنصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه
تكلف وهو تشبيه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب
لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما في مواضع وجوب
النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل
كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله نحو ما فعلوه الا

الا قليل والا قليلا برفع القليل على البدل من واو فعلوه وبنصبه
على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل الخ اي ويعرب
المستثنى على حسب مقتضى العامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى
ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضرب الا زيد فان اقتضى
العامل المقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى العامل المتقدم المفعول به ينصب لكونه مفعولا به
نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المتقدم المصدر ينصب
لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء و
يسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو
في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا
ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قولك قرات الا يوم الجمعة لجواز ان يقرا كل يوم
الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي
ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز
ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون
ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات

فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز لكلام قوله وإذا تعذر
البدل على اللفظ ابدل على الموضع اه اي اذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل اي موضع المستثنى
منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصبه بناء على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا لان البدل بتكرير العامل
فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو
غير جائز عند سيبويه واذا ابطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله
عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل جاءني ومن زائدة لتأكيد
النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فانه لا يجوز ابداله من
لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو
غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من
لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو
غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما
قد انتقض بالا فلا يبقى عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي لا
انما يعملان لاجل مشابهتهما لليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي
لمشابهة لليس فاذا بطلت المشابهة بطل عملهما اه

بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا
الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز فيه ذلك لان
ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي فاذا كان كذلك لم يضر
انتقاض النفي مع بقاء الامر الذي تعمل ليس بسببه وهو الفعلية
وهي اي قوله العاملة هي عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود
الى الامر او الى الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي
وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا
قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان
يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما قوله
ومخفوض بعد غير وسوى وسواء اه اي والمستثنى مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشى
تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشى زيد
لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشى مجرور
لانه حرف جر وانما قال الاكثر لان حاشى حرف جر عند
اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند

واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به
فاعلا مضمرا كما ذكرنا في خلا وعدا او ليس واعراب غير كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء
مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى بالا
غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز فيه الا النصب وكذا ههنا
لم يجز الا النصب فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه
اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا
تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى
بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما
ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
جاز النصب والبدل كذلك ههنا تقول ما جاءني احد غير زيد بالنصب
على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا
لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما رأيت
غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربه وما ضربت زيدا غير يوم
الجمعة وغير صفة حملت على الا في الاستثناء اعلم ان اصل غير
ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو ما جاءني رجل غير عاقل

عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان
يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون
صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع منكور
لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة
في موضع النفي للعموم فتتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني
احد الا زيد وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف
لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيد لانه ح للاستغراق
والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور
محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا و
لقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع
على الاعداد كما نص المص عليه في باب العدد وانما قلنا انها
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء لان
الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله
فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب
دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور الغير المحصور
كرجال يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة

الثلاثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان
فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهو جمع منكور غير
محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذى هو المطلوب
من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله
لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما
آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول
القائل لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع
كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءنى رجال عشرة الا
زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا للجمع
منكور محصور وبقولنا جاءنى رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة
ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد فالاصوب ان يقول الا
اذا كان تابعا منكورا غير مثنى والا مفرده حتى يخرج عن جواز
الاستثناء رجال عشرة الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهم
وعشرة الا واحدا ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة
فى الثلاثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدة
وعن الثانى بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب
الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور

المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعى ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول انما خرج عنه الجمع لانه ان كان مفردا
جاز الاستثناء عنه فى بعض الصور وهو المفرد المثنى فى جواب
الاخير نظر لانه فى بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها
مطلق ولم يتعذر عند عدمها مطلق ويدل عليه تقييد حملها على غير فى
الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال
اذا كانت تابعة لشئ لم يحتج تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شئ من هذه
الايرادات قوله وضعف فى غيره اى وضعف حمل الا للصفة
فى غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقول الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اى غير الفرقدين
والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا
غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح
اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على
الظرف مثلا اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكانك قلت جاءنى
القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه
قد اجاز قوم اجراهما مجرى غير فى جواز وقوعهما غير ظرف كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق

وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا
وهو عند الاكثرين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها
اى خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها
فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا
فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتداء وخبر
ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قايما فقايما هو المسند
بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اى وحكم خبر كان واخواتها
حكم خبر المبتداء فى جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة
اسمية او فعلية وفى وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد
الى اسمها وفى جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قايما و
كان زيد ابوه قايم وكان زيد قام ابوه وكان قايما زيد قوله
ويتقدم معرفة اى وحكم خبر كان حكم خبر المبتداء الا فى جواز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما فى الاعراب
تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو كان ويتقدم
معرفة او منفيا وبين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك

منك افضل منى فانه يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب
ولا يجوز فى المبتداء والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة
يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم
فى مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله
اى وقد يحذف عامل خبر كان اى وقد يحذف كان فى مثل قولهم الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ونص سيبويه على جواز اربعة
اوجه فى مثله احدها تقدير نصب الاول ورفع الثانى وهو اقوى
الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثانى
رفع الاول ونصب الثانى وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره
ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا لكون
خير فخير وتقديره ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما
معا لكون خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا وهذان الوجهان متوسطان فى القوة والضعف لتوسط
الحذف بين الاول والثانى والحاصل ان نصب الاول ورفع الثانى
اولى لقلة الحذف وبيانه انه فى نصب الاول يكون المحذوف كان
مع الاسم وفى رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه
فى رفع الثانى يكون المحذوف المبتدا فقط وفى نصبه يكون المحذوف

كان مع جواز اذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه
الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما
الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي ويجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم
ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل لتعذر تلفظ المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد
ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا
ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى
بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان
واخواتها هو المسند اليه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا
واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما فلما قال بعد دخول ان
او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم
ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد
هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا قوله المنصوب بلا

بلا التي لنفي الجنس والفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي بمعنى ليس ان
الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي الواحد من الجنس مثلا اذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار جنس الرجل فاذا لا يجوز ان
يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار
كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحد آخر او اثنين او
ثلثة او اكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد
دخولها عليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسم كان وان
واسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه غيره الا ثانيا
وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به غيره شرائط نصب اسم لا اي
يلي المسند اليه فيها على الضمير العائد الى المسند اليه ومعنى يليها عائد
الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن الضمير العائد في يليها وانما اشترط
في نصبه ان يكون تاليها لها لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجي
وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجي وانما
اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا
كما يجي ومثال المضاف نحو لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما
عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان

فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي
يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به يبنى على
ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح يبنى على الفتح كقولنا لا غلام في الدار وان
كان بالياء يبنى على الياء كقولنا لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان
نصبه بالكسر يبنى على الكسر كقولنا لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاجزاء اولى
من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب
سوال سايل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار وكان من الجواب
ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى
ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف من فقيل لا رجل في الدار
فتضمن معنى من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناوه لازما
وبين ما كان بناوه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله ان كان معرفة
اي وان كان الاسم الذي يدخل لا عليه معرفة وجب الرفع والتكرير فتقول
لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف
لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني
على جواب سوال سايل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير
في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين
الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امراة اما

اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني
على جواب سوال سايل سال فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب
التكرار في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من
غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابا حسن لها فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابا حسن نكرة لان المثل
لا يكتسب من المضاف اليه التعريف كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان
يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا يكون
ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفي
مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اعلم انه اذا عطف على
اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما كقولنا لا حول و
لا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل
الرفع بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا
وبالله خبره فلا حول ولا قوة على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول
ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل الرفع بالابتداء وكلمة
لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله

فتح هذا الوجه لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه
مبتدا، ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول
وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع
رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدا وقوة
عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان
احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو احول وقوة بغير الله فتجيب لا حول
ولا قوة الا بالله والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف
العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا
من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس
وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولا رجل هذا افادوا رفع الاول على ضعف ولا
قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره قوله واذا دخلت
الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل
عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان
معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا تنزل
عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه مبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع

المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخبار ان
للاستفهام لان القايل لا يعتقد بقوله الا نزول الاستفهام عن
ذكر النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء الا
انه عالم بعدم الماء وبه ونعت المبني الاول اي ونعت المبني مع لا
على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء
والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو
لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر فيجوز رفعه حملا على محل
المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر
ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يكن حملا على
سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب
كما مر في باب المنادى قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت
كما ذكرنا فتعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان
لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم
يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا واما ان لا
يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب
لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا

لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب وانما ان لا يكون تابعا له كونه داخلا في الدائرة بعيدا و انما يبني الا الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفرد يليه قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل اه اي العطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وجائز على محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية عطفا على محل لا غلام ونصبها عطفا على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز اه اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة لتشبيههما بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له ولا غلامان له ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذكر ان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف اه اي قولنا لا اباله

ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اب له ومعنى لا اباه لا ابا جز وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو ايضا غير جائز قوله وقد يحذف في مثل لا عليك اي ويجوز حذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك قوله جزما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهتهما ولا بليس فلا نعيد ثانيا بيانا ليطول قوله هو المسند بعد دخولهما اي جزما ولا هو المسند بعد دخولهما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرهما فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما اه اشارة الى اشياء تبطل عملها واحدها ان اذا زيدت بعدها فانه يبطل

عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم و
قوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار
اليه المص بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشابهة
لليس لاجل النفي وقد بطلت فيبطل عملها واشار اليه بقوله او
انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها
نحو ما قايم زيد لضعفها في العمل فلم يتصرف التصرف قوله واذا عطف
عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبرها ولا بحرف عطف موجب
وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو بسبب عملها وهو النفي فيرفع
حملا على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد
قايما بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم
المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله
اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها
كالمضاف اليه باذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل
المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان
جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شي

شي احتراز عما لم ينسب شي اليه كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف
الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله
لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد
وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة
وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم
الجمعة نسب اليه شي وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس
ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان
المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف اه اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور
بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او
ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه
تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه
كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين حذف لاجل الاضافة نحو احمدكم
وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة
تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولا يجوز هذه العلة
بحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية

اى الاضافة على قسمين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون
صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو
مضارع مصر فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس
بمعمول المضارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى
معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول اضافة
معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا ضارب زيد اضافة
معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف وكذلك الاضافة فى مثل
قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا زيد افضل القوم
لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه
لو سلط عليه وان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا
للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهى اما بمعنى اللام آه اى الاضافة
المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا
ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد فان
زيدا ليس من جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه
جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة
بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف

ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى فى اى ضرب فى اليوم
قوله وهو قليل اى وجود الاضافة بمعنى فى قليل فقوله غلام زيد مثال
الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله
ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى فى قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اى
الاضافة المعنوية اذا كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة
تعريفا للمضاف لانها علامة او صحة غاية الا يضاح الا اسماء توغلت
فى الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف
بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير
السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام
رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن التعريف
لانه لو كان فيه التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه
ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى
النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك
فيه نحو زيد ناخير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام
منه وان المضمر والمبهم لا يضافان ابدا لامتناع سلب التعريف
عنهما لوضعهما على التعريف قوله ان تجريده عن حرف النداء ليس

بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف
على اطلاقه بل هو القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه
والالتفات لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون الخ هذا جواب
عن سوال وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد
المضاف عن حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته
القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق مازال
مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار قوله
واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام
زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان
الاضافة فيهما اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد
وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال لان المجرور في اللفظ
منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني
قوله لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد

تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة
تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع
المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز
الضاربا زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادته التخفيف
وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف
بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف
واللام او حملا على الضارب الرجل والضارب بكر وجواب الاول ان اللام
سابقة على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض
من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات
وجواب حمله على الضارب الرجل والضارب بكر كما يعقبه قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان
عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه
قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد

وجب ان يمتنع هذا ايضا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان
يحكم حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان
يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب
شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها لجوازه من حيث ان حكمه
حكم المعطوف عليه في جميع الوجوه ولضعفه من حيث ان حكمه ليس كحكمه من بعض
الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع
الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عنه
ذلك بان يقال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان
المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف
بلام التعريف ولقايل ان يقول انما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز
الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف
في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان
اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من
وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه
لان فيه ثمان عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب
عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه

اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان
حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال
قوله والضاربك وشبهه اه عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك
والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه
يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين
والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير
المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في
الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك
لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك
وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في
الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب
فح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف
الى صفته انما لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها
للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف
الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف

الى الموصوف كانت متقدمة عليه بلا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى
صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة
والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى
والبقلة الحمقاء وجوابه انه متأول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقدير
هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع كذلك توصف الوقت بالجامع
وهكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها
منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان الجرد صفة للقطيفة
والاخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق والجواب عنه بانه
متأول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل
هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس
الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كانت صفة في قولنا قطيفة
جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف

الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض
الاستعمالات وهو ان الجرد من اى جنس هو والاخلاق من اى جنس اى
انوع موصوفاتهما واضافوهما الى موصوفاتهما بيانا لهما لا نظرا الى انها
اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه
الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد
الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة
نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل
للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادف نحو ليث
والاسد المتساويان نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم
اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء
المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء
اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن [illegible] مما نحن فيه فيخصص
المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان
في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واضيف احدهما الى الاخر وانتم
قلتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متأول
لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله

ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مسمى هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن
التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء ونسبته الى اللفظ ولم يضف اللقب
الى الاسم فلم تقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى
اللقب اولى من العكس فاذا اضيف الاسم الصحيح والملحق اه والمراد
بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم
في آخره واو وياء قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا كسر ما قبل
الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل
التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان
في آخره الف اه اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا
يخلو من ان يكون في آخره الف او واو او ياء فان كان آخره الفا
يثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي لكن هذيل بقلب
الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحى عصي ورحي لان اصل
هذه الالف اما الواو واما الياء بناء على ان الالف لا يقع اصلا في الاسم
المتمكن فان كان الواو يرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم يدغم
الياء في الياء وان كان الياء يدغم الياء في الياء وان كانت الالف

صح
اللفظ غير اللفظ لان مدلول الى غير ... اضافة الشي

الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الواو والياء
فيرد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في الرامي والقاضي الرامي والقاضي وان كان المحذوف
للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك في المثنى والمجموع
حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضي وغازي وان كان آخره
واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الياء لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت النون للاضافة
اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون على الاصل فقلبت
الواو ياء لما عرف من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر
ما قبل الياء للتناسب   المراد بهذا الا في جمع السلامة المذكر
حال الرفع قوله اما الاسماء الستة فاخي وابي هذا اشارة الى كيفية
لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في
يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو
محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل
فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد
لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغامه
في الياء متمسكا بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بان الاصل

قدر احلك ذي المجاز وقد ارى ...

ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب او ان يكون ابني حمال على الذي
هو اعلى ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا فقول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا قوله ونقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي و
هني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال في
فم الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان اصحهما في و
هو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من
غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد
انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم
فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائها فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما
تقلب الواو الفا لتحركها لكونها حرف الاعراب وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى
الاسم المعرب على حرف واحد فهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه
اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان في مبنيا عند قوم ومعربا
تقديرا عند الاخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف
الواو عند الاضافة الى ياء المتكلم لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب
الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء قوله واذا قطعت

قطعت قوله الخ اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان
اعرابها بالحركات فيقال هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا و
ابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء
وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون الفتح افصح في فم فلكون الفاء
مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة و
المبدل منها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها
فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض كسر ما قبلها فكذلك اذا
عوض ميما قوله وجاء حم مثل يد اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناه
احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت
حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها
حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال
الافراد والاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة
ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول في الافراد هذا حمو ورايت حموا
ومررت بحمو وتقول في الاضافة هذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما
ورايت حما ومررت بحما وتقول في الاضافة هذا حماك ورايت حماك

ومررت بحالك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى
حالتي الافراد والاضافة **قوله** وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء
في هن لغة غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال
الافراد والاضافة فنقول هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن ونقول في الاضافة هذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغير ما حال الاضافة
قوله وذو لا يضاف الى المضمر اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا
تقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء
الاجناس صفات للاسماء كوجعل المال صفة لرجل فيقال جاني رجل ذو
مال فوجب مراعاة وضعه لذلك فان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو
صلى على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى
الجنس فلا فايدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر فالاولى ان
يقال وذو لا يضاف الا الى الجنس **قوله** كل ثان معرب باعراب
سابقه من جهة واحدة اي التابع كل ثان لا اول واعرابه الثاني
مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتداء
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت والثالث

لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه خبر كان وان وما
ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمايها ولما قال من جهة
واحدة خرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثاني لباب علمت والثالث
لباب اعلمت لكن اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاني في قولنا
جاني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضايه الفاعل واما الثاني فلان عمل
الابتداء في المبتداء والخبر من جهتي اقتضايه المسند والمسند اليه
وان عمل علمت في المفعول من جهتي اقتضايه المنسوب والمنسوب
اليه وان عمل اعلمت في ثلث مفاعيل من جهات اقتضايه ان يصير
الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه فلا يشكل بمثل مررت بك انت
مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه
ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت
وان كان معناه مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له **قوله** تابع يدل
على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد
وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى
في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على
معنى في متبوعها لكنه قد توهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قايما

فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال
مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائما وان توهم متوهم انه تابع دال على معنى
في متبوعه لكنه لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع
يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشتمل النوعين مثل مررت
برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على معنى في متعلق الرجل وهو الغلام
وللقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تع
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل
على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة
وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقيا لانه مضاف اليه للنعت
من حيث المعنى لتقديره في الاية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن
اعراب الا او اضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب
المنعوت لضرورة اصلاح اللفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا
وفائدته تخصيص اه هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص
وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح
وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد
الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد
الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات

الصفات ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما لم يدل
عليه المتبوع كقوله تع نفخة واحدة فان الواحدة لم تدل على ما لم تدل
عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة دايما قال في الثلاثة
الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وبالكثرة استعمال الاولين قوله
ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اه اعلم ان بعض النحاة اشترط
في النعت ان يكون مشتقا والمص اشار الى انه ليس بواجب ان يكون
النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه
عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات
مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات
مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه دايما او تابع يدل على معنى
في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه
في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل
عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل
على معنى في متبوعه وتعيين الذات في هذا الموضع دون موضع آخر نحو
جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فانه يدل
على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى

هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجمل الجزئية اي ويوصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجمل الجزئية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي
اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت
برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما وصف
النكرة بالجمل الجزئية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر
انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة
بالجملة لكون الجملة نكرة لخلوها عن المعرف ووجوب مطابقة الموصوف
الصفة في التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة
التي تقع صفة للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور
الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد
قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله ويوصف
بحال الموصوف الخ اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت
برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه
وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول يتبعه في الاعراب
والتنكير الخ اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف
في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله

بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها
اي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله
والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي النعت التي هي حال متعلق الموصوف تتبع
الموصوف في الخمسة الاول وهو الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
لانها جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ فجعلت تابعة
له في هذه الاشياء مراعاة للفظه ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل
لانه مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف
فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا
كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في
في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد
غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قايم ابوها وسيجيء
هذا البحث ايضا قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه الخ اي
ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي

اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام
رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كونه فاعله جمعا وضعف ان يقال قام
رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى كما ضعف
ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه
والتكسير يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان
قعودا ليس مثل تقعدون لفظا **قوله** المضمر لا يوصف اى المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح
مجمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح
والتخصيص عدم وصفه لغيره اى للمدح والذم لانا نقول الاصل في الوصف
الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم
من عدم الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه
قوله والموصوف احص او مساو اى الموصوف يجب ان يكون اما
اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية
على الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من
الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا يرى
ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان
من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شئ له وشئ

وشئ له ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره **قوله** ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله اى ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة
او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه
بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام
التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا
حملا على الصفة **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف
اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف او
المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من المضاف الى المعرف باللام
او مساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك
بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام
وتقريره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء
الدالة على الذوات من اسماء الاجناس تعريفها باعتبار معناها
انما هو باللام **قوله** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض حسن مررت
بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات

والجنس ويعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض
لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا او فرسا
وكاغذا او ثلجا وغير ذلك وفي الدلالة على الجسم جائز على ضعف وحسن
ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل قوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي ان مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع
يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان
النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل الى
بها الغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان
كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يأتي
في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
حاجة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو
تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف
على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد اه اي
اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف
عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا
منفصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى صار كأنه جزء من الفعل فكره عطف

عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف كانه على المنفصل
وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بمنفصل نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وبزيد وانما قال المتصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد
واما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف
فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض اه اي اذا عطف
اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف
الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون
به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون
الواو للقسم فاما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ
لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون
الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس
بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها وتدل عليه
اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا البيت قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه

في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في
المعطوف عليه ضمير لكون المبتدأ اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون
في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع
الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها
مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع
دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او قائما اه
اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والوجوب
والامتناع لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا
الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم
وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا لا يجوز رفع
عمرو فاذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدأ وذاهب خبره مقدما
والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم
وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا
لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم
وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكر

ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانه
قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في
فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نم انه
يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء
للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير الذي
ان طار غضب زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير
ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انه
جيء به للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز خلافا للفراء اه اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين
على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند
الفراء وجاز عند الاعلم وصاحب الكتاب اذا كان المجرور متقدما
على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو
معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع
في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من
ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل

فيها الكلام وثمرة معطوفة على شجرة والعامل فيها ما وقوله الثاني و الكلام ورد
تحسين الجزاء وفايدة توفيه بالليل نارا فالنار الاول عطف على الجزء
الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على الجزء الثاني والعامل
فيه تحسين ووجه المعادي جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور
مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال
وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع و
المنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحى وانما قال على
عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا
لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين
بالمختلفين ليرفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمروا
من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب
لكون الفعل الثاني تاكيد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا
بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني
تاكيد الاول قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او
الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج
العطف بالحروف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة
خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع

المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتهما
الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا يشك في نسبة المجيء الى
زيد بل يشك في انه اي زيد من الازيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد
هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم
كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع
في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول
اكتع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو
قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر
امره في النسبة او الشمول لكان اصوب وتشكل ايضا بجميع التاكيد
التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قايم وضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قايم فان زيدا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع
في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد وكذا
ان الثانية في ان ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه
ههنا هو التاكيد المعنوي وح لم يتوجه الاشكال قلنا لا نم ذلك والا
لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي والتخلص
عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان

يجاب عنه بان المراد بالتاكيد الموصوف اعم من المعنوي واللفظي والمراد
بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى الشيء او نسبة الشيء الى المتبوع
او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع كما في جواب اجمع فانها
تنسب الى اجمع وهو غير المتبوع قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
تكرير اللفظ الاول اه اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتوكيد
اللفظي ان تكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم
نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان
زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرناه وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد
اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه
لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا يلزم الواسطة
بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول
اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير
المتصل فانه يؤتى مرادفه قوله المعنوي بالفاظ محفوظة اه اي
والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما
وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان يعمان
باختلاف صيغتهما وضميرهما اه اي النفس والعين يعمان المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف

باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما
لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما
وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او
انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى كلاهما
وكلتاهما اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان
كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كلا
حكم لا يستقر الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام
فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم
الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط
فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم
من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلاهما كما
لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان
لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشر الفعل
والاخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في
صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه تاكد ذلك
الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يؤكد

في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الا والى التاكيد
دون المثنى ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان
المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت
الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق
المثنى على المجموع عندهم اصلا واطلق المجموع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك
لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على
الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى الخ اي الباقي بعد النفس والعين وهو
كله واجمع الخ تقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا
او مونثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني
القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع
اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني
النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء الخ اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح
افتراقها حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم اجزاء يصح افتراقها حسا
وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد

العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها
حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او ثلثه او الكثرة مشترى فان لم
يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز
تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا
اجزاء له ولما لاجزائه لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال
جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما
لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او اربعه قوله واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل الخ اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين وجب تاكيد
ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس او العين
لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين بلا تاكيده بالضمير
المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو
زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا الضمير المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد
بالفاعل وحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد
الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور
بالنفس او العين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس
او العين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك قاعد وانما قال

بمثال كما في زيد نفسه بعينه

بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالكل واجمعين بلا تاكيده
بالمنفصل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لعدم التباس من التاكيد بالفاعل
ههنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه
الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك
الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة
الاخيرة اعني اكتع ابتع ابصع اتباع لاجمع كحسن بسن وشيطان ليطان و
تابع اتباعا لحسن وشيطان وجائع قوله ولا يتقدم اي ولا يتقدم
اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز
الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتع
واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة
ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع
انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرر الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس
من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرر الاول الا انه غير
حرف واحد في الاول لانهم يجتنبون عن التكرار في اكثر كلامهم قوله
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اي البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب

الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف
لان العطف بالحروف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع
لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان
غلطت بغيره هذه قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل
البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون
مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد
اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض المدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان
يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية
او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو
مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبق لسانك الى ان قلت برجل
ثم استدركته وقلت بحمار والمراد بالغلطي قولنا بدل الغلط هو
المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل

الثنى من الكل قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اى البدل
والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل
منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرناه اربعة
فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال
الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار
ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له
رجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة
رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل
منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له
قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة
اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالنعت
ليكمل النكرة ليكون الجابر للنقصان الذى فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين اى البدل والمبدل منه يكونان
ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من
ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال الاربعة فى ابدال الظاهر من الظاهر زيد

زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها فى ابدال المضمر من المضمر
زيد ضربته اياه ويد زيد قطعتها اياها وعلم الزيدين كرهتها اياه
وحمار الزيدين ركبتها اياه ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا
اياه يد زيد قطعت زيدا اياها علم زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد
ركبت زيدا اياه ومثالها فى ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا او زيد
قطعته يده وزيد كرهته علمه وزيد ركبته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من
مضمر الا ... اعلم ان المضمر الذى يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب
والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل
لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر
ولا عليك الكريم المعول لانه يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقصر دلالة من
غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل
فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثانى
عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى
واعجبتنى علمك واعجبتك علمى ومنه قول العماد قال الشاعر
ذرينى ان امرك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فحلمى بدل من الياء
واذا جاز فى المتكلم فهو فى المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب
فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام

في الغائب كما في الظاهر نحو مررت به زيدا او رأيته وغلامه وعمارة
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه اه فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه التوابع
الباقية لكونها غير امور موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر تابع
غير صفة يوضح متبوعه قوله ويفصل من البدل لفظا اه اعلم ان الفرق بين
عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار قوله
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل
بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن
التارك بشر وهو غير جائز كما عرف في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان
جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل
هذا الفرق لجواز ان يجعل بدلا لانتفاء المانع وانما قال في متنه ولم يجعل
في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف
المعرف باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف
اليه اسما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين
البدل اللفظي نحو الضارب الرجل زيدا وكذلك هذا الفرق حاصل
في المنادى تقول يا غلام زيدا بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين
على تقدير ان يجعله عطف البيان وبالضم لا غير على تقدير ان يجعله بدلا

بدلا منه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر
المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر
عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت
باخيك زيد بدلا ان كان للمتكلم اخ واحد فقط وعطف بيان ان
كان له اخوة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي
المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة ونحوها او وقع غير مركب
مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل
الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان
الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته لمبني الاصل كان المبني
هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله
وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره
باختلاف العوامل اي اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فيجعل حكمه
مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي والقاب
البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه
جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور
معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في القاب البناء القابه وفي الاعراب انواعه
لان انواع الاعراب تختلف بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى

بخلاف الغايب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ قوله وهي المضمرات
واسماء الاشارة الخ اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة
الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء اي اسماء
الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء بل من الاسماء لانها لا يطلق
عليها الا الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب
قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى
نحو زيد ضربت غلامه وانما تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او حكما بان يذكر
مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا
عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفي ضمائر
الفعلين نحو ضربنا واكرمت الابوين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله
تعالى حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما
بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة بعد
للاعراب فيها او لشبهها للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله
وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل
بنفسه في التلفظ به اولا فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل قوله
فالمنفصل المستقل بنفسه الخ اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ
والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع و

قوله

ومنصوب ومجرور الخ اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع
الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان متصل
الخ اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير
المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور
قوله فذلك خمسة انواع لازم لما ذكره اي فالضمير خمسة انواع
لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع
خمسة قوله الاول ضربت وضربت الخ اي مثال النوع الاول من هذه
الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا قياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت
والثاني للمجهول وهو ضربت قوله والثاني انا الى هن اي مثال
النوع الثاني من الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل نحو انا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والثالث ضربني الى ضربهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو
الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى ضربهن [illegible]
وانما اورد مثالين ليعلم ان الضمير المنصوب بالفعل والحرف
والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير

المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهن قوله والخامس غلامي ولي
الى غلامهن ولهن اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامي
غلامنا غلامك الى غلامهن ولي ولنا لك الى لهن وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف جميعا المعنى الذي وضع الفاظ
الضمير له ستون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من
ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم او المخاطب او الغائب وعلى
تقدير الثلثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصلة من ضرب
الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر او المؤنث فيصير
حاصل الضرب ثمانية عشر من ضرب الاثنين في التسعة واذا ضرب الخمسة
في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثنى عشر لان
الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ في
الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث
في المتكلم اثنين فيسقط الاربعة المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم
والمجموع المذكر والمؤنث والواحد المذكر والمؤنث وكون المثنى
المذكر والمؤنث في المخاطب والغائب واحدا فيسقط لفظان فان
فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر
واذا ضربنا الخمسة في اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع

والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة اي
الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغائب نحو
زيد ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما
ومجموعهما لوقوع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة الاتصال بالعامل
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل لعدم الاتصال بالعامل لفظا
عنه قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث
لوجود قرينة الدالة عليه من همزة ونون واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من
الاقسام قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
المخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبتين
والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغائب والغائبة اي ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب نحو زيد يضرب وفي الغائبة
نحو هند تضرب ولا يستتر في الغائبين والغائبين والغائبتين ولا
الغائبات لدفع الالتباس بالمفرد قوله وفي الصفة مطلقا اي ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا
او مذكرا كان او مؤنثا لوجود القرينة الدالة على الضمير وهي علامات

المثنى والجمع لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في
المجموع نحو المتوه عليهما لاطراد الباب فتقول زيد ضارب والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والهندات ضاربات في البيت الحرف فيما عطاير بزه وف لواب
لتعرفها بالعوامل الا انها على الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل
لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على عامله او بان
والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل
بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضرب الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين
لاتفاق العرب على عدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم
الفصل بين الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر
لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو
الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع
نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير ... في المتصل اذا كان
مفردا غائبا نحو زيد ضرب وامتناع استكنان الضمير المرفوع المتصل
في الحرف لضعف عمل الحرف نحو المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد

المفرد الغائب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير
بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم
وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير
المسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند
مبتدا وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر مبتدا ثان وهي فاعل ضاربته
وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد
وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول
وانما وجب ابراز الضمير هنا لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل
ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير
علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو وعند البصريين
ايضا ابرازه فيما لا لبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب
ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند
زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل
هنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثم مجموع الامرين وهما
ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا
فلما فرغ عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد
امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد

ضاربه اي قوله وإذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا اي اذا
اجتمع ضميران ولا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف
وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو
اعطيتكه وضربتكه واعطيتك اياه وضربك اياك وانما اورد مثالين
ليعلم ان الضمير يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا
والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد
الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال
نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم
انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما
فلك الخيار في الثاني لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك
الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع
الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع
ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك
اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكنه لا يكون الاعرف
متقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد
المتساويين على الآخر من غير مرجح وتقديم الانقص على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال

الانفصال اي جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان
ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر
المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله والاكثر لولا انت وعسيت
الى آخرها اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير
مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير
مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى قوله وجاز لولاك وعساك
الى آخرها اي جاز بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب
متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال الاخفش ان الضمير
بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض
الضمائر موقع بعض نحو ما انت كانت وبك انت فهو في محل الرفع
بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع متصل
وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا
وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية
مع الياء الخ اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي نحو ضربني
وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو
يضربني ليحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون الوقاية
قوله وانت مع النون ولدن وان مع اخواتها مخير اي وانت

مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير
في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه
فلاستثقال اجتماعه مع نون الاعراب وكراهة اجتماع النونين ولذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون
وفي حذفه لكونه اسما غير متصرف وكذلك انت مع ان واخواتها
مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة
اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخيرين على الاربعة الاول
قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون
في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ
سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف
من غير نون الوقاية نحو لي وبي وكذا ايضا في قد وقط اثبات
نون الوقاية لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما اسما وجواز
اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل
اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم
اجتماع النونات فحذف النون اولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها من
لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين

بين المبتدأ والخبر الخ اي ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل
اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد
هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهند هي
القائمة والهندان هما القائمتان والهندات هن القائمات وكنت انت
الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا الخ اي ويسمى هذه الصيغة فصلا
لانها تفصل بين كون ما بعده نعتا لما قبلها او خبرا عنه فاذا وجدت
هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت
والمنعوت قوله وشرطه ان يكون معرفة الخ اي وشرط اثبات هذه
الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا
اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة
في الابهام نحو مثلك وغيرك وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو
عمرو ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او
او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يجز.

الى المفسر ولم يخرج الى المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال
ويشترط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب فاعلم ان
كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرط
كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا معرفة غالبا قوله
ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل
مع قوله بانه اسم لانه انما هو للفصل كالكاف فى ذلك والتاء فى انت
فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا الخ اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير
مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف و
عليه قراءة بعضهم فى غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترنى انا اقل برفع الظالمين وانا اقل قوله ويتقدم قبل الجملة
الخ اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتفخيم والاجلال لان ذكر
الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع فى النفس تعظيما واجلالا وليلا
يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان
ان لم يكن فى الجملة مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يتصل هذا الضمير بالجملة لانها المراد
من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده قوله ويكون

ويكون متصلا ومنفصلا الخ اى ويكون هذا الضمير منفصلا اذا كان مبتدا
نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا اذا كان عامله فعلا و
مرفوعا نحو كان زيد قائم او متصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان
عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنان الضمير فى الحرف او فعلا
نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب فى الفعل واليه اشار
بقوله على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا واتصاله بارزا
انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف هذا
الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دال قوله قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله ولم يجز
بقوله منصوبا عن شئ لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما
اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان
فلانه لا يجوز حذف الفاعل بعد ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جائز
على ضعف لانه مفعول ولانه لا ظاهر عليه قوله الا مع ان اذا خففت
فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة
المخففة من المثقلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم
مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر شبها بالفعل
لفظا لكونها مثل شد وعد وعلى لفظا ان يأتى ايضا ومعنا لدلالتها

لوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع المعود فى الفعل

متن الاسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهو ذا للمذكر وللمثناة ذان وذين
وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي وتهي وللمثناة تان وتين وللجمعهما
اولاء مدا وقصرا

المكسورة
على معنى زايد على التاكيد الذي هو معنى الزوايد كالمفرد و
لا تنزل الا على الذي هو معنى زايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم
مزية الاضعف على الاقوى ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في
المضمر كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدا
وقوله هالك خبره مقدم عليه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها في
موضع مفعول علموا وليس كون على هالك لئلا يلزم تغير ضمير الشان
بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة
اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء بنفسه ذكرا او بما هو
اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار
اليه اللغوي المعلوم والبنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها
الى ما يبين ذات المشار اليه قوله وهو ذا للمذكر وللمثنى ذان وذين فذا
اه اشارة الى تعدادها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا
او غيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب
والجر وتا وتي وته وذه وتهي وذي يشار بها الى المؤنث
الواحدة عاقلة او غيرها وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين

وليهما حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة
فيكون خمسة وعشرين وهو ذاك الى ذا كن وكذلك الى ذلكن
وكذا البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
متن

ونحن اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى
جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا او غيره قوله ويلحقها حرف التنبيه اه
اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو
الهاء ليدل على التنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء
قوله ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على
حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
قوله وهي خمسة فيكون خمسة وعشرين اه اي اسماء الاشارة
خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما
مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون
خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة
الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين
لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين
حاصلا من ضرب ستة في ستة للخطاب في تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك
ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين
واولاء قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اه اشارة الى
الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه
المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه

البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك اه فقوله
تلك مع ما عطف عليه مبتدأ وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك
للبعيد وكذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد و
اما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان مخففتين واولاء واما
للمتوسط فهو ذاك وتاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك قوله
وامام وهنا وهناء فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة
للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا
يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم
وهنا مشددة وهناك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها
ضم الهاء مع تخفيف النون والاخران فتحها وكسرها مع تشديد النون
لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انما بنيت
الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة
والعايد وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند
او مسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير
جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام
بدونها كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم
يتم جزءا من الكلام الا مع صلة فانه بلا عايد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل

يقول لا يصير جزءا الا انه يصير جزءا ولكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلته
جملة خبرية انما احتاج الى التوضيح لانها لم تكن مبينة فكانت ماخوذة
في تعريف الموصول معرفا بان قال صلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف
الشيء اما بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب
ان تكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت
لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها كما دخلتا عليها وانما وجب
ان تكون خبرية لان ماعداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصوف
والصلة يجب ان تكون موضحة له قوله والعايد ضمير له هذا التعريف
للعايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي
العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما وجب ذكره ليربط الصلة
بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي
صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا تكون الا اسم فاعل او
مفعول لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكونه صيغة مثل صيغة
لام التعريف فيكون الجملة مفردا لعدم دخوله عليه ويلزم ان تجعل تلك الجملة فعلية
ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله
وهي التي والذي واللذان واللتان اه هذا شروع في عددها
اي والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان

بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر و
واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال
النصب والجر والاولى والذين للمذكر وفي جمع المؤنث اللاتي
اللائي بكسر الهمزة مع الياء واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة
بلا ياء واللاى بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل
هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره الا الاولى والذين فانهما
مخصوص باولى العلم وغيره ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما الذي
واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن في
من يعلم غالبا وما في ما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستويان
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي
واية للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة
طي كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت قوله وذا بعد ما للاستفهام
خاصة جاء بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيجيء ذا بمعنى
الذي او التي قوله والعائد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاءه لحصول العلم به مع كونه فضلة
وانما قيد العائد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور

المجرور ولم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام
حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز ان
يكون المرفوع مبتدأ او خبرا وجواز حذفهما في كلامهم ولجواز حذف الجار
والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي
كالذي كانوا عليه فالاصوب ان يقال والعائد المفعول كثر حذفه
لانه فضلة فكثر حذفه قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها اي و
اذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم
من وجه آخر صدرت الذي اي جعلت الذي صدر الجملة لكونه مخبرا
عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت
المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا
فقلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه
بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام
مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل والمفعول منها ليصح
دخول اللام والالف واذا كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من
الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي
هو الذي واللذان واللذين والتي واللتان واللاتي واعلم انه يجب
تقديم المبتدأ او تأخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب

تقديم المبتدا و مواضع تاخير الخبر قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار
اى فان تعذر امر من الامور المذكورة وهى تصدير الذى واقامة
الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر
الاخبار عنه بالذى لانتفاء لازمه وشرطه قوله ومن ثم امتنع فى ضمير
الشان والموصول الخ اى ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور
الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم لتعذر
تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف
فى نحو جاءنى زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير
وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع
وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل فى نحو اعجبنى
ضربى زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعمل الضمير فى معموله لان
الضماير لا تعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه فى معموله لان المصدر
لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر
الغير العامل نحو ان يقال فى رايت ضرب بكر الذى رايته ضرب بكر واعلم
انه يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخر المصدر مع معموله
اما اذا اخر المصدر مع معموله نحو الذى اعجبنى هو ضربى زيدا فلم يمتنع
لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال فى نحو ضربى زيدا قائما لامتناع

امتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز
نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود
الى غير الموصول فى نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود
الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول
لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار عن الاسم الذى يشتمل على
الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضربت غلامه لعين
ما ذكرناه قوله وما الاسمية موصولة الخ اى ما الاسمية انواع احدها
موصولة وهى لغير اولى العلم غالبا نحو اعجبنى ما صنعته وقد يكون للعالمين
كقوله تعالى والسماء وما بناها والثانى شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية فى غير العالمين
كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شىء اما بالمفرد
نحو مررت بما معجب اى بشىء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى الشىء نحو فنعما
هى اى نعم شيئا اى نعم الشىء شيئا ابداها والسادس صفة
نحو ضربته ضربا ما اى ضربا قوله ومن كذلك اى انواع من
كانواع ما الا فى التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة
مثال الموصولة جاءنى من ابوه طبيب ومثال الاستفهامية من غلامك

ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
ومثال الموصوفة بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد
تمنى لي موتا لم يطع اي ربنا بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية
من تكرمني اكرمه وان يجيء ذو جوهما بخلق بها ولى العلم وقد يستعمل
لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه وتطلق على الواحد وغيره
والمذكر والمؤنث انما بني من وما شرطيين واستفهاميين لتضمنهما
معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفين و
موصولين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي واية اه اي ومن
واية كما الاتي التام اي عدد انواع اي واية كعدد انواع ما الاتي
التام فان ايا واية لا يفعلان تامين مثال الاستفهامية ايهم واتهم
عندك والشرطية ايهم وايتهم تكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل
ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة
نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر
صلتها اي واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام
المذكورة الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها فانها تبنى لما
اعرابها مع قيام الموجب للبناء للتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب
واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية

فيه للبناء بينها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر
صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
ايهم هو اشد قلنا لان المناسبة بالحرف من حيث افتقارها الى ذلك
المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اه اي وفي ماذا صنعت
وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي
ما الذي صنعت فما مبتدا والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز
نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما
ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه
العامل وههنا في ذا محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه
معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق
السؤال ويجوز الرفع الجواب بتقدير مبتدا محذوف لكن الاول
اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال
اسماء بمعنى امر المخاطب وبمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي
امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع
المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس اه
اي فعال من انواع اسمائها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو

فعال من مصدر الثلاثي المجرد فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب
سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال
مبتدا وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة على المعاني
نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة مصدر ولذا نحو يا
فساق بمعنى يا فاسق من الصفات لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر
من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال
مصدرا معرفة مبتدا ومصدرا منصوب على الحال ومعرفة عطف على مصدرا
وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا ما في آخره راء
نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون اهل الحجاز في بنائه اما بناؤه
عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه
ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه ولكونه علما مؤنثا معدولا
فوجب ان يعرب ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني
تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذ ابني على الكسر في الاحوال الثلث
وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني
خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما والخبر بقوله
مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره هاهنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا

حضار
عيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء و
اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار
وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه فتقول ماءة [illegible]
وتؤنث بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة
وحضار اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت
او صوت به للبهائم اي الاصوات اسماء حكي بها عن الاصوات نحو غاق
فانه حكاية عن صوت الغراب او صوت بها للبهائم كنخ لاناخة
البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو
التركيب الذي تنعقد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني
منتف هاهنا لانه لا يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال جاءني
غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله المركبات
كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي المركبات كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب هاهنا المركب المبني الذي
سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء
المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا
وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان
سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما

معا كلبنين ولم اعترض من اسمين ليبعد لما فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن
الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر اه اى فان تضمن الجزء الثاني من المركب
الذي سبب بنائه التركيب حرفا بنى الجزءان كخمسة عشر وحادي عشر
الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل
خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي
عشر ليعلم ان البناء ثابت في جزء المركب سواء كان المراد العدد او
الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد
نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه انا لا نم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به حادي وعشر لان
معناه حادي وعاشر كما ان احدى عشر احد وعشر لانه مركب
من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر فكان يقال
احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه حذف الواو وغير
لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف واما استثنى اثنى عشر من
هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبنى الثاني وانما لم يبن الاول
مع وجود علة البناء لشبهه ايا بالمضاف في حذف النون منه
تنزيلا لتوذن بالانفصال فشبه به اعطى في الاعراب لكونه حكما لفظيا

مثل حذف النون قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبنى الاول في الاصح صح
اى وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب
حرفا اعرب الجزء الثاني لعدم علة بنائه وبنى الاول لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه
ثلاث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في
الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل
التركيب مبنيا نحو عمرويه وسيبويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في
المركب الذي سبب بنائه التركيب وهنا ليس كذلك قوله الكنايات

مبحث الكنايات

والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ
مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام المتكلم اما لجهله مبهما على المخاطب
او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء واقع مفسرا
في كلام المتكلم وانما ذكره هنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله
كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بنى كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بنى
كذا لكونه منقولا عن مبنى لان العدد اذا دخل عليها كاف التشبيه فبقي على ما كان

عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكونه بمنزلة المضاف اليه
في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا بالاضافة كذا لكونه بمنزلة
ماية وماية وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ وما قبله خبره كقوله عندي
كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا حال كذا قالوه
وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ و
درهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف له. قوله وكيت
وذيت للحديث اي كيت وذيت كناية عن الحديث واما
بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد
فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله
والخبرية مجرور ومفرد ومجموع اي ومميز كم الخبرية مجرور ومفرد ومجموع
اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه
للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله وتدخل من فيهما
اي وتدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قوله ولها صدر الكلام اي لكم الاستفهامية ولكم
الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير قوله
وكلاهما تقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفها

مية وكم الخبرية تقع مرفوعا اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا او
لم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل
عنه الخ اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون
ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل
النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضي العامل يعني ان اقتضى مفعولا به
كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا
مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان
نحو كم جلسة جلست
اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل
ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين
وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو بكم رجلا مررت
وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر
ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا
لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه لشئ الخ ولا قبله حرف جر ولا اسم
مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو
كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا
فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسمي الاستفهام

والشرط لكونهما مستفهما مبنيين وشرطين مثل اعراب كم
فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشئ آخر كان محلهما النصب
بانهما مفعولا له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان
قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر
وغلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما فعل
شانه ما ذكرناه اي ولم يكن قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع
بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي مثل قولهم كم
عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه اي وجاز في كم الذي احتمل النصب
بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب
بان يكون كم للاستفهام فكانه سئل عن كمية اعداد عماته وخالاته
والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في الصورتين لان ما بعده فعل اشتغل
عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله
قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا ولك صفة
لها وقد حلبت على عشاري خبرها وكم حينئذ يحتمل الاستفهامية والخبرية
وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر دهرا
وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لان ما بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا

جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان
نصبت عمة ونصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان
جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها وقد يحذف في مثل كم مالك وكم
ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في
الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه
سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت
او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على
الظرف وفي المثال الاول مبتدا وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع
عن الاضافة كقبل وبعد المراد بالظروف ههنا الظروف المبنية وهي
انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا
قطع عن الاضافة ونوى بها فانه يبني لكونه مشابها بالحرف من حيث
احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه
عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حال الاعراب
اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بماء الفرات لانه جعل اسما برأسه من
غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين
هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها

الا المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة
الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان
بعض الاسم لا يستحق الاعراب قوله واجرى مجرى لا غير وليس غير
وحسب اى واجرى لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء
على الضم للعلة المشتركة وهى القطع عن الاضافة وانما قال واجرى مجرى
لا غير وليس غير وحسب ولم يقل ولا غير وليس غير وحسب لان لا غير وليس
غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا لمشابهته قبل وبعد
قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اى ومن الظروف
المبنية حيث انما بنى لمشابهة الحرف من حيث احتياجه الى الجملة بتوضحه
ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر لانه موضوع للمكان تقع فيه النسبة
وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل
طالعا فالقياس اعراب حيث آه قوله ومنها اذا وهى للمستقبل
وفيها معنى الشرط آه اى ومن الظروف المبنية اذا وبنى لاحتياجه
الى الجزء وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضى
او غيره وفيه معنى الشرط غالبا فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف
الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب وجوابه
عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا

اذا كان اذا للشرط قوله وقد يكون اذا للمفاجأة اى لظرف المكان
او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعده اى تقع
الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط كقولك خرجت
فاذا السبع واقف فاذا مفعول واقف فكانك قلت فبحضرتى السبع
واقف وهذه هى التى تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره
النحاة وقال المص انه ظرف مفعول لما دل عليه من معنى فاجأت الى فكانك قلت
فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها
غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها
واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
قوله ومنها اذ للماضى وتقع بعدها الجملتان اى ومن الظروف
المبنية اذ وهو للزمان الماضى سواء دخل الماضى او غيره وتقع
بعده جملتان اسمية وفعلية كقولك اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم
معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناهما تغاير في
بينهما وقد يكون اذ للمفاجأة كاذا كقولك خرجت فاذ زيد قائم وعليه
قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير وبين ظرف مكان و
ما زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل
فى بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر

موجود والعامل فی اذ دارت لانه لیس لمضاف الی دارت فیمتنع
عمله فیما قبله فلا یجوز ان یعمل دارت فی بین و اذ کلمة حین واذ
ظرفی المکان و امتناع عمل عامل و الدال ظرفی المکان الا علی سبیل
البدل قوله ومنها این وانّی للمکان استفهاما وشرطا ای ومن
الظروف المبنیة این وانّی وهما للمکان سواء کان للاستفهام
او للشرط نحو این زید واین تکن اکن وانّی زید وانّی تقعد
نقعد وبنیا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله
ومتی للزمان فیهما ای ومتی لظرف الزمان فی الاستفهام نحو متی
القتال او فی الشرط نحو متی تاتنی اکرمک والفرق بین متی الشرطی واذا
الشرطی ان متی للزمان المبهم ولما لا یتحقق وقوعه واذ للزمان
المعین ولما یتحقق وقوعه فلهذا لا یقال آتیک متی احمر البسر ویقال
اذا احمر البسر وبنی متی لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط
قوله وایان للزمان استفهاما ای ومن الظروف المبنیة ایان
لتضمنه همزة الاستفهام قوله وکیف للحال استفهاما ای ومن الظروف
المبنیة کیف لزمان الحال فی الاستفهام نحو کیف زید وبنی لتضمنه همزة
الاستفهام وهو من الظروف الزمان عنده لانه سوال عن حال المسوول
عنه فی الحال قوله ومذ ومنذ بمعنی اول المدة فیلیهما المفرد المعرفة آه ای

وهو لظرف الزمان فی الاستفهام
کقوله تعالی ایان یوم الدین
وبنی ...

ای ومن الظروف المبنیة مذ ومنذ وهما بمعنیین احدهما بمعنی اول
المدة فیلیهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذی یصلح ان یکون جوابا
لمتی لیدل علی اول المدة التی هو المطلوب بقولک ما رایته مذ یوم الجمعة
والثانی بمعنی جمیع المدة فیلیهما المقصود بالعدد لبیان جمیع المدة التی
هی المقصود وهو الزمان الذی یصلح ان یکون جوابا لکم نحو ما رایته منذ
یومان وانما بنیا لکونهما اسمین مشترکونهما حرفین فی اللفظ قوله
وقد یقع المصدر او الفعل او ان وان ای وقد یقع المصدر
بعدهما نحو ما رایته مذ سفره او الفعل نحو ما رایته منذ سافر وان
المخففة نحو ما رایته منذ ان سافر وان الثقیلة المفتوحة نحو منذ
انه سافر قوله فیقدر زمان مضاف لازم لما ذکره ای اذا وقع
بعدهما احد الاشیاء المذکورة وجب ان یقدر بعدهما زمان
مضاف الیه لکون المعنی مبنیا علیه ای ما رایته منذ زمان سفره وزمان
ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وهما یکونان بمعنی اول
المدة قوله وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا للزجاج ای مذ ومنذ
مبتدا فی مواضع اسمیتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لکونهما
فی تاویل الاضافة لانهما بمعنی اول المدة او بمعنی جمیع المدة خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ای یوم الجمعة

اول المدة و بيومان جميع تلك المدة و هو ضعيف لان المعنى لا يساعد
الا اذا جعل منذ و مذ مبتدا و لا مانع عنه و لانه يمتنع وقوع منذ
يومان مبتدا في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة
بوجه و اعلم انه لا موضع للجملة التي بعدها منذ و مذ الا عند السيرافي فانه
جعل موضعها نصبا على الحال و هو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك
قوله و منها لدى و لدن و قد جاء لدن و لدن و لدن و لد
اي و من الظروف المبنية لدى و لدن و فيها لغات غيرها و قد
اشار اليها بقوله و قد جاء لدن بفتح اللام و الدال و سكون النون
و لدن بفتح اللام و سكون الدال و كسر النون و لدن بضم اللام و سكون
الدال و كسر النون و لد بفتح اللام و سكون الدال و لد بضم اللام و سكون
الدال و لد بفتح اللام و ضم الدال و انما بنيت لان من لغاتها لدا
الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواته و حكمها ان تجر بها على
الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة
تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت و ينزع و الفرق بين
عند و لدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال
حاضرا عنده و اذا قيل المال عند زيد يصدق سواء كان عنده حاضرا
او غايبا قوله و قط للماضي المنفي و عوض للمستقبل المنفي اي و من الظر

الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل
الاستغراق نحو ما رايته قط و عوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل
الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا و بنيا لتضمنهما معنى
في و اختصا بالبناء من ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنا في
او لتضمنهما لام التعريف قوله و الظروف المضافة الى الجملة اه اي و
يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين و الى اذ نحو قوله تعالى من خزي يومئذ لاكتسابها البناء من
المضاف اليه و قيل المراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها
الى الجملة الاسمية و هو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت
فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء و يعلم من قوله
و يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب و لا يجب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه قوله و كذلك مثل و غير اه اي
و كذلك يجوز بناء مثل و غير مع ما على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قيامي
مثل ما تقوم او الى ان نحو قيامي في مثل ان تقوم او الى ان في مثل
قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ و حيث
و يجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب و انما ذكرها و ان
لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين الظروف من حيث احتياجهما

الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه اه
فقوله ما وضع لشئ شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع
لشئ بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات
واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس
نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما لتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكورا ثم
يعاد المذكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق
اذا كان السوق معهودة بينك وبين مخاطبك واما المضاف الذي نحو غلام الكاتب
والمضروب وقد مر قوله والعلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد فقوله ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله
غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا غيره فان انت
وضع لمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب به
وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد
اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس

بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان هذا نظر الى انت مثلا انما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب
المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين
واما قدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع
كونه موضوعا لشئ غير معين لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب
لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشئ
معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز
عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان
لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال
لكن مثل الرجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه
موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على فرق واحد وهو ان مثل انت
كلي باعتبار ان مفهومه لمخاطب زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصد كونه شخصا معينا واذا عرفت
ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض الجزئية
والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في
شخص آخر غير الذي استعمل اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب
المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشئ بعينه

غير جايز استعماله في شيء آخر ومخرج لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا
انه يجوز نصب غيره على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه
غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا
يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى
يجوز نعته قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع
شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه
حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف
اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة
وفايدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف اخص من
الصفة او مساو لها فاي منها موصوفا يكون اعرف بالنسبة اليه او
مساويا له قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل
فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة شايعا والكل على سبيل البدل
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اقول اي اسماء
العدد اسماء وضعت على التعاقب لتدل على كمية احاد الاشياء
اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن

عن قول القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية
احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن
تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا تقدر جميع الاشياء
بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء
بالذات فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا
واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة ومن واحد الى عشرة ومائة والف
ويتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده والتولد اما بالتثنية
نحو مائتين والفين واما الجمع نحو عشرين والوف ومئات واما العطف
نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو
تقول واحد واثنان وواحدة واثنتان الخ اي وتقول واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان او ثنتان للمونث وهو جار على القياس
وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمونث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة
رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان
المعدود والمذكر جمع هنا ويكون مونثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا
لحق للمذكر لم يلحق للمونث فرقا بينهما ولم يجعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسب التانيث من المضاف اليه

واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد به المذكر
فمن قال ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة
على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء
من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وان
يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة
مجرى غرفة واعلم ان المختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوى
لان الواحد ابن عرس وابن آوى وقال المحققون من علماء البصرة
ثلثة طلحات ان اريد به الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء
فرقا بينهما **قوله** احد عشر اثنا عشر احدى عشرة الى آخره اي اذا
جاوزت عشرة فقل احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى
عشرة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال
التركيب بحجة حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة
الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر
فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعله يذكرها في اخواته و
تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول
جاء في التذكير والتانيث حال التركيب بحجة حال الافراد في تذكير المؤنث

وجب

المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما
تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في
كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخره فتحة **قوله** عشرون واخواتها
فيهما اي تقول عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون الى تسعين
في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا
امرأة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف اه اي اذا
عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهي من
احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفته وتعطف عليه عشرون
وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى
وعشرون للمؤنث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ثم تذكر احدا واحدى
واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات
فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى
تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم تركب الاحاد
مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو
والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء والجمع

ثم تقول بالعطف على لفظ ما
الى تسعة وتسعين ومعناه
[illegible]

بينهما منفرد قوله مائة والف مائتان والفان فيهما آه اي تقول في
المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان والالاف من غير تغيير
نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة قوله ثم بالعطف
على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة يستعمل بازادها عليها على ما عرفت
من واحد الى تسعة وتسعين وليعطف على مائة فتقول مائة وخمسة
رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا يستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان
تصل الى مائتين ثم يستعمل ما دون المائة وتعطفه على المائتين وهكذا
الى الالف واذا وصلت الى الالف يستعمل ما دون المائة على ما عرفت
وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد
وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امراة ولم يجر هذه القاعدة
في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما قوله وثماني
عشرة فتح الياء آه اشارة الى مخالفة لاخواته لان آخر الاسم الاول من
المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي
عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات
لجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها
مع كسر النون للدلالة الكسر على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله
ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى اي لما فرغ عن كيفية استعمال

استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز
الثلاثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو
ثلاثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه
فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء وانما اشترط
الجمعية لفظا او معنى ليوافق العدد المعدود ولكونه اياه في المعنى اما
ابتدار بمميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله
الا في ثلثمائة الى تسعمائة آه اي استثناء من قوله ومميز الثلثة الى
العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى
التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة
لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين
ان اريد المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز
باضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله
بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف بغير اللام
والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه بشبه نون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قوله
ومميز مائة والف آه اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف

وتمييز جمع الالف مخفوض لاضافته اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما
لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مايات
الى تسع مايات بخلاف تثنيته فانه يقال مايتا رجل قوله واذا كان المعدود
مونثا الخ اى اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك
وجهان اى جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المراة
فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعات
للمعنى وبالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا
فلك وجهان تذكير للعدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس
المطلق على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعات اللفظ
فى الصورتين اولى عندهم من مراعات المعنى قوله ولا تميز واحد واثنان
الخ اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ
معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف
الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى هو
المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع لعدم تعيين
المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز واما قولهم رجل
واحد ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول للمفرد من المتعدد
الخ اى وتقول للواحد من الشى الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير

تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل
ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمونث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتدا بالثانى لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد
واحدا كقوله تعـ ما يكون من نجوى الا هو رابعهم اى ابا وهو مصير لثلاثة
اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى
انه مصير عدد اكثر عددا بخلاف العشرة فانه يوجد لها فعل مشتق
من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت
التسعة قوله وباعتبار حاله الاول والثانى الى العاشر عطف على قوله
باعتبار تصييره اى وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار
انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول
والثانى للمذكر والاولى والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة
تقول ثالث ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل
الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ
الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب ما بعد
الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف
الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير
قوله والحادى عشر والحادية عشرة الخ اى اذا جاوزت العشرة

فنقول باعتبار حالة الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم المذكر بخلاف
ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر
من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث
قوله ومن ثم قيل في الاول آه اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث
باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي
الضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير
مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين اي مصير الاثنين وهو اسم فاعل
من ثلثهما وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حالة ثالث ثلثة اي الضيف
الى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته
الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى
وهو انضافه بالثالثة قوله وتقول حادي عشر آه اي وتقول حادي
عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى
ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة
بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله وان شئت حادي احد
عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة
اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكر ثانيا
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء

البناء وهو التركيب وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث والمذكر بخلافه
انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا
نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء في نحو ارض لردها في
التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء آه
اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلاثة وهي التاء والالف
المقصورة والالف الممدودة وقدم التاء لاصلتها وانما احتاج الى عد علامة
التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث
وابنية المقصورة فعلى نحو حبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى
كدفلى والثلاثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية
الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك
قوله وهو حقيقي ولفظي آه اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي
ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها
الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون
بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم يكن

نحو عين وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث
والمضاف جزء منه كقوله يلتقطه بعض السيارة وكقولك اعجبتني شعر هند
او فعله نحو اعجبتني مشي هند او صفة نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز
ان يقول جائتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة
لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الضمير والاشارة كقوله تعالى
هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس
وضحاها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق
ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم انه اراد باللفظي
ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي
ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول
المؤنث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا
اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق
التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز التذكير
اذا لم يلتبس كما اذا سمي امراة بزيد كقولهم حضرة القاضي اليوم امراة
وكقولك لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في
قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه الموصوف قوله وانت

في ظاهر غير الحقيقي اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى
ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس
والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره
ان الاول نحو جاني موعظة علم منه ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة
جاني من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه شيء آخر
منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم
من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ان يجب ان يقال طلحة جائتني
ويجوز ان يقال جائني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مونثا لفظيا وهو خلاف
المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم اي وحكم الجمع
الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث
الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل
وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه
لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث
حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاني الرجال والزينبات وجاءت
الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون
تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث
الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم يفعل

بالعكس لترجيح اعتبار التأنيث بحسب اللفظ على اعتبار التأنيث بحسب
المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر
السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه لا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد قوله وضمير العاقلين
غير السالم فعلت وفعلوا اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر
العاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو
الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت قوله
والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى
ضمير جمع مؤنث عاقلا كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع
مذكر غير عاقل كالايام جاز الحاق تاء التأنيث بالفعل نظرا الى
كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت
وفعلن قوله المثنى ما لحق آخره الف اه اي المثنى اسم الحق بآخره الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله
ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين
فلا يقال قرءان يراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان
والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه
يشكل بمثل قمرين والعمرين وجوابه انا لا نم انه يشكل بمثل قمرين و
العمرين فانه لولا الاطلاق علما على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما
لم يقل القمران والعمران الا ان لفظ الشيء مثل غيره في اللفظ قد يجوز
لاستعارة ذلك اللفظ عند التسمية وقد يكون لا كذلك قوله
والمقصور ان كان الفه اه اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به
نحو ظبي ودلو والمعتل الياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء
ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان
ورأيت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا تقول في الجر
ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض و
عم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من
الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو
ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكذا اصل هذه
الالف الواو نحو عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء
اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك

اما بان لا يكون بلا ثنيا واما بان يكون بلا ثنيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو
والاول على ثلثة اقسام اولها ان يكون الفه بدلا عن واو وتقول
ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني
ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه
بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما
ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولك فتيان في مسمى فتى والثاني ان يكون غير
بدل عن حرف كقولك متيان في مسمى متى قوله والممدود ان كانت
همزته اصلية الى آخره اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث
واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها
اصلية تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا
بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في حمراء حمراوان وسبب
اختصاص القلب بالواو لان مناسبتها الواو اكثر في الثقل و
ان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها
وهو ظاهر واثباتها على حالها لشبهها الاصلية من حيث كونها غير زائدة
تقول في كساء كساءان وكساوان وفي رداء رداءان ورداوان
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة
للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف

نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو يد ودم وجهان قوله ويحذف
نونه بالاضافة اي ويحذف نون المثنى بالاضافة الى اسم لئلا يؤذن
بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث اه اي وحذفت تاء التانيث
في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرها
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى
ههنا بمنزلة المفرد فكما لا تقع في وسط المفرد تاء التانيث لا تقع في
وسطها قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما قوله
ما دل على آحاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفردة والعدد بحروف
مفردها وبقوله بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه
مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع بل كان قياسا فيه هجان
ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان
حال كونه مفردا ككتاب وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على
آحاد تقصد تلك الآحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على آحاد يقصد تلك
الآحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفردة
لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في اكثر الاوزان فلم يقصد تلك الآحاد حال
الجمع بمفردة بل يقصد بحروف مفردة ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة

زايدة ولو قال ما دل على احاد بحروف مفردة لكفى اللهم الا ان اراد وجه
الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف
مفردة بدال لا بمقصودة قوله ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لانه لم يحد
المذكور اى مايلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر وركب جمعا لعدم
دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردة بها لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز
اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال
عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان
جمعا له لكان جمع كثرة لاشتغاله كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره
على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم
ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اى ويلزم منه
تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه يتغير فلان الفلك المفرد
على وزن قفل والجمع على وزن اسد قوله وهو صحيح ومكسر اى الجمع منقسم الى صحيح
ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول
فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لتغير بنائه تقديرا
قوله والصحيح لمذكر ولمونث اى الجمع الصحيح اما جمع مذكر نحو زيدين
جمع زيد واما جمع مونث نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق آخره
واو مضموم ما قبلها او اى جمع المذكر اسم الحق باخره واو مضموم ما قبلها

نصبا او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا
من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون
بعض افراده ماشيا وبعضها داعيا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق
الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره
في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق باخره هذه الحروف من
غير تغير قوله فان كان آخره ياء الخ اى فان كان آخر الاسم الذي يراد
ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو قاضون فان
اصله قاضيون فنقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر
اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في آخر مفرده ياء وهو القاضي
بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء وهو قاض لانه محذوف الياء
لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع كما رايته في الباب لا يرد الياء المحذوفة
لوجود علة حذفها قوله وان كان مقصورا حذفت الالف الخ اى وان
كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي
ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون في مصطفى جاء مصطفون اصله جاء مصطفيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغيره اعلم انه لو قال مثل المصطفون

لكان اولى لما ذكرنا قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل اقول
اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما
فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف مما عداه فاعطي الاشرف الاشرف فان فقد منه مجموع هذه الثلثة
كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج للفرس علما
لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور خمسة احدها
ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء
نحو احمر اه فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل
التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعا لانه ليس بصفة وكلامنا
في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله
فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز
جمعه هذا الجمع نحو ندمان يقال في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور اذا كان بمعنى الفاعل لانهم لو جمعوه
هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف

صيغتي

اختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد
في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا
في فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى
فاعل والثاني بمعنى مفعول كان جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر
فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة
وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك التوارخ مفعال ومفعيل وفي كل
ما يريد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن
يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر
والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ
مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة
لكونه مؤنثا واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه
عنه بقوله فمذكر لكن ينبغي ان يذكره ههنا لدفع وهم من يتوهم ان
المراد بالمذكر من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله ويحذف نونه بالاضافة
اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ
نحو ارضين وسنين هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
ان الارضين والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة وما شابهها

جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون
والقلون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهي كونه مذكرا
علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المص
بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها وحملها الى
الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث
المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وجوه
وهو في غاية السماجة والمونث ما لحق آخره الف وتاء
اي وجمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم الحق باخره
الف وتاء نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان
تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة وشرطه ان كان
صفة اي الاسم المونث اي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة او غير صفة
فان كان صفة وهو اما ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه
ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى
فاعل وصفار ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث
نحو حايض وطامث اذ لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول

ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار
الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على
حوايض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة
وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف
والتاء مطلقا اي من غير اعتبار الشرط لعدم الاحتياج الى
الشرط نحو سيفات وطلحات وزينبات في جمع سيفة وطلحة
وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو جمالات و
سرادقات جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس
اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع
رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان
فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفردا
ككتاب وجمعا كرجال جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة
هذا قسمة الجمع باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة والجمع القلة
هو الذي يطلق على العشرة وما دونها من غير قرينة وعلى
ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة بعكس جمع القلة وستعار كل واحد
منهما للآخر كقوله تع ثلثة قروء في موضع اقراء واوزان جمع
القلة افعل كاكلب في افعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة

والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا
جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل انما احتاج الى تعريفه ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق
لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان
كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو قوله ويله
وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره
نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له ليجري عليه
والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله
وهو من الثلاثي سماعي اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي
الى نيف وثلاثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال
ومن فعّل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعّال كقوله تعالى وكذبوا باياتنا
كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق
انطلاقا ومن استفعل استفعال ومن تفعّل تفعّل وتفعال نحو تملق
تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل
اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلّ افعلال
ومن افعالّ افعيلال ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل عمل فعله
ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي وغيره

غيره اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل
والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذا يعمل بمعنى كل واحد منها
وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا
فالحكم غير ما ذكره ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول
المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول
مع الفعل فكما لم يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة
المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر
فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكنه لا يجوز اضماره في المثنى
والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية
الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب
زيد والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى ضمير وقد تبين انه
لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اي ويجوز اضافة المصدر
العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا
الى المفعول بحذف فاعله كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله
امن رسم دار مربع ومصيف لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته
الى المفعول لان احتياج الفعل ونسبته الى الفاعل اكثر ولهذا قال و

وقد يضاف بعد المنونة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته اي اضافة
الفاعل معنوياً اولى وليته انه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل
قوله والمعرف باللام قليل اي والمصدر المعرف بلام التعريف
قليل ولعله تعذر تقديره بان مع الفعل لانه لا يدخل اللام على ان
مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قوله فان كان مطلقاً
اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان
غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا كضربت ضربا زيدا او
لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل
وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فهو جهتان اي جاز
ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب
عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو
مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث فقوله ما اشتق
من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من
المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان
والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء

اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها
وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما
بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثي على فاعل
وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل لهذا سمي بالكثرة
الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وكسر
ما قبل اخره لفظا كمكرم او تقديرا كمختار وبحمر سواء كان
ما قبل اخره مكسورا او لم يكن كمدحرج او عمل بعد حذف ومتذكر من
تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن وانبج
فهو منبج واعشب المكان فهو عاشب وادرس فهو دارس وايفع
فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال اي
ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من
حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله على الزمانين كالفعل
ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال
على الضرب وعلى احد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه [illegible]
اي عمل فعله بشرط كونه للحال او للاستقبال لان الفعل الذي يعمل
اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي
لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا ضرب

حزب وليشترط الاعتماد على الهمزة ها جا اى الاعتماد على المبتدا او على
ذي الحال او على الموصوف اولشترط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه
ح يتقوى بذلك على العمل اما في الصور الثلاث الاول فلانه مستكن
في الصدر معمول له لتعلق المعنى فلا بد من شي محكوم به عليه وهو مذكور
ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو الفعل اولى
واعلم انه لو قال وليشترط عدم وصفه وعدم تصغيره لكان
اولى لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف
فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى وامثلة على هذه الشرائط
نحو زيد قايم ابوه وجاءني زيد قايما ابوه ومررت برجل قايم
ابوه وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان
فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم
الفاعل كذلك وكان فعله يتعدى الى الثلاثة والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول فيه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة اي

اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى معموله اضافة
معنوية لانه غير عامل فيه لانتفاء شرط عمله مع ذكر معموله وانما قال معنوية
لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جواز مررت
بزيد هذا رجل امس خلافا للكسائي اي وجبت الاضافة خلافا للكسائي فانه
قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال
او بمعنى المستقبل وقد عرفت ضعف دليله بجواز نحو انا زيد معطي عمرو
درهما امس وعلى المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا
امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان له معمول آخر اي
فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه فينتصب
بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر وكذلك ان كان له معمولان غيره لانه يتعدى الى المفعول
نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له ساير الفضلات
قوله فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال
والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة فرخ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه بقولك مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة اي اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة

وانما عمل مع ذا وان لمشابهته اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة
تقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا وزيد الضراب ابوه
عمرا الان او غدا او امس وانما اعتمدنا ما وصيغ المبالغة مذكورة في الكتاب
فقوله ما ومنه مبتدأ او قوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله اي
مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان
ضاربان عمرا والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا وتقول
الزيدان هما الضاربان عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا
الان او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما
قد لا يكونان على وزن الفعل لفظا او الباب العمل المثنى والمجموع
قوله ويجوز حذف النون مع العمل اي ويجوز حذف نون تثنية
اسم الفاعل وجمعه السالم المعرف بلام التعريف مع العمل اي مع
نصبه ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول
كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في
باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف
تخفيفا لانه ليس بصلة قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن
وقع عليه اي اسم المفعول اسم مشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك

الفعل فخرج بقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل
وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول
اي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وبه
سمي لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا كمدحرج من يدحرج او تقديرا كمختار
مختار ونحوه قوله وامره في العمل والاشتراط امره اي وامر اسم المفعول
في عمله عمل فعله واشتراط الاعمال كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط الاعمال من كونه
بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او على الهمزة او ما وعلى
عدم اشتراطه لكونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعلته
ما مر من ان مضروب بالحمل على الضرب ومعمول مبني على معمول الفعل تقول زيد مضروب غلامه
ومقتول ابوه وما الان او غدا او زيد المضروب غلامه الان او غدا
او امس ومن محله شرط الاعمال ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في
اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام
ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير
المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله لازم يخرج اسم الفاعل

المتعدي واسم المفعول) وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام
به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج
عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم وافضل و
لقايل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم
لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد وعلى الحد
قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل
ومختلفة ايضا على حسب السماع بقولنا حسن حسن وفي صعب صعب
وفي ظرف ظريف قوله ويعمل عمل فعلها اي ويعمل الصفة المشبهة عمل فعلها
مطلقا اي من غير اعتبار الزمان لعدم اشتراط الزمان في عملها
لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط
اعتمادها على صاحبها والهمزة وما كما ذكرنا في اسم الفاعل قوله
وتقسيم مسايلها ان تكون الصفة اي وتقسيم مسايل الصفة المشبهة
ان تكون الصفة المشبهة باللام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين
معمولها اما مضاف واما معرف باللام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة
اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة
معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة

مسايل حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب
ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب
في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات
منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة قوله وتفصيلها حسن
وجهه اي تفصيل مسايل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع
الوجه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن
وجه برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن
الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره
قوله اثنان منها ممتنعان اي اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة
ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم
افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة قوله
واختلف في حسن وجهه اي اختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن
وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان
الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة
الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيها
ضمير واحد احسن اي البواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط
مسألتين منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير

واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسألة حسن وجهه برفع وجهه
حسن الوجه بالاضافة حسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه
وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب
والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليست باحسن
وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم
احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسألة حسن وجهه
بنصب الوجه ووجوه والحسن وجهه بنصب الوجه ووجوه وثالثها قبيح
وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسألة الحسن الوجه
برفع الوجه حسن والوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن
وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ما
بوصفها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقديرها
ان الضمير المذكور في الوجه المدرك بالحس لكونه بارزا واذا نصبت
ذلك فتقول من رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود
فاعلين لعامل واحد وح تكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع و
يكون تذكيرها وتأنيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة
ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته
لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا كان

تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث
الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها
فتقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين
ومررت برجال حسان الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى [illegible]
واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير و
انه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها
مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان
كان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان
كان الاول كان فيها ضميران وان كان الثاني فيها ضمير واحد قوله
واسماء الفاعل والمفعول المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعولين كان مثل الصفة المشبهة في
جواز المسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز
هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول
فجوازها فيهما بالطريق الاولى فتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول
بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل لالتباس

الا يرى انهما لو كانا متعديين وجوزنا ذلك التبس وقلنا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني لم يعلم انه مفعول
ثان للمعطى ومفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول و
المفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه او زيد معطى
ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه
وان ابيه في المثال الثاني مفعول الاول للمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدي
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من
المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها
وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خير وشر
اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل اخبك اثنين وابلد الحنائم لانهما
غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن

افعل

افعل قال البناء قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط
اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل
منه الا يرى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه
شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى قلت اخرج لم يعلم ان
المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج واعلم انه يشكل بمثل اخلى
واولى واعطى واجدى لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال
وشرطه غالبا لكان اصوب قوله وليس بلون ولا عيب اي وشرط
الفعل مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون و
العيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل
التبس احدهما بالآخر الا يرى انك لو قلت زيد احمر لم يعلم ان
المراد ذو حمرة ام زائد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب
الظاهر حتى لا يشكل احمق واجهل واضل سبيلا قوله وان قصد غيره
اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج
وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة
والعورة توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له فتقول اشد استخراجا
واكثر بياضا واقبح عمى في المثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث…

للعيب وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون
المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على
الفاعل لكثرة الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان اللائق
للفاعل اكثر منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول وقد جاء
للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم
لوم واشغل واشهر واعرف وغيرها وقد يستعمل على احد
ثلثة اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا
نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل عليه
فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو للفضول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل
والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بيا
نا كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال و
لا يجوز ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه بغير احد الاشياء
الثلثة الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى
فاذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا
كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد زيادته على ما اضيف

اليه وفي ما يشترط فيه ان يكون من جملة ما اضيف اليه وداخلا فيه لمشاركته
المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الخز الين
الكتان بل يقال افضل من البشر والين من الكتان ولا يلزم من دخوله
في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه
من جهة التفضيل فلا يقال يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه
يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن
اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى
الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط
فيه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم و
خارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين والثاني ان تقصد زيادة
مطلقة اي والمعنى الثاني لمقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد به
تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص
والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل بلده فيجوز يوسف احسن
اخوته اي لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على
ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع
النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه ويجوز في الاول الافراد
والمطابقة لمن هو له اي يجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع

الا هو الى نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون
وفضلى القوم لكونه مشابها للافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل
واحد منهما وجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا
القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا
القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا للافعل من حيث
وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من واما الثاني وهو المعرف
باللام فلا بد فيهما من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف
لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة
لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما
افعل من لعدم المفضل عليه فيهما وامثلتها ظاهرة والذي هو
موضوع مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي ما هو من الالسنة الا موضوعا
مذكرا للضمير ورفعه كالمزاحمة ونحوه لا يلحق به اسم التفضيل ولا قبله
ولا تأنيثه فقبل ذكره من والا لزم اللحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث
قبل معنى الاسم تمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بينه وبين الاسم
وبين علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه ولا يعمل في مظهر اي اذا كان
لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل اه اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا
اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى لمسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار

الاول على الشيء مفضل على نفسه باعتبار غيره وكلمة الا اي اذا كان بعد التفضيل
منفيا كقولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن جار على رجل وهو في المعنى لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل
باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد
وكان بعده التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرائط
المذكورة لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
على التفضيل وانما جاز ولا يعمل في المظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا
الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى الشرط المذكور
لانه بمعنى حسن اه اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرائط
المذكورة اي انما عمل لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو بمعنى قولك ما رأيت رجلا حسن
في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط
فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ورفعوا ولو رفعوا
اسم التفضيل في مثال المذكور وهو احسن لكان خبر المبتدأ والكحل
مبتدأ فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل
وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد
اي يجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كونها

كحو منها اماو احدا او بين ان يقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد قوله فان قدمت ذكر العين اه اي وان قدمت ذكر
العين على اسم التفضيل جاز في عبارة الاولى من غير ذكر منه بها
كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد
عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت
على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم
المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل
من غير ذكر وبه ارى في محل النصب صفة حالا او عاطفة وكوادي السباع
مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم ظرف حال من واديا
السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى
وان جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا
او متعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل واتوه
صفة ركب وتئية تمييز من اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله
الا ما وقى مصدرية وساريا منصوب بانه حال من ضمير اخوف او تمييز
من ذلك كله معنى واقع موقع المصدر الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم

الثلثة وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله باحد الازمنة الثلاثة
يخرج الاسم وينبغي ان يراد بها الظاهر وبالدلالة الدلالة الاولية
وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقض بالذكر
في حد الاسم قوله ومن خواصه اه فقوله من خواصه اشارة الى
انه ذكر بعض خواصه لكونه اكثر واشهر استعمالا والاربعة الاول
كقد بالدخول والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع
المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم
بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لانه وضعها ليدل على ان
فاعل الفعل مونث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة
في الاسم وانما اختص لحوق تاء فعلت بالفعل والمراد به الضماير المرفوعة
البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة
في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر لانه لا يحتاج الى الفاعل
واما في الاسماء فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الاثنين في الكلمة
والواحد في الجميع فلم يتصل به في الواحد ايضا طردا للباب قوله

الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دال على زمان قبل
زمان انت فيه وهو زمان الحال ... وقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما يدل الدلالة
بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت
وزوجت وبعت انشاء والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل
امس والبارحة للمعلوم قوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو وخبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه
موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع
لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع
اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الضمير
بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال
مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمناسبة نحو ضربوا
قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت قوله ما اشبه
الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد
حروف نايت يخرج الماضي والامر فيه ... وللمضارع وجه ...
لوقوعه مشتركا ... التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف

نايت وهي وقوعه كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك
الاسم فنحو رجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع
فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين
او سوف فنحو سيضرب او سوف يضرب قوله والهمزة للمتكلم يعني
معاني حروف نايت فالهمزة علامة المتكلم المفرد مذكرا كان او
مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع الغير نحو نضرب
ليوافق نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والآخر
مؤنثا ومجموعا كان او مؤنثا وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى
نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه
نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة
المؤنث نحو تضربين يا هند وتضربان يا ... و
تضربن يا هندات ليوافق لفظ انت للمؤنث الغائبة والغائبتين
نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغائب غير المؤنث
والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث
الغائبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون
النساء يضربن قوله وحرف المضارع مضموم في الرباعي ومفتوح
فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه

احق وانما تحقق في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم
ودحرج وقاتل واكرم فرقا بينه وبين الثلاثي في الابنية لكن
لو فتح من الرباعي وضم الثلاثي بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس
ولم يعكس بالعكس لكثرة الرباعي اقل فيه فحمل غير الرباعي نحو انفعل وافتعل
واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع
من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته
الاسم مشابهة تامة وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد
لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره
نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين
وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان
هذه النون اوجبت سكون ما قبلها فيها ما على فتحه في فعلن وعند
حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل
على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة وغير
اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل
الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان
كذلك يحمل قوله اذا لم يتصل على ابتداء المفهوم من كلامه وهو ان يتبع

المضارع يعرب لا فيدان المذكورة وهو لا يعرب غير المضارع
اذا لم يتصل به النون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي واعراب
نحو المضارع رفع ونصب وجزم ولا يلزم فرية اعرابه
اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل
وبيان المضارع في الاعراب فانها تختلف في الاعراب لعلل كل
باختلافه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي
هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا والمخاطب المؤنث اعرابه
بالضم حال الرفع وبالفتح حال النصب وبالسكون حال الجزم نحو
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي
لا يكون في اخره حرف علة لا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك الضمير
واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع
لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال
الجزم والنصب وهو في تقدير اشكله يضربان وانتما تضربان
وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا
وان تضربوا ولن تضربي ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي
وانما جعل اعرابها بالحذف لشبهها بصورة المثنى والمجموعة
الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد

كما سقط الحركة حال الجزم فكذا كما الضمير وانما سقط النون حال النصب
لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما تبع النصب الجر في
الاسماء تبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء
اي والاعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة
تقديرا حال الرفع لاستثقالهم الضمة على الياء والواو وبالفتحة
لفظا حال النصب نحو زيد لن يغزو ويعطي ولن يغزو ولن يعطي
لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغزو ولم يعطي لانه اذا لم
يكن للجازم اثر في الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف اي والاعراب
المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا
نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال
الجزم لفقدان الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم
اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية
اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان
ولن وكي واذن اشارة الى نواصب الفعل المضارع وان
ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة
فلا فرق بين عدمها فان نحو ازيد ان تحسن الي وان تصوموا
خير لكم وهو ظاهر واما في المثالين المذكورين متعين لان يكون

ناصب

ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف
والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال
الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد
العلم هي المخففة من المثقلة وليست بناصبة اي ان التي تقع بعد العلم
نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة
للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء
والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا
على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم
انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون المضارع
مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا قال اورد
مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف او للفرق بين ان
الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي
وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي
جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت
ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن
قوله ولن نحو لن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى ولن ابرح
ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل

وهو اكثر من لا في نفي الاستقبال وقيل انها لن بعينها قوله واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما تنصب الفعل المضارع
بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون
ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد و
هما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يجتمعان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك في قولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذا وقعت
بعد الفاء والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء
كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى
واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها و
جاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان جملة مستقلة من غير
النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها قوله وكي مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها
فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند

الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس بحرف جر وليس النصب بعدها
باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى
لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها اي ينتصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند
الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد
بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترتب على ذلك
السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى
اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب
الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها
لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فاضمر ان ليكون
في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب
بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون
بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها
وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله
فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان قصد كون ما بعدها

مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك باراده حكاية الحال تحقيقا كقولك سرت
اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول او تقديرا
كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت
امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء
غير عامل فيرفع ما بعدها وانما لم ينصب في كلتا حتى حرف الابتداء الا نصب
الجر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكثرة
ان الواقع على المضارع للاستقبال والرجاء الدالين على الاستقبال في
تحقق المنافاة بين الحال والاستقبال ويجب السببية
اى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما قبلها وما بعدها وجب تحقق
الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان
حتى لا يرجون فالمرض هو سبب عدم الرجاء ومن ثم امتنع
الرفع في كان سيرى حتى ادخلها في الناقصة اى ومن اجل ان
حتى تكون حرف ابتداء امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها
بالرفع في كان الناقصة لانه مع تقدير الرفع كان ما بعدها جملة
مستقلا لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو
غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها لا بد ان يكون سببا

لما بعدها في امتنع الرفع في اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون
في ما بعدها خبرا استفهاما مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها و
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وجاز في كان
سيري حتى ادخلها في التامة اى اذا كان كان تامة جاز ان يقال
كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو
بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعلها ضمير عائد الى المرفوع اى وجاز الرفع
في كان سيرى وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اى واذا كان
الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع
لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
لان سبب الدخول هو السير الثابت اليقين وههنا لم يقع الشك
في السير وانما وقع في نفس السائر ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة
اى مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت
لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر و
امتناع دخول الحرف الجار على الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير
الاسم ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان اى لام الجحود
لام زائدة لتأكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم

والفرق بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه
ولذا لزم اختلاف الفاعل بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب
تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قال والفاء بشرطين آه اي وينصب
ما بعد الفاء بان مضمرة بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد
الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها سببية لما بعدها الا عند تحقق
احد هذه الامور وبهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله ساترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق استريح مثال
الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا تقضي
عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فافوز فوزا عظيما ومثال العرض
الا تزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني
وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكن
قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير
الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس ليكن منك
زيارة فاكرام مني وانما كان تقدير ما ذكرنا لانه لما قصد ان الاول
سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد
الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يكون ما قبله ايضا في تقدير

المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فنقول ائتني
فاكرمك حاله واحده لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا
كان كذلك لم يجز اكرمك ان يشترط الشرط والجزاء كما الحقيقة وانما
سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قال والواو بشرطين احدهما الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد هذه الامور كالكلام لان لان الواو للعطف
فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويجزم منه قبل الفعل الذي قبلها في تقدير
المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا ازورك وتجفوني فالمراد
نفي اجتماع الامرين بمعنى الاهانة والاكرام ومثال الاستفهام هل
تبغضني واكرمك فالمراد منه اجتماع الامرين اعني الاهانة والاكرام
ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
فالمعنى منه منها النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك
فالمراد هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمعنى
هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا لكم
فالمراد منه طلب النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد
منها تقدير الاول لا يكون مني زيارة وجفاء منك وتقدير الثاني هل
حصول اهانة لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي

عن حق والتبان مشيد وتقدير الرابع لكيلا يمكن زيادة اي والحوادث
وتقدير الخامس ليت لي حصول مال او نعما فامنى وتقدير السادس الا تكفر
مكن زيد واحاله حين مني قوله او بمعنى الى والا ما كان يلزم تقدير ان
بعدها حتى يجعل الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء
بالاسماء نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره
المحقق الشيخ وذكر غيره ان او حرف العطف كالواو والا الا بمعنى
والى ونحوها وانما اضمر ان بعدها ليتبين ان الثاني لم يرد عطفه على حكم الاول
بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولذا قدر في تقدير المصدر
قوله قبل او كذلك ليكون معطوف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن منك لزوم
او اعطاء منك وهو قوة قوله لالزمنك اي ان تعطيني او الا ان تعطيني
قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد حروف
العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم
عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار
ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين
لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لان لام الجحود زايدة ولام كي غير
زايدة واما مع الحروف العاطفة فلكمال اهتمام عطف الفعل على الاسم

قوله ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام
لئلا يتوالى اللامان واعلم انه اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لولا
التوبة عليها ونحو الحذف افعل فالتزم حذفها فهذه الحروف التي تضمر
بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وهو قسم يجب وقسم
يجوز قوله ويجزم بلم ولما اي وينجزم الفعل المضارع بعده الكلمات وهو
اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والثاني
جوازم فعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم
المجازاة عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم
الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم متضمن معنى ان
بالانجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان
لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ ليمنعهما عن الاضافة لما نعد عن الجزم
لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان
واما ان يستعمل مع ما وبدونها وهو اين في المكان ومتى في الزمان
كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بنا العداة
تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي وكقوله متى تلقني فرد وبين ترتجف
روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت

اى تأتيهما ملتبس بهما كلام ركبتها تحت رحلك شاجر و غير الظروف مادمت و لما
ومهما واشلته قوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر
ينفد ومن يكرم مني اكرم وقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تع
مهما تأتنا به من آية الاية والاصل في مهما عند البعض ما ما على ان
ما الثانية زائدة فهو بمنزلة مائم ابدل من الالف الاولى الهاء للتحسين اللفظ
والثاني ان يكون مه وانضم ما فكان ماقيلا قال اى اكفف مالا تقدر عليه
فقال المخاطب مه ما تفعل الفعل ثم جرى مجرى كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بها
وانما لم يتضمن معنى الاسماء المبنية مع انها حروف الشرط لان الاصل
حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو للمضى قوله واما مع كيفما واذا فشاذ
اى الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان
يكون على اى حال هو عليها ولهذا قالت بين اذا وان الشرطية لان اذا
للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفي يجوز
الجزم بكيفما مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اى ويجزم
الفعل بان مقدرة وقد مر بيانه قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ولما
فرغ عن تعداد الجوازم شرع في بيان معانيها فقال فلم تقلب المضارع
الى معنى الماضي ونفيه ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه

وتختص

وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد
اشتراكهما فيما ذكر اى وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى
زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى
عقيب الندم ولم يلزم منه الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد
ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار
لازدياد معنى لما بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعله كقولك ندم زيد
ولما اى ولما ينفعه لان اصله لم زيدت عليه ما فناب مناب الفعل وقد جاء
حذف الفعل مع لم شاذا كقوله شاعر واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم قوله واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجازم في
ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل
من الوحش تؤهل قوله ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا لانه اذا
كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله
ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان
الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا
الى المتكلم والغائب واما في غيرهما فنادر كقوله تع فبذلك فلتفرحوا قوله
ولا النهي ضدها اى لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل
وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول او الفاعل مخاطبا او غائبا

او مشكل قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة انما تدخل على
الفعلين وهي المذكورة من قبل لتدل على ان الاول سبب للثاني والاول
سبب والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان
المراد بالسبب هو السبب في العقل ليلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس
مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول
الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فالجزم في كل
واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول
لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشارة اليه بقوله وان كان مضارعين
الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
نحو ان ضربتني اضربك فالوجهان في الجزاء اى الرفع والجزم اما الرفع فلان
حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل
في الجزاء الذي هو بعيد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم
ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اى
فان كان الجزاء مضارعا دون الشرط واللغة الاولى ضعيفة لان
الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم

في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او
معنى الخ اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي
يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب الفاء به فيه انه اذا اثر حرف الشرط في
الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تأثيره
وعدم تأثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل
على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا
لفظا بغير قد نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يؤثر
به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تأثير حرف الشرط فيه وهو
جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى وان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء عليه لانتفاء تأثير حرف
الشرط فيه لان الغرض منه الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان
كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى وان كان الجزاء مضارعا
مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف
فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اى فهو يقوم وترك الفاء
من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم
الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا

منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير لامتناع
اجتماع العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان
لحرف الشرط تاثير فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او
بلن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط لان المراد بالمنفي بما
هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال محضا اشار
الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع
تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تع افان مت فهم الخالدون
او امرا كقوله قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تع فان
علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان
تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فجزاك الله او كان ماضيا
محققا بقد لفظا او تقديرا او منفيا بما او لن او الى غير ذلك
قال ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تع وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ في موضع
الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية

الا نادرا قال وان مقدرة بعد الافعال الخ ان قصد السببية انجزم الفعل
المضارع بان مقدرة بعد الافعال التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي
ان تعرفني بيتك ازرك وليته عندك تحدثنا اي ان كان عندك تحدثنا والا
تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول
وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون
الا لغرض فيكون معنى هذه الخمسة سببا لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك
فانه ليس للطلب في هذه الاحوال في النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر
تحقيقا او قوة ليدخل فيه حسبك ينم الناس فان حسبك بمنزلة اكتف كانه
قال اكتف ينم الناس قال وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون
من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد خلافا للكسائي
فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى ان تكفر تدخل النار قال مثال
الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
هذا التعريف الامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج امر
الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل
شامل لجميعها من امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل

الى طلب بحزفا الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب انا واما المجهول
المبني للمفعول نحو لتضرب انت وعوده حرف المضارعة بحرفها مثل قوله تع
فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة وحسل اما تقرب زيد الا ان ليس بحذف
حرف المضارعة قوله وحكم آخره حكم آخر المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر
حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغزو وارم واخش بحذف الواو والياء
والالف كما تقول لم يغزو ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا
كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها
بما فيه لام الامر من حيث ان كلا واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره
حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم
بالفعل وحرف نائب قوله وان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية
الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة ثم ان كان
بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا تقول في تعد عد
وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة
ولم يذكر المضاعف لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس
برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتكون الهمزة
مكسورة ان كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم
من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس بالامر في الكل وقلت من

تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول من مضارع
الرباعي المتكلم وان قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعي ولو قلت
من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع عالم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من
تعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي وهاهنا ثلاث كيفية بناء الامر
الثاني اوردها مثلا وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد
الحرف الساكن مضمومة والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسورا
والثالث ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوحا وان كان بعده ساكن وهو
رباعي زدت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها
وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة
مفتوحة لكونها همزة القطع مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما
حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو ااكرم
وحذفت في البواقي نحو تكرم ونكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله
وهو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله واسند الى ما يقوم مقام
الفاعل للاختصار او الابهام او الجهل بالفاعل او غيرها والغرض
من ذكره هنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
آخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر بالضم الاول
لئلا يلتبس بمضارع عالم يسم فاعله في اعلم ولا على الكسرة ما قبل آخره لانه

لم يجز الا مثل علم بدلا اذ لم يكن بنا اول الساكن همزة وصل و... واما اذا كان
في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس بين كلامي
المطلق نحو انتصر و استخرج المطلق و انتصر و استخرج بضم الهمزة
والحرف الثالث فاعلم انه يضم مع ضم الهمزة لحصول الالتباس في الامر
بقولهم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق الا انتصر الا
استخرج واما اذا كان فيه الف نحو باب تفاعل وتفعل بضم التاء
مع ضم الحرف الثاني بقولك تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف
الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم ومضارع جاهل والثاني قوله
والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس مجازه الى
على جميع ما ذكره من قبل ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في
بنا ما لم يسم فاعله في الماضي المعتل العين ثلث لغات احدها قيل وبيع
واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة
الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو ان تشم الكسرة
شيئا من الضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح لقولي
بان اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالث
قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذف

الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لانضمام
ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو العطف على الاشمام
اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على الاطلاق
ليس بجيد لان نحو عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين
المعلوم العين وشرط باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما
لم يسم فاعله من اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب
استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود
فان تير وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء ووقوع
الكسرة بعدها على الواو والياء في زنته فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما
الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وهما ليسا
مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء
او الواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع وان
كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي
يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره
ليتميز عن بناء الفاعل ولم يكتف بالاقتصار على احدهما لان الاقتصار
على فتح ما قبل الآخر يعد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يكرم نحو اكرم

بجزب قال ومعتل العين ينقلب عينه الفا اي ان كان المضارع الذي
بني منه عالم بسم فاعله معتل ينقلب عينه الفا واوا كان او ياء نحو
قال من يقول وبيع يبيع نحو قال وباع لان اصلهما قول وبيع فنقلت حركة الواو
والياء الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما قلبتا الفا
فصار قال وباع قال المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد
واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول
هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الفاعل
والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به غير
الفاعل وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو
اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت
بزيد قال والمتعدي يكون الى واحد والى اثنين اي المتعدي يتعدى الى
مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا او الى اثنين لا يقتصر على احدهما
وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
فيجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما و
كسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى
الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث الا

ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم
متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة النوع الذي
هي يزيد بسبب مفعول فاذا قلت علمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه
صيرت زيدا اذا علم بان عمرا جاهلا وكذلك اري واما البواقي فمتعدية
بنفسها الى واحد والى اخر بواسطة حرف الجر تقول انبأت عن زيد
وقد يحذف الجر لكنها لما كان قريبا من الاعلام اجريت مجراه في تعديتها
الى ثلثة مفاعيل قال وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي حكم
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى
انه يجوز ان يذكره منفردا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز ان
يذكره مع ذكر مفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول
لاعطيت منفردا من الثاني ويجوز ان يذكره مع ذكر الثاني قال والثاني
والثالث كمفعول علمت اي حكم مفعول هذه الافعال الثاني والثالث
كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا
يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث اما مفعولا باب علمت في الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خيرا
الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا خير الناس
من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث

اعلمت زيدا ... اعطيت زيدا ... نحو اعطيت زيدا درهما ... نحو علمت زيدا فاضلا ... المفعول الاول

ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب
ظننت وحسبت الخ اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على
الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من
ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى
والاعتقاد فيكون للعلم وتكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عما
علم قلت علمت زيدا قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا
قايما وتنصب الجزئين اي المبتداء والخبر معا الا عند مواضع تذكرها
وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج في صدورها
الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي بها القوة العقلية قوله ومن
خصايصها ان لا يقتصر على احدهما الخصايص جمع الخصيصة وهي ما يختص
بالشيء ولا يشاركه غير ذلك الشيء ومن خصايص افعال القلوب انه
لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم
يقول نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه
الافعال داخلة على المبتداء والخبر وكما انه لا بد للمبتداء من الخبر وبالعكس
لا بد لاحد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على
المبتداء والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتداء والخبر لقيام دليل ان
حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون

بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء اي ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز
الالغاء الخ اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت
هذه الافعال بين المفعولين كزيد ظننت مقيم او تأخرت عنهما كزيد
قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما بكونهما مبتداء وخبرا على تقدير
الغايها مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر واعلم ان تقدم معمول احد
مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها وجواز الالغاء نحو متى
ظنك زيد منطلق لان متى معمول المنطلق وتقدم معمول المعمول كتقدم
المعمول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخر او توسط لعدم
استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو
التوسط او التأخر مع جواز العمل ويعلم من قوله اذا توسطت او
تأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى
اذا توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت وهذه الافعال يكون بمعنى
الظن فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني قوله ومنها انها
تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام الخ اي ومن خصايص هذه الافعال
تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو

وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة
صدور الكلام فلو اعملت لم يكن هذه الاشياء في صدور الكلام لكنها اي من
الذين هما في نحو قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم واقع
عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه
علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال
الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يعلق نحو
ايهم علمت زيدا **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز
في سائر الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال تغاير
فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل
ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد
النفس فقيل ضربت نفسي فلا يدفع كرامة المضمر بهذا الالتباس مع قيام
هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ويجوز اشتباه هذه المذكورات بغيرها
عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات

والقلوب

والقلوب بين العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات
نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها ايراد النفس لانتفاء
المغايرة وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها كما مر
في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضمير العود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا
ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا
الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير عمدة او كالجزء نحو غلام هند
ضربته على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند **قوله** ولبعضها معنى اخر يتعدى به
الى واحد اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى الى اكثر من مفعول واحد
وهو ظننت ومن الظنة بمعنى التهمة فانه حينئذ لا يتعدى الا الى مفعول واحد
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان
الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت الناقة اي اصبتها ورايت من رؤية
البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته **قوله** الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
مخصوصة نحو كان زيد عالما وكان تقرير زيد على صفة كونه عالما في الزمان
الماضي ولقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل على صفة فان
ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد

انه تقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد
قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره
وليس ضرب في ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر
الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها
قوله وهي كان وصار الخ اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله
وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء جاء بمعنى
تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون
للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شئ تقدم ذكره مثلا اذا كنت
محتاجا الى شئ معين كالعداوة مثلا ولم يحصل ذلك الشئ بل حصل شئ آخر
دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت اي ما
قدر حاجتك واحتمل ان يكون ما للاستفهام وح كان معناه اي شئ جاءت
حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى
عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس
حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه ليستدل منهم الرجوع الى الحق
قوله وقعدت كانها حربة اي وقد جاء قعدت بمعنى تقرير الشئ على صفة اي بمعنى
صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
شفرته والظاهر انه مخصوص بهذه ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى

صار كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال
تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسنادا الخبر الى المبتدا
حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء
هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناه واعلم اني لم اعرف فايدة الحكم في
قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وتنصب الجزء
الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد
قائما فكان افاد معناها وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهذا في الكل
قوله وكان يكون ناقصة الخ اي كان ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة
احدها لثبوت المبتدا على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما
نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار بقوله لثبوت
خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيها
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها واشار اليه
بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون
فيها ضمير الشان وح يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت
كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا
كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان يكون ناقصة وتامة
وزائدة والناقصة ثلث لامتناع كون اقسام الشئ قسيما له والجواب

لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك
لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود
اسم غير الناقصة للاخيرين دون الاولى والثاني ان يكون تامة و
اشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة اي التامة
فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت برفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع
ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكاينة والمقدر كاين والثالث ان تكون
زائدة واشار اليها بقوله وزائدة اي وتكون زائدة وهي قسمان احدهما
ان تكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان
الماضي والثاني في اللفظ لوجود تاخيرها وثانيهما ان تكون زائدة في اللفظ
والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا
للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان
دخلا تحت كان ناقصة فيهما لكونها موافقة للناقصة في اللفظ قوله
وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا اي ينتقل زيد من حالة الفقر الى حالة الغنى وصار
زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح
وامسى واضحى اه اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجيء لثلاثة معان احدها
اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان تكون
بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على
هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه
الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات اه اعلم
ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما الاقتران مضمون الجملة باوقاتهما
اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة
بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكررا والثاني بمعنى صار كقوله تعالى
ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان قوله ومازال وما
برح ومافتئ وما انفك اه اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار
خبرها لاسمها مذ قبله اي زمان يمكن قبوله في المعنى نحو ما زال زيد
اميرا اي مذ كان قابلا للامارة لا في حالة كونه طفلا فعلى قبل في قوله
قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها
النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي لتدل على استمرار خبرها لفاعلها
فتكون هذه الافعال ح بمنزلة كان ودخول النفي على النفي المستلزم للاثبات
لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال
مازال زيد الا عالما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما قوله ومادام
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي مادام لدلالة توقيت

فعل يدل على ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام
جلوس زيد يعني زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ولما
اخذ ان معناه كذا احتاج الى كلام آخر لانه ظرف والظرف يحتاج
الى كلام لانه فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه
قوله وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال اكثر
كذلك تقول ليس زيد قائما الان ولا تقول غدا النفيه مطلقا اي حالا
كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا
نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهذه لنفي المستقبل ويمكن ان
يجاب عن الاية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى به وللمستدل
بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان
مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها اعلم ان
تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم
اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها
عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها
انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا

متصرفة

متصرفة والخارج من التقديم منشعب الثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله
ما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية
نحو ما دام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما
اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف
في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على انفسها الا ابن كيسان [illegible]
في غير ما دام ووجه قوله ان النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي
صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان عليها جاز
تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله ويمتنع
لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس
فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره عليه نفسه لكونه للنفي وامتناع
تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا
وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع
امتناع تقديم النفي على معموله مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا
كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول مصروفا الذي هو خبر ليس
فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس

لا امتناع وقوع المعمول الاجنبي يصح وقوع العامل فيه ولهذا لم يجز ان يقول
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس من باقي ولما كان فيه من القسم المختلف
فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعد المختلف فيه ابن كيسان واخفش بالمتفق
فانه ليس لان طايفة كثيرة منهم من المعتبر على امتناع تقدم الخبر على نفسه
افعال المقاربة اي اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها تدخل
الفاعل على صفته الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع
وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقدم خبر كان عليها وعدها باسم افعال
وضعت لدلالة على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قال الاول
عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه
المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء
فانه شبيه بلعل ولكون كل واحد منهما لطمع الحصول او الاشفاق ولهذا لا يستعمل
في المحال فلا يقال عسى زيد ان يطير وتقول عسى زيد ان يقوم
وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيها لغتان احديهما ان يذكر
لها مرفوع ومنصوب لكنه يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان
تقريبا لمعناها في الترجي وتقوية له مع ان الاصل ان يكون اسما قياسا
على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير
ابؤسا وهو جمع البؤس والباس اي الشر والشدة واشار الى

هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في
محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف
المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في اللغة الاولى فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغني في علمت ان زيدا قايم عن المفعول الثاني وهذا كما يقال
في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع
لا يقتصر ويتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه
بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيئا اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب
بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا التجويز تقدم
خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون
وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان
ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان
يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول ولزوم الفصل بين
اجزاء الصلة باجنبي لو جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة
الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى
وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العايد الى زيد

وعلى تقدير بن فزيد مبتدا وما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم و
الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول
الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست
او عسى ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان
يقمن . وقد تحذف ان اي وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في
اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا
والثاني كاد اي القسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر
لا على مقاربة جازمة وهو غير متصرف فلذلك لا يتصرف وفاعله اسم مع
وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان الا لانه
على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبره تشبيها
بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي
على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي
كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليه النفي كانت للنفي لان من شان
حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لا
ختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك وقيل يكون للاثبات اي وقال

بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد يكون للاثبات ماضيا كان او مستقبلا
اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوها فالذبح
يدل على قربهم من الفعل كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان
مستقبلا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح وجه الاستدلال انهم فهموا من
قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من
حب مية والا لم يخطئوه وجه وا ذا فهموا الاثبات كان
للاثبات والجواب عن الاول انا لا نم ان ذبحهم في ثاني الحال
دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في اول الحال لاختلاف الوقتين
بل يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي
وغير ذلك واعلم ان العرب في مثل قولنا ما كاد زيد يبيا فيفهم بعضهم منه
الاثبات فانه يفهم منه انه [illegible] بعد ان لم يقارب السوء وهو الذي
حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نم فهمهم الاثبات دليل على
انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطأه مذهب من قال انه
للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهوى
او غير المحبين لم يقارب حتى يتغير وهو ابلغ من نفي نفس التغيير قوله
وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم

ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد ذبحوا او قد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال
اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد الخ ش والثالث
طفق وجعل وكرب واخذ اي الثالث وهو الذي للاخذ في الخبر
اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف للبعض لانه
من الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاول انما تستعمل
استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل
يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى
تارة في رفع المضمر نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج ش فعلا التعجب وضع
لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت
لانشاء التعجب فلم يدخل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب
انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن نظائره
وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية
افعل به وهو غير متصرف بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي
ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله
ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ش ولا يبنيان

الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يبنى بناء
افعل التفضيل منه لكونهما والافعل منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا
الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في التعجب بما يبنى بناء فعل التعجب
منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه
وما اكثر حمرته وما افحش عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته و
وافحش بعوره ش ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي
ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء
الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن
ولا يقال بزيد احسن ولا يقال ما احسن اليوم زيدا بفصل
الظرف وهو اليوم بين ما احسن وبين معموله لما ذكرناه واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان
يصدق لرخصة الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها قوله
وما ابتداء نكرة عند سيبويه اه اشارة الى بيان اعراب ما افعله
فما مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن
زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع
بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي
مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ خبره محذوف فتقديره الذي

احسن زيدا اي شيء ما استفهامية عند قوم فهي مبتدأ و ما بعدها
خبرها و تقديره اي شيء احسن زيدا و هذه التقديران باعتبار
الاصل لا انها بمعناها الان قوله و به فاعل عند سيبويه اذ اصله
اي بابه المجرور في افعل به عند سيبويه اي و به في افعل به فاعل افعل
عند سيبويه و الباء زائدة كما في قوله تعالى و كفى بالله الا انها لازمة
ههنا لتدل على الانشاء و اصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد
ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير على
لفظ الخبر الى لفظ الامر و ليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا و لا فرق بين
قولنا ما احسن زيدا و بين قولنا احسن بزيد و اذا كان الامر
على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور فاعله و لهذا لزم صيغة
واحدة قوله و به مفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل و هو
اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي و به مفعول عند الاخفش اذ
هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فيجيء ثم ايكن افعل امر الاجرا و الفاعل
فيه ضمير مرفوع بانه فاعله كلمتي و ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال يا حسن احسن بزيد و ضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر
لكل واحد من مخاطب بان يجعل زيدا حسنا اي نصفه بالحسن
هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يتغير عن لفظ الواحد يقول يا رجلان

و رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية و ذلك ان
كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة
الباء متعديا و اما للزيادة للتاكيد مثلها في و لا تلقوا بايديكم الى
التهلكة و ذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة و يكون احسن متعديا قوله
افعال المدح و الذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح التي
يبوب لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او ذم لانشاء مدحه
و ذمه و شرف و كرم و قبح و عور ليس من افعال المدح و الذم لانها
لم توضع للانشاء قوله فمنها نعم و بئس اي فمن افعال المدح نعم و من
افعال الذم بئس قوله و شرطهما ان يكون الفاعل اي و شرط هاتين
الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة ليكون الفاعل معلوما للمتكلم
و هو ان يكون معرفا باللام لتعريف العهد كنعم الرجل زيدا و يكون مضافا
الى معرف باللام التعريف العهدي كنعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا
و ذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد اي نعم الرجل
رجلا زيد و اما مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا
نكرة بمعنى شيء و موضعها النصب على التمييز و هي المميزة للفاعل نعم اي
فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي ضمير الصدقات و هي المخصوص بالمدح
قوله و بعد ذلك المخصوص اي و بعد ذلك الفاعل يذكر المخصوص

بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص
بالمدح او الذم مبتدأ والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال
وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل وقيل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتين قوله وشرطه مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح
او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين
كذبوا وشبهه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط
المخصوص مطابقته الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان الذين
ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متأول اي متأول بتقدير
حذف المضاف على الذين اي بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا
او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف اذا علم اي وقد يحذف
المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي

نعم العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن
يدل عليه سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء يستعمل
استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار
كما في هذا الباب نحو ساءت المراة هند اي بئست المراة هند
وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم
الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل
قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اي ومن افعال المدح حبذا وهو مركب
من حب الشيء وحب في الاصل صار محبوبا ومن ذا فاعله ذا ويراد به المشار
اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا
اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او
مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند و
الهندان والهندات وبعد ذا يجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير لفظ
ذا عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التغير
فيه وبعضهم جعل حبذا مبتدأ وما بعده خبره او لانهم عاملوه
معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كونه
المخصوص مبتدأ وما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قوله ويجوز ان
يقع قبل المخصوص او بعده ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا

يميزها وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما
يجب بخلاف نعم اذ كان فاعله مميز الرتبة الفاعل الملفوظ على الفاعل
الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال او تمييز لما
ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في
التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد
لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا
والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله
الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشتمل فيه
الثلاثة وقوله في غيره يخرج الاسم والفعل قوله ومن ثمه احتاج في جزئيته
الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الحرف
الى الاسم او الفعل ليحصل ان يعتبر جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه
لان دلالته على معناه الافرادي مشروط بذكر متعلقه قوله حروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا
مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت حروف الجر ايضا
باعتبار عملها وافضائها الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله
بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم فالمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار والمجرور
واسماء الافعال وكل ما استنبط منه الفعل قوله وهي من والى
وحتى الى قوله وحاشا وعدا اشارة الى عدها وهي ثمانية عشر على ما ذكره
قوله من للابتداء شروع في بيان معاني هذه الحروف ومعاني من
خمسة احدها الابتداء وعلامتها ابتداء الغاية ويعرف بان يصح له الانتهاء نحو سرت
من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل
المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من
احد ولا يجوز في الموجب خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونها في الموجب
ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى دليلهم وهو ان
مجيئها في الموجب كثير نحو قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم فاجاب عنه بانه متاول
وتاويل قولهم كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع ممن يقول
هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له كان من مطر ومحمول على التبعيض
اي قد كان شيء من مطر وتاويل الاية ان من للتبعيض لانه لا يغفر الذنوب
[illegible] فيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد

وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام وليس من علم ان جميع
ذنوب امة محمد عليه السلام مغفور بخلاف ذنوب امة نوح عليه السلام ان قوله تعالى
يغفر الذنوب جميعا خبر بانه تعالى يغفر قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا
اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية في مقابلة من الابتداء
بحسب الزمان والمكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون
بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى
كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى
في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كونه بمعنى مع قليل وكونه حتى بمعنى
مع كثير وقوله ويختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو
ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الظاهر بعضه ببعض
لجواز وقوع المرفوع والمنصوب بعده والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه
جوز دخوله على المضمر مستدلا بقوله فلا والله لا يلقى اناس
فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الا وسي قوله وفي للظرفية
وبمعنى على قليلا اعلم ان في لها معنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء
في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان
يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل قوله والباء للالصاق اي الباء يستعمل لمعان احدها الالصاق

نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو
اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم وثالثها المصاحبة
نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها
التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها
الزيادة قياسا في الخبر المنفي نحو ما زيد بقائم وكان الاستفهام
نحو هل زيد بقائم وغير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في
المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده قوله واللام
للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد
والجل للفرس والثاني للتعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة
كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع
القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان
كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين
كفروا عن الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من
التفاسير ان هذا الكلام الكفار قالوه للمؤمنين لو كان ما اتى به
محمد خيرا ما سبقنا اليه هؤلاء اعني المؤمنين ولا يقال لو كان كذلك لقال
ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز ان انهم خاطبوا بعض المؤمنين

كما كانوا بهم مثلا وارادوا ان يقولوا لهم ما سبقونا الى العطش الا ومنهم كما صاح بهم
مثلا والحاصل ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى كقوله
العدل الذي يستحق على الايجاز وجهه بمنشور التبيان والاحسان واتقنا
جبلا فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش المتقص بحبل وسعيه والحيدة بلغ ٤
جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الحبل كل شيء في القرن او
الجبل او غيرها فانها تجمع على حيود وحيد كبدرة على بدر وبدور النظيان
نبت طيب الرائحة ويقال له الياسمين البري ورب للتقليل اذا علم ان
رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد
نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او
فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة
فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال
على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها
والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل
المحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا
قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجوابه محذوف وانما قيد

الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله
وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل رب على مضمر مميز وذلك المضمر
بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد و
حتى جاز الضمير ان يكون مفردا مذكرا وان كان المميز بين تقول ربه رجلا
ورجلين ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا
الى مقدر ذهني لا الى شيء متقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين
فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما فتدخل على الجمل اي وتلحق رب
ما الكافة فتدخل على الجملة اذا قصد تقليل النسبة المفهومة
من الجمل نحو ربما زيد قائم وربما زيد قائم ولا يقال ربما يقوم زيد
لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة
الموجود والحاصل فهو بمنزلة ذو ويوكد ما قلناه قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ان اذ وهو للمضي وقع بينه وبين
سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لسويه عن الريب
قوله وواوها اي وواو رب وهي الواو التي ابتداء بها في اول
الكلام بمعنى رب ولهذا يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب

مذكورا او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها انيس الى وربّ
بلدة قوله وواو القسم اه اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء
في اقسمت بالله عند حذف الفعل بغير السوال ولهذا لا يقال اقسمت
والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة بلغ
بالظاهر فلا يقال وك مستغنيا بالباء منها قوله والتاء مثلها اي
والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسوال ويختص بالظاهر
لكنها مختصة باسم الله اي لا تستعمل في غير اسم الله تعالى لنقصانها عن
الواو الذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اي الباء
اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل و
حذفه ومع السوال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء فان
الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السوال
بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اي يتلقى القسم بجوابه فيه
اللام وان اذا كان مثبتا وحرف النفي اذا كان منفيا وتفصيله
ان الجواب اما جملة اسمية او اما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت
مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو والله لزيد قايم و
قد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد ولربط الجواب
بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقايم او قايما

و والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان
فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله
لقام وقد يجوز قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا
لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونها نادر نحو والله لاقومن او لا
قوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله
ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع
نون التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل او ما افعل ولكن يجوز
حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدمه ما يدل عليه اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لا يخفى
عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة
اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان
حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب
كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على
فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظموها وهما اسمان هنا بدليل
دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه

في الاكثر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والدليل
على زيادته انه لولاه للزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى
لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي
عن مثل البرد والذي يدل على اسميته هنا دخول عن عليه وتخفف الكاف بانما
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله وام اوعال كها او اقربا
ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي
كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم
الروية من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بمعنى
في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا اي في يومنا وقد تقدم احكامها
في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية
وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال
على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا واذا
نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر نحو جاءني القوم عدا زيدا وخلا من
خلا بكرا وحاشا بمعنى جانب وانما تبين هذه الثلثة بقوله للاستثناء
لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كل ما كانت للاستثناء
كانت حروفا قوله الحروف المشبهة ان وان الخ وانما سميت

هذه الحروف حروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها
على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل
في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل
قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد
منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر
بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترج او تمن او استفهام او
غير ذلك قوله سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان فانها بعكس هذه اي لا يجوز لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها
معمولا لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا عن العامل قوله
وتلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة فتلغى عن العمل على الوجه
الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها
الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول الشاعر
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين والغرض من
الحاق ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما والمبالغة وافادة معناها
في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخل اي وتدخل هذه الحروف
على الافعال حين اتصالها بها لتقييد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت
في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا يغير

معنى الجملة ضرورة في بيان احوال الكلام واحد منها مع التفسير والاشارة الى
الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا
قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد فلذلك من
ثمه وجب الكسر فيما موضع الجملة والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او
حكما في كل موضع يبقى الجملة على حالها مع زيادة ومن اجل ان المفتوحة تغير
معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون
ما بعدها في حكم المفرد وان كان كذلك يتبين مواضع كل واحدة من المكسورة
والمفتوحة بقوله فكسرت ابتداء او بعد القول لانه حرف للمذكور
اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونها في موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا قائم لان
مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان
صلة الموصول لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا لقائم لكونها
موضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها
فاعله نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا او مفعوله

ايضا ان وقعت مفعوله نحو كرهت ان زيدا جاهل لوجوب كونها
المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدا نحو عندي
انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذا ان وقعت خبر مبتدا نحو
اليوم ان الضرب الحرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت اذا كانت
مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم والجبن استهزاء انك فاضل
لوجوب كون المضاف اليه مفردا او لا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة نحو
جلست حيث الحكم جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل
في حيث مختص [illegible] وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح
بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق لان ما بعد لولا مبتدا وخبره محذوف
ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل
او مفعول ولان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا ان
زيدا قائم ولولا زيد فزته ... لولا انك لانه فاعل اشارة الى
بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لو توقع موقع مفرد لكونه فاعلا
لفعل محذوف اي لو ثبت قيامك قوله فان جاز التقدير ان جاز الامران
اي فان كان في موضع جاز فيه التقديران تقديرها المفرد وتقديرها الجملة
جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره
فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني

فيه اوه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدا وهو موضع المفرد وكقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد انه هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا او خبر ما حذف خبره ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف على اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او على محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو وعمرو معطوف على محل زيدا لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها فيه ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر لفظا وتقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان خلافا للكوفي اي الا عند الكوفي لانا لو عملناهما مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء فالكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان

خبر انه مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبته الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عملها في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو قبيح ولا يتعلق بجواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمعنى الخبر ههنا حكما بتقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لانتفاء ظهور الاعراب في الاسم المبني وذلك واشارة الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء له وذلك شرط ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن عمرو خارج وبكر لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء اي لا ينافي التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وساير هذه الحروف يغير دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم

اذا فصل بين الاسم وبين ان المكسورة كقولك ان في الدار لزيدا او على
ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر كقولك ان زيدا طعامك لآكل وانما جاز
فيه دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول
لام الابتداء على الاسم اذا لم يفصل كقولك ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين
متفقين في المعنى ولهذا لم تدخل هذه اللام على ان مفتوحة ولكن ضعيف الا
دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف
وان لم تزل مع الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن
بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد
واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت
الهمزة ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت
النون في النون فتدبر وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة
من الثقيلة وبين النافية في مثل ان زيد قائم ويلزمها هذه اللام ايضا
عند عملها وان لم تشتبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل
لا احتياج الى اللام فتدبر ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة
اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها
جواز اعمالها لان الافعال التي حذفت منها شيء تعمل كقوله لم يك زيد قائما
فكذلك ما حذف المحذوف عنه شيء تعمل فتدبر ويجوز دخولها على فعل من

افعال المبتدا اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال الداخلة
في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها ح ولحصول
تأكيد الجملة الابتدائية في الذي هو مقتضاها وبهذا اختصت بهذه الافعال
كقوله تع وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا
للكوفيين في التعميم فانهم جوزوا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة
في المبتدا والخبر او غير عاملة وانشدوا اعتدوا بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس والاستعمال
الفصيح عند البصريين فلا اعتبار به فتدبر وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير الشان مقدرا اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة
مضمونها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر شبها بالفعل من المكسورة وقد عملت
المكسورة مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة المخففة
في الظاهر فتدبر واعمالها في ضمير شان مقدر ليشمل بخلاف الاخفش عن ال
وقد مر بحث فتدبر فتدخل على الجملة مطلقا اي فتدخل المفتوحة المخففة
على الجملة مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا
والخبر او غيره لعدم عملها مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية
فاصلح ح قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة

في غير ضمير شان مقدر لكنه قد جاء كقوله فلولاك في يوم الرخاء سالتني فراقك
لم ابخل فانت صديق حمده ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد
او حرف النفي اي ويلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال الاحد الامور
المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلابد من
حرف النفي نحو علمت ان لا ما خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان
الا ما سعى لان ليس ما كان فعلا جامدا اشبه الحرف لم يكن بعده ما فعل ولانه متضمن
معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلابد من قد نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل
مضارعا مثبتا فلابد من السين او سوف مع كقوله تعالى علم ان سيكون منكم
مرضى وان كان مضارعا منفيا فلابد من حرف النفي كقوله تعالى افلا
يرون الا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن
يخرج زيد جميع ذلك اما ليكون كالعوض من تخفيفها واما ليلا يلتبس بان
المصدرية وانما فارق مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كتبت الكتاب بانا
فينه كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها
احد هذه الحروف لانه لا يلتبس بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض
لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع
الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع

لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك لشبح رايته انها
لابل قطعا فاذا حصل الشك فيه انه شاة قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب
عن الاخبار الاول واستيناف السؤال فكانك قلت بل اهي شاة والاستفهام
فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت
عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم فان اجبت
بالتعيين كان الجواب زيد اعلم المسؤل عنه واذا عرفت هذا ما عرفت
الفرق بينهما وبين او واما فعلى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع
اما جايزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة
يلزم ان يجعل قبل المعطوف عليه اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا
على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران
الاتيان بها وتركها نحو لا وبل ولكن لاحد هما معينا اي بعد هذه الثلثة
تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا للنفي ما وجب للاول عن
الثاني تقول جاء زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا
تقول جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني
زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهو
للاضراب عن نفي مجي زيد الى اثبات مجي عمرو وثانيهما ان يكون معناه
بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ لبيان من نسب اليه عدم المجي ولكن للاستدراك

ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وبينهما تفصيل
وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان
الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني
زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني يلزم ان يكون قبلها او
بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام عمرو لكن لم يقم زيد
قوله حروف التنبيه الا واما وها وانما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب
بها وانما جيء بها في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا
ولهذا اختصت باوائل الكلام واعلم ان الا واما تختصان بالمركبات
كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي
امات واحيا والذي الامر وان ها تدخل المفردات التي هي اسماء الاشارة
فقط كهذا وهانا وتدخل المركبات كقولنا ها ان زيدا عندنا ان لم تكن قبلت
فان صاحبها قد ناه في البلاد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء
خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة لتنبيه المدعو او داره ليحصل ويسمع
ما يريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها التي
زايد على ما في الحروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو به قوله يا اعمها اي
يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط
وفي غيرها ترتيب وهو [illegible] هيا وايا للمنادى البعيد واي والهمزة للقر

لكن الهمزة للمنادى الاقرب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل
وجير وان وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة
لما سبقها فنعم مقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا
استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او لم يقم
زيد او الم يقم زيد نعم تقديرها لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا يرى
انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا مالا فقلت نعم لا يلزمك القاضي به تعليليا للغة
[illegible] قوله وبلى مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بالايجاب بعد النفي استفهاما
كان ذلك النفي او خبرا تقول انها جواب من يقول الم يقم زيد او لم يقم زيد
بلى اي بل قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او ايجابا
الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم
اي اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد
اي والله قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة لتصديق
المخبر كقولك بها جواب من يقول قام زيد او ما قام زيد اجل واجير وكقول
ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر
في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم يتبع بعد نفيا الدعاء
وهو لعن الله ناقة قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا وانما سميت

بهذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا انها زائدة [illegible]
بمعنى زيادتها [illegible] التأكيد او الفصاحة او غيرهما [illegible]
شرع في بيان مواضع زيادتها فقال ان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد
بعد ما النافية لتأكيد النفي نحو ما ان طلبنا [illegible] ولكن منايانا ودولة آخرينا
وقل زيادتها اي ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت [illegible] وان مع لما اي وتزاد ان
المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير [illegible] تزاد [illegible] القسم
نحو والله ان لو قمت قمت [illegible] كقوله [illegible] تنبيه [illegible]
الى ناظر السلم [illegible] ما مع اذا ومتى اي وتزاد ما
بعد اذا شرطا نحو اذا ما [illegible] وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك
وبعد اي شرطا نحو ايا ما [illegible] وبعد اين شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا وينبغي ان
يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان [illegible] نون التأكيد [illegible]
في الاكثر لانه في الكل حروف الشرط كان تأكيد الفعل اولى [illegible]
جميع ما ذكرناه من اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى
فبما رحمة ومما خطاياهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل
حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضب من ما